تجليـات الـوهـن

(رأي ورؤيـة)

الدكتـور علـي أبـو المكـارم

٢٠٠٦م / ١٤٢٧هـ

اسم المؤلف : د / على أبو المكارم

اسم الكتـــاب : تجليات الوهن(رأى ورؤية)

رقم الإيـــداع : ١٦٨٤٠ / ٢٠٠٦

الناشـــــر : دار الهانى للطباعة والنشر

ت / ٤٤٤٢٠٥٥

السنـــــة : ٢٠٠٦

بسم الله والله أكبر

إلى الذين يقاتلون

فيَقتلون

ويُقتلون

وإلى الذين لا يقاتلون عساهم يقاتلون

على

مقدمة

أين البداية؟ حين التقينا في مساء ذلك الصيف القائظ سنة ٢٠٠٣ كان مازال يلح علينا ذلك المشهد البشع الذي أعلن في التاسع من إبريل سقوط وطن وانهيار أمة، وكان السؤال شديد الإلحاح ثقيل الوطأة، وشرع أربعتنا في البحث عن إجابة. وكان في تقديري أن ما حدث ثمرة طبيعية، وإن كانت شديدة المرارة، لسياسات ممتدة في أرجاء الوطن العربي كله، لن تستطيع أن تقف فيها عند ذلك الحصار الجائر الذي استمر عقدا كاملا من السنين، والذي دمر قدرات وطن بأكمله، ولا أن تقتصر فيها على الوقوف عند عملية الغزو العبثية التي انطلقت فيها جيوش المهيب الركن جنوبا بدلا من أن تتجه غربا، ولا أن تراها نتيجة مروعة لحرب السنوات الثماني التي سبقتها، والتي كان الطاغية فيها مدعوما بأشقائه الطاغاة على امتداد الأرض العربية، يخوضون معا بالوكالة حربا على الثورة الوليدة لمجرد أنها تهدد المصالح الأمريكية، ولا أن تفصلها عن معاهدة السلام الزائفة التي بمقتضاها انسلخت مصر عن أمتها، وانكفأت على نفسها، وراح حكامها يمارسون دون كلل دورهم في القضاء على كل مقومات القوة المادية والمعنوية تحت وهم أن السلام خيار استراتيجي، وأن حرب أكتوبر هي آخر

الحروب، متجاهلين أن من بدهيات السياسة والصراع معا أن السلام - كالحرب - لا يمكن أن يكون خيارا استراتيجيا؛ لأن كلا منهما مجرد وسيلة لتحقيق المصالح الوطنية والقومية، فإذا عجز أحدهما عن تحقيق هذه المصالح لم يكن بد من اللجوء إلى البديل الآخر، وامتدت أبصارنا إلى ما هو أبعد من ذلك، إلى مرحلة الوهج القومي، فوجدناها بدورها ثمرة لقصور مركب توارثته الأجيال، عجز القيادة عن توظيف الإمكانيات المحلية والإقليمية والدولية في إدارة الصراع التاريخي، واستسلام الجماهير لا ستبعادها من المشاركة في القرار في الوقت الذي كانت تتحمل فيه تبعاته كاملة.

لو أن ...

بدا الافتراض لي - وأنا أحاور في ذلك المساء ثلاثة من أهم المفكرين والصحفيين في مصر - عبثيا، فليس ثمة وسيلة لإعادة ما كان على نحو لا يكون، ذلك أمر فوق طاقة البشر، هو نوع من الحلم الساذج الذي يهدهد رءوسا موغلة في الوهم. البديل العملي لذلك هو التحليل الموضوعي لعناصر القوة والضعف، والوقوف عند عوامل التحول والأسباب البعيدة للانزلاق إلى مرحلة التردي، فهو لا يحدث فجأة، ولا لسبب واحد، إنه ثمرة ممارسات طويلة تتضافر فيها عوامل متعددة، لكن أهمها استبداد الحاكم وتحوله من مسئول يؤدي وظيفة إلى زعيم أكبر من كل وظيفة، وتحول

الجماهير إلى قطعان سائمة، يستبد بها القمع الوحشي لأجهزة قمع همجية، فتستسلم عاجزة عن المواجهة؛ لأنها لا تريد أن تدفع الثمن، متوهمة أنها تؤثر السلامة، وهي في الحقيقة تدفع الثمن مضاعفا مرات بغيرعدد. هل يستطيع حاكم أيا كانت قوة أجهزة قمعه أن يسحق مئات الآلاف من الجماهير تحتشد في ميادين العاصمة؟ كم تسحق الدبابات في مثل هذا الموقف؟ بضعة آلاف، لكن دماءها تصبح شمسا مضيئة تفجر طاقات هائلة قادرة على اجتثاث الدكتاتورية وركائزها. هل في وسع طاغية مهما كان جبروته أن يعتقل مليونا من البشر مرة واحدة؟ إنه يعتقل قرابة هذا العدد يوما بعد يوم، وشهرا عقب شهر. لكنها ثقافة الخنوع الموروثة التي تقرر باستسلام عاجز أن الصبر، وليس التصدي - هو الملجأ والملاذ، ثقافة تأخذ طريقها إلى الوجدان الشعبي من خلال أمثلة تحض على الذلة والهوان، وتجد مثلها الأعلى في تصرفات قادة لهم دورهم البارز في الحياة العامة، لكنهم حين يجد الجد وتظهرأنياب الدكتاتورية يمنعون جماهيرهم من التصدي والمواجهة خوفا من إراقة الدماء، مرددين العبارة المشهورة: "إنه قطار العسكر، لا أحد يقف أمامه إلا سحقه سحقا."

انتهى الحوار في ذلك المساء إلى أن ثقافة العجز والاستسلام يجب أن تتغير، أن تتبدل، أن تتحول، وأن على المثقفين الحقيقيين أن

يقوموا بواجبهم في إضاءة وجدان الجماهير، وضرب الأمثلة الواقعية للنضال الحي من أجل بناء حرية الإنسان، عليهم أن يتصدوا للأوغاد سدنة السلطة الذين يبيعون أنفسهم ليصبحوا ركائز الطغيان، مبررين مواقفهم الشائنة بالحرص على المصلحة العامة، وهم لا يحرصون في الحقيقة إلا على مصالحهم الخاصة، التي لو أحسنوا تقييمها لوجدوها أقرب إلى الفتات ، ولكن شأنهم شأن الكلاب الضالة التي تسعدها تلك البقايا العفنة فتتلقفها وهي تهز ذيرلها.

فى تلك الليلة قررت أن أكتب، لم تعد الكتابة عندي مجرد تعبير عن موقف ، ولم تكن بالنسبة لي فرض كفاية، كما يقول سادتنا الفقهاء، لقد أصبحت فرض عين، الكلمة فيها سيف للحق، مصباح للمعرفة، تهدف إلى مواجهة الاستبداد وتحريك البحيرة الآسنة. كان الانحصار في النشاط العلمي وحده مقبولا في ظل ظروف أخر، لكن التحصن وراء النشاط العلمي صار في عصرنا نوعا من الانعزال عن الواقع يجب أن يتوقف، وأسلوبا من أساليب الهرب من النضال لابد من أن يتم التحرر منه، لم يعد القتال بالكلمات خيارا للمثقف، بوسعه أن يلتزم به أو أن يعدل عنه، بل صار واجبا لا مناص من تحمل نتائجه وتبعاته، بعد أن امتلأت الساحة بكلمات الأوغاد من الكاذبين والمدلسين والمزيفين

والمنافقين والأفاقين والعملاء، لكن المناضل الحقيقي قادر على أن يجعل من كلمته عصا موسى تلقف كل ما يأفكون.

وهذه المقالات التي بين يدي القارئ هي الجزء الأول مما كتبت، وهي منشورة منذ ذلك المساء في عدد من الصحف المصرية والعربية، وبعض الصحف التي صدرت في بعض العواصم الخارجية. وقد جمعتها لأنها - عندي - شاهد على نهاية عصر يتداعى وينهار، ولكنه برغم انهياره ما زال قادرا على أن يستقطب الخائفين والمخدوعين والمارقين.

هذه هي البداية، وأحسب أنها مؤشر على قرب النهاية. وإني لأضرع إلى الله سبحانه أن يمكنني من أن أراها حقيقة واقعة وقد عشتها فكرا ووجدانا. وكل آت قريب.

د. علي أبو المكارم

طرق النضال ... يجب أن تتعدد وتتكامل

كتب المستشار طارق البشري مقالا شديد الأهمية في " العربي" العاشر من أكتوبر ٢٠٠٤ داعيًا فيه إلى العصيان المدني باعتباره الطريق المتاح لمواجهة طغيان النظام الشخصي الفردي المهيمن على الحياة المصرية في العقود الأخيرة . والمستشار البشري واحد من صفوة رجال القانون المعنيين بالشأن العام الذين يحظون بالاحترام، وهو امتداد لتلك السلسلة الذهبية التي تصدت للفساد السياسي من أمثال عبد العزيز الشوربجي، ومحمد حلمي مراد ، ومحمد عصفور، ويحيى الجمل. وكلماته المخلصة تكشف بوضوح عن رغبة حقيقية في تحريك مقاومة الجماهير بتقديم ما يراعى حلا عمليًا قابلاً للتطبيق في مواجهة عسف الدولة وسطوتها دون مخاطر لا يستطيع المواطنون تحملها بعد أن فقدوا قدرتهم على التحرك الإيجابي .

ولو أتيح لهذه الدعوة أن تتجذّر في الواقع وتتأصل في السلوك الجماهيري لتركت أثرًا إيجابيًا على المدى الطويل، وهو مدى يضرب في المجهول إلى حدّ يصبح الاعتماد فيه على هذا الأسلوب النضالي وحده تأكيدا للأوضاع القائمة ودعما لسطوتها وترسيخًا لسياستها القمعية، ومنحها الفرص المتتابعة لإطالة عمرها وإجهاض

جميع المحاولات لمقاومتها، فضلا عن أن اللجوء إلى هذا الأسلوب وحده دون تضافر جميع الوسائل والأساليب النضالية الأخرى قد لا يستطيع مع الزمن أن ينتج النتائج المرجوة كاملة؛ لأن النظام المستبد قد بلغ من التجمد حداً لم يعد فيه قادرا على التواؤم مع المستجدات أو لحظ المتغيرات، وانحصر أمن الوطن وسلامته ومصالحه في فرد واحد، منه يمتد كل شيء وإليه يرتد كل شيء، ليس للوطن كله إلا هدف وحيد حاكم لكل الأهداف، تسخر من أجله جميع الإمكانيات، وهو المحافظة على أمنه ومصالحه بدعوى أن أمنه هو أمن الوطن، ومصالحه هي محور مصالح الأمة.

يحمد للأستاذ البشري أنه خطا أول خطوة في الاتجاه الصحيح، وهي الدعوة العملية لبدء المقاومة بديلاً للاستسلام المخزي الذي يتدثر به المثقفون وتحديد الهدف النهائي لها بقدر من الوضوح كاف دون اللجوء إلى أساليب التمويه لتغبيش الرؤية، ولكن أرجو أن يأذن لي السادة المنظرون للنضال الوطني أن أذكر هنا بعض الحقائق الموضوعية التي تمس أساليبه وتوضح أطره وأبعاده.

الحقيقة الأولى:

أن يثار أسلوب بعينه من أساليب المقاومة في النضال الوطني ليس أمرًا اختياريًا، وليس امتدادًا تلقائيًا لميول المناضلين ورغباتهم

وأهوائهم، وليس منبت الصلة بالظروف الميدانية للمعركة، ولا بد أولا من التحديد العلمي لهذه الظروف ، وتحديد الإمكانيات المتاحة ، وفهم العلاقات الموضوعية والخصائص الذاتية لقوى النضال والقوى المضادة ،وإدراك العوامل المؤثرة فيها محليًا وإقليميًا ودوليًا، وفهم مصالحها ، والوعي بحجم طاقاتها المحركة لها في كل مرحلة من المراحل، ولا بد في هذا المجال من البعد عن التعميم ومصادرة بعض الأساليب من حيث المبدأ ؛ لأن العوامل المؤثرة في الميدان قد تتطور بصورة تفرض اللجوء إلى أساليب محددة مرحليًا أو تكتيكيا، والأحكام العامة في هذا المجال مرفوضة تمامًا فضلاً عن أنها مضللة، ومن الجلي أننا في إرهاصات معركة طويلة الأمد، فلا ينبغي أبدا استبعاد بعض الأساليب أو إدانة بعض الاتجاهات تحت وطأة الخوف من السلوك المضاد للسلطة وتحالفات مصالحها .

الحقيقة الثانية:

أن السلطة تزداد شراسةً وعنفًا كلما ازدادت ضعفًا وانعزالاً عن الجماهير، وتزداد عجزًا وتخاذلاً كلما ازدادت شراسة وعنفا، وهي كذلك تفقد بصورة تلقائية قدرتها على مواجهة أعداء الوطن كلما فقدت القدرة على التواصل مع الجماهير، وفي هذه الدائرة المغلقة لا تجد السلطة المعزولة جماهيريًا ماحصًا من الاستسلام الكامل للقوى الخارجية المعادية للوطن لتتفرغ لمواجهة القوى

الداخلية والسيطرة عليها، وكلما تعمق السلوك الوحشي للسلطة في قمع الداخل أصبح الخضوع المطلق للخارج أشد ضراوة وإلحاحًا، فضعف السلطة مقترن دائمًا بعنفها، وقمعها الداخلي مرتبط عضويًا باستسلامها الخارجي، وفي مثل هذا الموقف، قد يصبح العنف أحد الأساليب الضرورية للنضال الوطني لمواجهة عنف السلطة وإرهابها.

الحقيقة الثالثة :

أن السلطة الفردية الدكتاتورية قادرة على خلق نقاط ارتكاز محورية لتأمين نفسها وإجهاض أي محاولة للتصدي لها بالتوسع في أجهزة المخابرات وتحويل ولائها إلى الفرد، وليس الوطن، وزيادة حجم قوات الأمن الداخلي وعسكرتها، وتفريغ التشكيلات العسكرية المختلفة من العناصر الوطنية، وتغيير العقيدة القتالية للقوات، وتدمير القوى المدنية ببناء تشكيلات متنوعة من المنتفعين والأفاقين الذين ينتشرون في كل مجال، وتحويل المنظمات المدنية إلى هياكل ورقية عاجزة عن التحرك المنظم حتى يصبح واضحا لأي محلل انه لا أمل في تغيير مهما كان نوعه، حتى لو كان هدفه مجرد تجميل الصورة مع بقاء جوهر السلطة فرديا استبداديًا قمعيا، ومع استمرار العجز المخجل عن تحقيق أي أهداف وطنية أو قومية، واستمرار اضمحلال قدرة الدولة، وتآكل مكانتها إقليميًا ودوليًا نتيجة للخضوع المطلق للقوى المهيمنة من الخارج وعملائها في الداخل

- لا تملك هذه السلطة المقدرة على فعل شيء إيجابي إلا اجترار العنف منعًا لاحتمالات الانفجار، والإمعان في استعمال أساليبها الإرهابية من محاكمات استثنائية واغتيالات وسجن وتشريد وتعذيب وتصفية جسدية وسياسية لكل القوى الفاعلة المتوقعة ومحاصرتها وتشويهها؛ لتعجز تماما عن القيام بأي دور إيجابي في أي صراع محتمل، إن المفكرين الذي يحاولون ترشيد هذه السلطة بالإشارة الرقيقة إلى احتمالات الانفجار في لحظات غير محسوبة، ويقدمون لها تنازلات مسبقة بالإدانة الأخلاقية والمبدئية لبعض الأساليب النضالية يغفلون، أو يتغافلون، عن أن النظام الفردي الاستبدادي بطبيعته لا يرى إلا من خلال رؤية ذاتية فردية لا تلاحظ إلا مصالحه المباشرة التي يجيد العزف عليها جوقات المنتفعين والانتهازيين والمنافقين والعملاء، والسبيل الوحيد في مواجهة ذلك هو الالتزام الكامل بالهدف الاستراتيجي للنضال الوطني، واليقين بأن كل الطرق مشروعة نضاليًا وأخلاقيًا في سبيل تحقيق هذا الهدف.



يوجد من الجماعات الإنسانية - غالبًا - عناصر يمكن أن توصف بأنها طفيلية ؛ لأنها تتسم بعدد من السمات في علاقتها بالجماعة، أهمها ثلاث : أنها غير منتجة، وأن نشاطها ينحصر في الاستهلاك، وأنها - بطبيعة تكوينها وسلوكها - لا تعرف الثبات إلا في نطاق محورها الخاص، وهو النفع الذاتي، فهي دائما متسلقة، وانتهازية، ومرنة في ردود أفعالها، وقادرة على التكيف المستمر مع الظروف والاستجابة للمتغيرات والمسارعة الفورية لتغيير المواقع والمواقف والاتجاهات ما دام ذلك لازما لمزيد من النفع الخاص، بحماية ما تحقق منه من جهة والتمهيد لمستويات فيه أعلى وأشمل من جهة أخرى.

ووجود هذه العناصر شبه طبيعي إذا استطاعت الجماعة أن تبقيها في إطار حدودها الدنيا مجرد أفراد، لا مجموعات ولا جماعات ولا طوائف يسلكون سلوكهم الخاص، من حيث حرصهم على تحقيق أقصى الفوائد الممكنة لأنفسهم مع اقتصادهم الكامل في تقديم أي مجهود لتقديم أي فائدة للجماعة ؛ لأنهم حينئذ يظلون في نطاق الإفرازات السلبية للجماعة الإنسانية، دون أن يؤثروا سلبًا على القوى المنتجة في الجماعة أو يحدّوا من آفاق تطورها .

لكن هذه العناصر تؤذن بالخطر إذا كانت الظروف المحيطة بها مواكبة لنشاطها بحيث تتحول إلى جماعات ؛ لأنها بطبيعة قدرتها على التلون والتكيف والتغير وتبديل المواقع والمواقف تبدأ في نسج شبكات متتابعة من قرون الاستشعار حماية للمصالح الخاصة، ومن ثم تبدأ مرحلة معقدة من استكشاف مراكز القوى الفاعلة في البناء الاجتماعي والإحاطة بها تمهيدًا لمراحل متتابعة من عزلها، والسيطرة عليها، وتحقق الأهداف الخاصة من خلالها، وذلك بمنح هذه الأهداف الشعارات اللازمة لتصبح في الإطار المقبول شكليا أمامها .

وتدخل هذه الجماعات الطفيلية حيز الخطر الحقيقي على البناء الاجتماعي حين تتحول إلى فئات منظمة متسقة في غاياتها الجوهرية، وإن سمحت بالاختلاف الشكلي في أساليبها التكتيكية، إنها تلقائيًا ترفع سقف تطلعاتها المباشرة من مجرد امتصاص أقصى قدر من ثمار جهود المنتجين الحقيقيين إلى الاستيلاء الكامل على كل ثمار هذه الجهود، وتشيد من أجل ذلك أسوارًا عازلة متتابعة من الفئات الطفيلية داخل البنية الإنتاجية وخارجها؛ لتمتص في مراحل متكاملة ثمار عرق المنتجين الحقيقيين بحيث لا يبقى أمام هؤلاء إلى الرضا بالحد الأدنى من الحياة تحت خط الفقر بديلاً للضياع الكامل في غابة متوحشة فقدت أمانها بعد

أن انطلقت وحوشها .

سرعان ما تتغلغل هذه الفئات والجماعات في المواقع الحساسة وتحيطها بشبكات متنوعة منها من الأفراد والجماعات والفئات التي تهدف في مجموعها إلى إعادة توجيهها وفق مصالحها الذاتية، مستثمرة مقدرتها على التكيف والتلون وتبديل الشعارات وتعديل المواقف، وتغيير الوجوه والأشكال، وبذلك تكون الظروف قد مهدت لانتقالها من محيط الهامش المؤثر إلى مركز الدائرة الذي يتخذ القرار، وفيه تكون قد أتمت سيطرتها الكاملة على كل القدرات الإنتاجية، وأتمت امتصاص كافة جهود المنتجين الحقيقيين؛ لتبدأ مرحلة جديدة من وضع الخطط والسياسات التي تكفل استنزاف ما قد يكون في المستقبل، بحيث يصبّ تلقائيًّا في خزائنها الخاصة، وهكذا تصوغ في نهاية الأمر أنظمة المجتمع ومقوماته وقيمه وشكل الحياة فيه .

هل هذا كلام في المطلق أو في الواقع؟ وهل أنا في حاجة للإجابة عن هذا السؤال ؟



من دعائم الاستبداد

المثقفون الأوغاد

الأصل في الثقافة أن تكون إضافة كمية وإضاءة نوعية للإنسان الفرد وللجماعة التي ينتمي إليها، إذ يفترض أنها تمنح كلا منهما المقدرة على الرؤية الواسعة الأفق، والنظرة الشاملة المحيطة بكافة الاتجاهات الملمة بجميع الأبعاد، والتحليل الموضوعي للأشياء والأحداث والقوى والعلاقات والتحرر من المؤثرات الذاتية في إدراك الظواهر وتفسيرها، وإعادة تركيبها؛ بغية الوصول من خلال هذه الخصائص إلى التعرف الدقيق على المقومات والمكونات والعلاقات من جهة أخرى، دون أن يختلط شيء من ذلك بالمصلحة الذاتية أو المنفعة الشخصية أو الانتماءات والروابط الأنانية غير الموضوعية، وبهذا تكون قراءة المثقف للأشياء والظواهر والعلاقات والأحداث متسمة بالعمق والإحاطة والشمول والفهم العملي لحركتها واتجاهاتها، والوعي الكامل بالعوامل المؤثرة فيها، والاستجابة الصحيحة لهذه العوامل، ليس عن طريق الخضوع لها بل عن طريق السيطرة عليها وإعادة توجيهها، بما يتفق وحركة التاريخ الإنساني في تحرير إرادة الإنسان الفرد والجماعة الإنسانية من الهيمنة

والاستغلال، وإعادة بناء العلاقات داخل المجتمع الإنساني بما يكفل تحقيق العدل والتكافؤ والتصدي لمحاولات التسلط والاستبداد .

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للمثقف الفرد، فإن من المسلم به أن يكون تجمع المثقفين الحقيقيين ليس مجرد إضافة كمية للجماعة الإنسانية بقدر ما هي إضافة نوعية شديدة الأهمية بهذه الجماعة؛ لأنها حين تتلاقى عناصرها المثقفة ينتج عن تلاقيها تفاعل خلاق بين الرؤى والثقافات والقدرات، وبهذا تتحول الثقافة الجمعية من مجرّد إطار جامع لثقافات الأفراد، وتصبح محيطًا تفاعليًّا تتداخل فيه هذه الثقافات وتتلاقح وتتفاعل، وبذلك تنمو القدرات وتتصاعد وتتوهج .

من هذا المنطلق يصبح الالتزام الاجتماعي نتيجة حتمية للثقافة، ويكون التحلل من هذا الالتزام ليس مجرد خروج على وظيفة الثقافة بل يصبح دليلاً لا شك فيه على قصور صاحبه عن إدراك الدور المحوري الحيوي للثقافة ووظيفة المثقف الحقيقية وعجزه عن فهم جوهر رسالته، ودليلاً على عدم قدرته على الوفاء بشروط الموضوعية في الإدراك والتحليل وفساد وعيه بالأشياء واضطراب مقوماته في التقييم وخلطه بين الخاص والعام في تحديد التوجهات واتخاذ المواقف.

في هذا الإطار يمكن أن تضع أولئك المثقفين الأوغاد الذين

تستقطبهم السلطة لتستعملهم في تحقيق أهدافها في التسلط والقمع والاستبداد، وتبديد طاقات الجماهير، وتزييف توجهاتها، وإعاقة تحقيق إرادتها، وهذا النمط من المثقفين المزيفين - بفتح الياء وكسرها معًا - هم الذي يصدق عليهم المصطلح الذي صككته للدلالة عليهم منذ زمن بعيد من أنهم أوغاد المثقفين، أولئك الذين يستخدمون كافة الأساليب للدفاع عن السلطة، وتسويغ مواقفها ورفع شعاراتها وتبرير تناقضاتها، ومن أجل ذلك يتخذون المواقف المعادية لتوجهات الجماهير في نفس الوقت الذي يناقضون فيه جذريًّا دورهم الذي كان يفترض قيامهم به في بناء وعيها، وشحذ عزيمتها، وبلورة قدرتها لتحقيق أهدافها، ووسائلهم لتحقيق هذه الأهداف مكشوفة معروفة، لكنهم لا يخجلون من استخدامها وتأكيدها مناقضين مواقفهم الأساليب العلمية الموضوعية في الرؤية والتحليل والاستيعاب والاستنتاج، وهم بذلك يتنكرون للقيم الثقافية التي ما قربتهم السلطة إلا استغلالا لها، وما منحتهم إلا للإفادة منها .

إن استخدام الثقافة لتضليل الجماهير وتزييف وعيها وتجميع إرادتها في مقاومة الاستبداد والتصدي للطغيان ورفض القهر. يعتمد على أساليب تتضافر معا على تحقيق هذه الغايات، وهي أساليب يجيدها أوغاد المثقفين ويحسنون استعمالها.

أولها : ابتسار الصورة الكلية في أجزاء محدودة يمكن بالتركيز عليها مع قطعها عن سياقها الموضوعي أن يتعدد تفسيرها، وأن يساء تأويلها، بحيث يمكن تطويعها لتحمل من الدلالات المتضاربة والمتناقضة ما يراد منها.

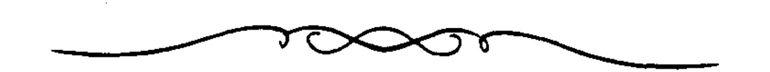
وثانيها : صناعة الأكاذيب وتداولها والإلحاح عليها حتى تتحول بالتكرار إلى مسلمات شائعة لا تحتاج إلى إثبات ولا تتطلب استدلالاً أو حجة، في الوقت الذي يتم فيه تجهيل الحقائق واستنكارها ورفض الاعتداد بها وادعاء زيفها، بحيث يصبح اللجوء إليها والقول بها مجال طعن يحتاج معه من يقررها إلى توثيق واستدلال.

ثالثها : الطعن في المعلومات الثابتة، والتشكيك في المصادر الموثقة وتشويه مقولاتها بدعوى أنها مجرد شائعات، لا تستند إلى ركائز علمية ولا إلى أدلة يقينية.

رابعها : تفريغ العبارات من دلالاتها الحقيقة واستخدامها في دلالات زائفة بهدف خلط الحقيقي بالزائف ومزج الحقائق بالأباطيل، فالانبطاح حكمة، والاستسلام سلام، والتبعية صداقة وتعاون، والجمود استقرار، وانهيار القدرات في جميع المجالات عبقرية تاريخية، والتفريط في الحقوق الوطنية والقومية ذكاء في التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وتدمير المقومات الاقتصادية انفتاح، ونسف القيم الدينية والأخلاقية تواؤم مع العولمة ومراعاة

لضرورة القرية الكونية.

هل هذا كلام في المطلق ربما .. ألا يمكن الاقتراب أكثر من الواقع ؟ ربما في حديث مقبل ، فإلى لقاء .



أوغاد الأكاديميين

من الأكاديميين أوغاد أيضًا، يضلون الجماهير بما هو معروف عنهم من قدرة على الإقناع بالتزييف والتمويه والكذب، يستخدمون هذه القدرة في تحقيق أهداف شديدة الخصوصية، هي في مجملها معادية للمصالح العامة، يتقربون بما يفعلون للسلطة المعادية للجماهير، يتزلّفون لسدنتها في المواقع المختلفة، عسى أن يحظَوا منها بمسحة رضا فتمنحهم قسطًا مما تتصرف فيه تصرف المالك السفيه فيما يملك، وهل يملك شيئًا إلا ما يستولي عليه مما يملكه شعبه الخنوع الصامت، وهكذا يمنح مَن لا يملك لمن لا يستحق، فهو منح غير مشروع عند عقلاء الناس، أولى أن تكون سببا للإدانة ورمزًا للعمالة وشكلاً للضعة والهوان، ولكن هؤلاء الأوغاد يقابلونها بعزف نغمات التمجيد والإجلال للحكمة وبعد النظر، ودقة الفهم، وعمق الإدراك، وعبقرية الرؤية والتوجيه، وتتصاعد النغمات وتتضافر وتتسق ليتحول السفيه إلى عبقري تاريخيّ، فلا يسمع إلى ما يحب أن يسمع، ولا يرى إلا ما يريد أن يرى، ولا يقال أمامه إلا ما قد قال، وهل يتصور استطاعة مخلوق من رعيته أن يخالف أو يتردد أو يتوقف أو حتى يضيف، وكيف يجوز شيء من ذلك، وهو وحده يعطي فلا يُسْأَلُ، ويمنع فلا يُحَاسَبُ، ويقر كل

كائن بين يديه ومن خلفه أن الأمر كله بيده، رفعًا وخفضًا، وعطاء ومنعًا، وعزًّا وذلا ، بإرادته ترفع الآفاق والحجب فيصل المرضي عنهم إلى السموات العلا، ينطلقون يجتازون، يخترقون، الملايين والمليارات يجمعون، من الجنيهات والدراهم والريالات والفرنكات واليورو والدولارات يقتنصون، يملئون بها خزائن الأرض في مختلف الأصقاع إلا في هذا الوطن المبتلى بالسفاهة والحرمان، وسرعان ما يتحول المرضيّ عنهم بدورهم إلى أصحاب سلطان يَمنح ويمنع، يهبون، لا يهابون، ويشترون العملاء، لا يترددون، ويتحول بإرادتهم كل الموقع في الدولة، وإن صغر إلى إقطاعية خاصة، لها من ينفرد بها سيطرة وانتفاعا، يجني لنفسه ثمراتها، ولا يترك لغيره إلا فتاتها، الذي يتحول بدوره إلى إقطاعية أخص، فيها إقطاعيُّوها الأصاغر، الذين يحتكرون وينتقون، ومن الفئات يمنحون كيف يشاءون، وهكذا تتحول الدولة الحديثة إلى مستويات من الإقطاعيات متداخلة، يهيمن عليها الإقطاعي الأكبر، ويوظف فيها من العبيد إقطاعيين صغارا يكوّن كل منهم لنفسه شبكته من الأصاغر، ولا يحكمهم جميعًا في مختلف مواقعهم إلا منطقُ الأخذ ولغةُ المنفعة الخاصة والتربح والاستلاب.

أزعم فيما أزعم لنفسي أن أوغاد الأكاديميين يتحمّلون القسط الأكبر من هذا الفساد في الدولة؛ لأنهم بحكم تكوينهم الفكري

قادرون على الإحاطة بالواقع واستيعاب ظواهره، وتحديد العوامل المؤثرة فيه، والتمييز في هذه العوامل بين المحوري الذي يسيطر ويوجه ويقود ويقتني ويستلب، وبين العرضي الذي لا يذكر إلا ليكون شماعة تعلق عليها الأخطاء عند الاعتراف بها، وفوطة تمسح فيها الأيدي القذرة عند اكتشافها، ولقد رضي كثير من الأكاديميين لأنفسهم أن يكونوا من هذا النوع المنحط وبالغوا في إظهار ولائهم الشخصي مبالغات تثير التقزز وتدعو إلى الاشمئزاز، متناسين ما تعلموه من أن الولاء لا يكون إلا للوطن، وأن الإخلاص لا يجوز إلا للعقيدة، وأن البقاء لا يكون إلا للمبادئ والقيم، ولكنهم برغم علمهم آثروا أن يكون ولاؤهم للشخص، وإخلاصهم للمنصب، وإيمانهم يطوف بالموقع، وقيمهم لا تتجاوز الشعارات، انظر في أيّ مجال من الدولة الحديثة تر طوائف الأكاديميين يرددون كالببغاوات الشعارات المسكوكة تمجيدًا وتعظيمًا، فإذا قرر سيدهم أن تجربته لها خصوصيتها مما لا يسمح بتدخل الآخرين فيها، فأصبحوا سدنة الخصوصية ورعاتها، الذائدين بأرواحهم عنها والمناضلين في كل الأحوال من أجلها، فإذا اضطر السيد استجابة لبعض الضغوط إلى أن يتفوه بكلمة عن إصلاح موهوم سارعت الببغاوات إلى الهتاف بها ينشرون في الآفاق لواءها، ويبشرون الدنيا برنينها، دون أن يكون لها مفهوم محدد، أو عندهم

تصور واضح، وهل يملك الببغاء إلا أن يردد الأصوات دون وعي بدلالتها، أو معرفة بنتائجها، فإذا عدل السيد عن موقفه المدعي وعاد إلى شعاراته القديمة في الجرعات والخطوات سارع الأوغاد من غير حياء أو خجل إلى ترداد النغمات الممجوجات عن أزهى العصور وأعظم الحكام، وعبقرية التاريخ، والنموذج الأوحد المكتمل الذي لا يشوبه قصور أو تلحقه ذرة من خطأ. إن الأكاديميين الأوغاد يغرسون في الجماهير أخلاقيات القطيع، متجاهلين ما كان يجب الالتزام به من القيام بواجب الريادة الصحيحة والتوجيه الحق، وهم بذلك للطغيان السدنة والسند، هم للاستبداد الرعاة والدعاة، هم كلابه الحارسة، وأبواقه الزاعقة.

أيها الأوغاد :

إن أي ثمن تقبضونه – وإن كثر – زائف، وأي كسب تحققونه – وإن اتسع – هراء، وأي منزلة تستمتعون بها – وإن تألقت – منحطة، وأي موقع حالم فيه – وإن كبر – جد صغير.



تحالف المزيفين من المستبدين والمتفيقهين

كان للدين تأثيره الكبير والعميق في قيادة التطور الحضاري الإنساني بشكل إيجابي في هذه المنطقة من العالم، بما كان له من آثار في صياغة الوجدان الإنساني وبناء قيمه وتحديد مثله، وتقويم سلوكياته، لكن الدين في مراحل التخلف الحضاري يصبح عاملاً سلبيًا يدعم هذا التخلف، ويمنحه المزيد من القوة في تقديم قيم بديلة مناقضة، والانحطاط بمثله بحيث تكون مجافية تمامًا لما يجب أن تكون عليه حركة التطور الإنساني الخلاق، وليس من شك في أن هذا التحول لا يعود إلى جوهر الدين نفسه، ولا يصدر عن مقولاته، ولا يستمد من طبيعته، فالدين لا يتغير، ولكن فهمه هو الذي يتبدل، وتحليل مفاهيمه هو الذي يتحول، ورؤيته لمقومات الفرد والمجتمع ووظيفة الفرد في المجتمع هي التي يتم إفسادها، بحيث يتم إطلاقها على عكس ما يراه منها، ووضعها في أطر مناقضة لغاياتها، فإذا كان الدين يحرص على حرية الإنسان فكرا وسلوكا وعقيدة، ويدعو إلى التحرر من الخوف ورفض الهوان والبعد عن الذل ومواجهة العسف ومحاربة الظلم ومجابهة الطغيان، فإن الدين يتم تفريغه من هذه القيم ليمنح قيما بديلة تتقبل في النهاية عكسها، فترتفع شعارات تبتسر الدين في مجموعة من الشعائر

والأخلاق الشخصية، وتغفل تماما ما يتصل بالجانب الاجتماعي من ناحية، كما تركز على الأخلاق الفردية السلبية من ناحية أخرى؛ فتدعو إلى الصبر على المكاره، والتسليم بالمكتوب، والرضا بالقضاء، والاستسلام للقدر، والأخذ بالأحوط، وإيثار الاعتدال، والبعد عن كل ما يورد موارد التهلكة، فيصبح الجبن تعقلاً، والخوف حكمة، ومواجهة الظلم تهورًا، والتصدي للطغيان حماقة وتجاوزًا وإلقاء للنفس في التهلكة، وبهذا يكون الصمت خيرًا من الكلام ؛ لأن السالم من ألجم فاه بلجام، وإنكار المنكر بالقلب، وليس باليد، ولا حتى باللسان، والخضوع المطلق للاستبداد تصالحًا مع الإرادة العليا، وخضوعًا للقضاء المحتوم واستسلامًا للقدر المبرم.

متى وكيف تتم هذه التحولات الجوهرية في مفاهيم الدين وقيمه ووظيفته في التربية وبناء شخصية الفرد في المجتمع ؟ وفي تقديري أن ذلك كله لا يتم فجأة، ولا بصورة تلقائية أو عشوائية؛ وذلك لأن التغيرات الفكرية والاجتماعية بطبيعتها تستغرق مراحل طويلة من العمل من أجل تحقيقها وتشكيل عناصرها حتى تتسق مع الأهداف المتوخاة منها أيًا كانت طبيعة هذه الأهداف، وتستغل لتحقيقها الوسائل الممكنة الملائمة للظروف المحيطة لها، على أنني سأكتفي هنا بالإشارة إلى أهم العناصر المؤثرة في هذا التغيير، تاركًا بقية العوامل الأخرى إلى لقاء آخر أرجو أن يكون قريبًا .

وأهم العناصر في هذا المجال عنصران محوريان، مرتبطان ارتباطا مباشرًا وعضويًا :

العنصر الأول : وجود سلطة مستبدة مستقرة زمنيًا ، وهذا الاستقرار الزمني عندي عشر سنوات أو نحوها؛ لأن بقاء الحاكم المستبد أطول من هذه الفترة يميل به إلى الإحساس المطلق بالتفرد، وفي ظل هذه الإحساس يصبح الاستخفاف المطلق بالآخرين – وبخاصة من المحكومين - جزءًا جوهريًا في بنيته الفكرية والنفسية، ومن ثم لا يقرب إلا من يمنحه هذا الإحساس، كما لا يقترب منه إلا من لديه إحساس مقابل بالدونية ،وفي مثل هذه الحالة تصبح السلطة في يد مجموعة غير سوية، ولغير الأسوياء دائما رؤاهم وتصوراتهم وأوهامهم الخاصة، فإذا اجتمع ذلك مع طغيان الاستبداد صار الطريق ممهدًا لمحاولة إعادة تكوين الآخرين، وفقًا لهذه الرؤى والتصورات والأوهام، وتصبح الرغبة في السيطرة على جميع الوسائل التي تمكن من إعادة هذا التكوين وتوجيههم مسألة حاسمة، وفي طليعة هذه الوسائل توظيف القيم الدينية والسلوك الديني في إطار هذه الرؤية؛ لتحقيق أهدافها، لم هذا الحرص البالغ على استخدام الدين وليس خدمته ؟ لأنه أصبح من المعروف الذي يصل إلى درجة اليقين أن الناس في هذه المنطقة من العالم قد استقرت علاقتهم بالدين، وألفوا أن يعيشوا بالفعل أو بالقول في

مقولاته، وهم لذلك يرفعون عاليًا شعاراته، ويؤكدون إيمانهم المطلق بشعائره، حتى إن كثيرين منهم قد يكونون غير وثيقي الصلة بشعارات الدين وشعائره، ولكنهم برغم ذلك لا يسمحون لأحد أن يمس ما كان له طابع ديني، أو ينال منه، ولا يكاد الواحد منهم يواجه موقفًا من ذلك حتى يحس في أعماقه بالغضب وتتفجر فيه الثورة، والثورة في هذه الحالة ثورة حقيقة لا تَصَنُّعَ فيها ولا افتعال معها، وهي تصدر عن إحساس عميق بأن الدين جزء حيوي من مكونات الفرد الذاتية، فالعدوان على ما يتصل بالدين عدوان مباشر عليه، على مكوناته وخصائصه، من هنا تدرك السلطة المستبدة الدور الخطير للدين في تحريك الجماهير، فتحرص على أن تجعل منه داعمًا لها ومحققًا لإرادتها، بإقناع العامة والبسطاء باتساقها معه وحرصها عليه، ومن ثم تخفى مواقفها الحقيقية من الدين وشعائره، وقد تتجاوز ذلك إلى ابتكار الوسائل التي تزيف به علاقتها به كما لو كانت تتبادل المواقع معه، بحيث تصبح شكليًا هي المعبرة عنه والمجاهدة من أجله، فتفتعل المناسبات للاحتفالات الدينية، وتغدق بسخاء على مؤسساته الرسمية، وترفع بفجاجة من شعاراته ما يتفق مع سياساتها، وتردد من مقولاته المحرفة ما يفي بأغراضها، ويقوم علماؤه من جانبهم بتوظيفه على نحو يجعل مصالح السلطة المستبدة جزءًا من بنيته ورعايتها محورًا

من محاوره .

عند هذا الحد يكون التحالف العضوي مع العنصر الثاني أمرًا حتميًا، ويتمثل هذا العنصر في ضرورة العثور على المتفيقهين الذين تكتمل فيهم الخصائص التي تؤهلهم للقيام بدور بمحوري نشط في تغيير القيم الدينية، وتفريغها من مضمونها، وإحلال دلالات بديلة لها لتتفق مع الأهداف التي ينبغي العمل لها، والتأكيد من خلال التجارب العملية من أن هؤلاء المتفيقهين قادرون على أداء ما يسند إليهم من مهام، وأهم ما يجب التأكد منه اتصافهم بالذكاء الاجتماعي الذي يمكن صاحبه من تحليل التيارات والتعرف على الاتجاهات، وفهم المواقف ولحظ الميول، ثم الحرص الكامل على تحقيق التطلعات المادية الشرهة التي تزداد بالإرواء منها، والمبالغة المسرفة في إظهار الولاء المطلق لذوي السلطة والمقربين منهم والمتصلين بهم، والتكلف السمج في مخاطبة الجماهير في الموضوعات التي ترضي السلطان، وتساوق رغباته وتبتعد تماما عن كل ما قد يكون مدعاة لحوار عقلي أو جدل علمي، وتأكيد الأهمية الشرعية لحق ولي الأمر في تقرير ما يرى دون مساءلة أو توقف انطلاقا من الادعاء بأن هذا الحق يستند إلى أسس الدين وركائزه، وأخيرًا التجرد المطلق من الحياء مصحوبًا بالقدرة الفذة على تبديل المواقف والمواقع وتبديل الولاءات والاتجاهات لما يساوق

التطلعـات، وباكتمـال هـذه المقومـات يـصبح الـسادة المتفقيهـون جاهزين لتلقي التوجيهات وإحالتهـا تلقائيـا إلى أوامـر شـرعية، أمـا كيف يحققون ذلك ليجملوا الوجـه القبيح للاستبداد ؟ فإن الأمـر يحتاج بيانه إلى تفصيل .



حيل الحواة

بين السلطة المستبدة والمتفيقهين تحالف وثيق العرى قائم على تحقيق نوع من التوافق الضمني عملا على الوصول إلى أهداف مشتركة هي بمثابة المصلحة العامة كليهما، وهي في جوهرها المصالح الخاصة بكل منهما، أما المصلحة الخاصة بالسلطة المستبدة فتتمثل في استخدام المعنى الديني لإضفاء نوع من الحصانة عليها، والحماية لها، بحيث لا يستطيع أحد أن ينالها منه أو يهاجمها مستخدما له، وقد يتم تجاوز ذلك إلى ما هو أبعد مدى بتوظيف الدين ليكون سلاحا موجها ضد أعدائها.

وأما مصلحة جماعات المتفيقهين فتتحدد في أمرين يشملان تحقيق أقصى قدر متاح من النفع المادي والمعنوي، ويدخل في هذا الإطار قصر المواقع الدينية الرسمية، في مستوياتها المختلفة، عليهم واستبعاد كل من يخالفهم مهما كانت مقدرتهم وتبحرهم واستيعابهم، وتمكينهم. المتفيقهين وحدهم من نشر آرائهم وإحاطتهم بهالة من الاحترام والتقدير، بعضها حقيقي عند الذين لا يفطنون وأكثرها زائف عند الذين يفقهون، كيف يتم تحقيق هذه المصلحة المتبادلة ؟

أما مصالح السادة المتفيقهين فالسلطة قادرة على تحقيقها ؛ لأنها بالسيطرة الكاملة على كل الإمكانيات المتاحة في الدولة تستطيع أن تمنح دون حساب وتمنع من غير مساءلة، وهل في وسع إنسان من الرعية أن يجرؤ على أن يتخيل أن في وسعه أن يسأل حاكما مستبدا عن شيء فعلا أو تركا، فما بالك إذا كان هذا الشيء يتصل بالمشتغلين بالدين منحًا أو منعًا، فإن المحظورات في هذه الحال تصبح محرمات تتضافر على تأكيد حرمتها التقليدية والعادات والسلوك السوي أو المقبول، وقد ينضم إليها الدين والقيم المثلى ليصبح أي تفكير في مساءلة محتملة للحاكم المستبد تجاوزا مرفوضًا لا تقبله الأخلاق أو الأذواق.

وأما مصالح السلطة المستبدة فالسادة المتفيقهون قد ورثوا من التقاليد وتعملوا من الحيل وبرعوا في اختيار الأساليب الكفيلة بتحقيقها، وهي في مجموعها شبيهة بحيل الحواة، وتتضمنها رؤية كاملة جيدة السبك والحبك هي إلى التخطيط الاستراتيجي أقرب، تترابط عناصرها وتتصل محاورها وتتداخل وحداتها وتتواصل مواقفها وتتوالى دون انقطاع مقولاتها، إنها منظومة تتسم بالتوالي والتدفق والاستمرار كما تتسم بالتوافق والانسجام والاتساق، ولقد تبدو بعض أساليب الحيل الشرعية - غير المشروعة - مكشوفة الغرض واضحة الغاية بينة الهوى، كما يبدو بعضها بريئًا عن الهوى

والغرض صادرًا عن إدراك موضوعي تحليلي شرعي، ولكن هذا أو ذاك في التحليل النهائي يصبّ في مصالح الاستبداد ويدعم مقوماته، ويؤكد مقولاته، فأما ما كان مكشوفًا من نحو رافض مواجهة السلطة الباغية ومنع التصدي لها، وتجريم أي محاولة لاتخاذ موقف إيجابي تجاهها. فيبدو من عدد من المقولات التي يسلم بعضها إلى بعض وتسلم في النهاية إلى هذه النتائج من نحو أن التصدي يسلم إلى الفتنة، وأن الفتنة ملعونة ؛ لأنها أشد من القتل، وأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وأن الاتباع وإن تضمن ما لا نحب أولى من الابتداع وإن تضمن ما نحب ؛ لأن البدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار. وهكذا تسلم هذه المقدمات إلى نتائج واضحة، وهي أن لولي الأمر الحق في أن يتخذ من المواقف ما يراه في صالح الأمة، وإن كان الكثيرون في الأمة يرونه خارجا عن مصالحها، مؤيدًا لأعدائها، ولكن ليس من حق هؤلاء أن يواجهوه أن ينقدوه أو حتى أن يعبروا عن مواقفهم تجاهه أو يعلنوا بعض أرائهم فيه ؛ لاحتمال أن يقودهم ذلك إلى الفتنة ويسلمهم إلى الصراع، وبهذه الوسيلة بالغة السذاجة في اجتزاء النصوص وقلب الدلالات يجعل هؤلاء المتفيقهون ركيزة للخنوع وسبيلا للذلة والخضوع وداعيا للاستسلام والهوان، وفي سبيل هذه الغاية يجحد هؤلاء عامة النصوص والمواقف التي تدعو إلى قوة الفرد والجماعة، وتسم المؤمن بالعزة، وتجعل مكانة

الإنسان في الدنيا والآخرة منوطة بقدرته على قول الحق . والدفاع عنه والقتال دونه، وتدعو إلى التصدي لجور السلطة ومواجهة الطغيان والرفض الإيجابي للبغي والعدوان، وتدعو إلى بيع النفس والمال في سبيل المعتقد .

وإذا كان هذا الأسلوب واضح الغرض بين الهوى، فإن من الأساليب ما يبدو في ظاهره بعيدا عن الهوى والغرض، ومن ذلك تأكيد أهمية الدين بشكل مطلق دون تحديد لمفاهيمه الحقيقية، أو تفصيل لقيمه العملية، فيسارعون إلى تبيان ضرورة العمل من أجله والحرص عليه، وإحياء مناسباته وترديد حكاياته المأثورة عن اتسام السلف الصالح بالصدق والإخلاص والوفاء والصبر على المكاره، والتسليم بالقضاء والقدر، إلى آخر هذه السلسلة المترابطة من القيم الداعية إلى الاستسلام المطلق، هل في وسع أحد أن يمس هذا الأسلوب أو ينال منه أو يتهمه بشيء من الانحراف؟ إن ذلك معناه التورط في موقف معادٍ للدين ورجاله من فقهاء ومتفيقهين، ولكن ذلك لا يعني براءة السادة المتفيقهين من الهوى، فإنهم ينطلقون من هذا الموقف إلى ما هو أبعد، وهو تأكيد اهتمام السلطة بالدين ورعايتها له وتمكينها لعلمائه وإفساح المجال أمامهم للدعوة النشطة التي تنشر كلمة الحق في الآفاق مغفلين تماما تحديد مفهوم الدين وطبيعة هذه الدعوة، مهملين عمدا النتائج العملية لها، بحيث يتحول

الحديث فيها وعنها إلى مجرد شعارات معلقة في الهواء تدغدغ الحواس وترضي المشاعر دون أنه يكون لها أثر على الدين وأصوله، وحرصها على نشر كلمته، وبذلك نقطع الطريق على أي حوار عملي يتناول بالتحليل قيمة ما تفعل أو أي تقييم موضوعي لنتائج هذا الذي تفعل .

تنهض إلى جانب هذه الدعوة العامة مجموعة من العناصر التي تعد ركائز لبناء ما أسميه مجموعة القيم التطويعية، من نحو الاهتمام بالواجبات دون الحقوق، والعناية بالسلوكيات الفردية، وإهمال السلوك الجمعي والاجتماعي، وتأكيد الدور الدوجماطيقي في التفكير والتفسير مع رفض التفكير العلمي، وبناء المواقف والقرارات على المشاعر الهلامية والابتعاد عن المواقف الموضوعية، ورفع قيمة الكلام على حساب العمل الإيجابي . وتشمل كل ركيزة منها مجموعة متكاملة من المقولات النظرية، والأسس الفكرية ذات المحاور الدينية المفتعلة، والتي تسلم في مجموعها إلى تحقيق غايتها في بناء إنسان سلبي يعيش في ذاته، ويؤدي ما هو مطلوب منه، يقدس السلطة مهما كانت منحرفة أو فاسدة انطلاقا من اعتبارات دينية زائفة ومقولات محرفة .



أسس الحُكم على الحُكام

قد يكون من الصعب أن نحدد بشكل دقيق وموضوعي المقاييس العلمية للحكم على الحكام أو العصور المختلفة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يمكن أن نطمئن إلى موقع الحاكم أو العصر في التاريخ الوطني والإنساني : تقدمًا وتخلفًا، سموا وانحطاطا، وأحسب أن هذه الغاية تتسم بقدر كبير من الطموح ؛ لأنها تتضمن محاذير كثيرة، فقد تتحمل المشاعر الخاصة على المبالغة في إصدار الأحكام والإسراف في اتخاذ المواقف سلبًا وإيجابًا، إذ من المؤكد أن للسلطة دائما رجالها الذين يقومون بمهمة الكلاب النابحة أو الأبواق الصادحة، وهم بحكم كونهم المنتفعين بها يتخذون تلقائيا موقف الدفاع عنها إلى درجة التمجيد لها، وهكذا تتحول أي سلطة عندهم إلى حاكم عبقري تاريخي . ويوسم عصره بأنه عصر الازدهار، والتقدم والرخاء بغض النظر عن الواقع الفعلي. إنهم ينطلقون في مواقفهم من رؤيتهم الخاصة، وهي رؤية بعين واحدة كليلة لا تبصر، غشتها المصلحة الخاصة وزادها كثافة الموقع الحلوب، وهم في الحقيقة لا يصدرون عن النفاق فقط، وإن كان عاملاً مهما في تشكيل موقفهم، وإنما يتأثرون كذلك بإحساس عميق بالخوف من المستقبل، إذ إن أي

رؤية موضوعية للسلطة قد تعني المساس بها، وبيان عوراتها، الأمر الذي يسلم بالضرورة إلى المساس بعملائها، وعلى رأسهم كلابها وأبواقها .

كذلك للسلطة أيضا أعداؤها المتربصون بها، وهؤلاء بدورهم يستثمرون أخطاءها، ويكشفون فسادها، بل هم قادرون على وسم كل سياساتها بالانحراف، وجميع خططها بالفساد، منطلقين من رؤيتهم للواقع الفعلي، ومدى وفائه بالتطلعات المشروعة للنضال الوطني على المستويين : الفردي والجماعي . وليس ثمة أي واقع يفي بالتطلعات ؛ لأنها دائمة التحرك نحو الأفضل، والأسمى، والأرقى، فما بالك إذا كان هذا الواقع يمضي حثيثا نحو الأسوأ، والأدنى، والأكثر انحطاطًا وتخلفًا، وتصبح هذه التطلعات محصورة – أو تكاد – في مجرد البقاء على قيد الحياة .

برغم هذه الصعاب لا ينبغي أن نستنتج أن الوصول إلى مؤشرات موضوعية وجعلها صالحة لأن تكون مقاييس الحكم على الحاكم وعصره أمرا مستحيلا، فإنها برغم ما يكتنفها من صعوبات تدخل في نطاق الممكن ؛ لأنها تنطلق من التراث الحضاري الإنساني من ناحية والتطلعات الفكرية والعملية للإنسانية من ناحية أخرى، وبضم هذين الجانبين معا توجد القيم المشتركة التي يقاس عليها، وعلى هديها الحاكم وعصره، وقبل أن أشرع في تحديد هذه القيم

وتفصيل مقوماتها لا بد من تأكيد أمرين أساسين يعد كل منهما ضربا من القصور في الإدراك في التحليل .

الأمر الأول : أن تصدر الأحكام مستندة إلى الحقوق لا الادعاءات، مبنية على رؤية الأفعال المحققة، وليس الأقوال المطلقة، والنوايا في هذا الشأن لا قيمة لها، ولا مجال للاحتجاج بها، فالبشر لا يستطيعون الاحتكام إلى النوايا، ولا معرفة السرائر، والذي يملك الاحتكام إليها إنما هو خالقها وحده دون سواه، ومن ثم فإنه ليس في وسع أحد من البشر – حاكما كان أو كلبا من كلابه أو بوقا من أبواقه – أن يحتج بحرصه على مصلحة الوطن وخوفه على مقدراته ووفائه لأهداف النضال الوطني وإخلاصه في الدفاع عن مصالح الأمة، فهذا كله ضرب من الادعاء أقرب إلى اللغو، فالحرص والخوف والإخلاص والوفاء أحاسيس لا يمكن الاطلاع عليها، ولا التثبت منها، والأعمال وحدها هي التي تحدد بوضوح مواقف الحاكم منها، وتبين اتجاهاته تجاهها. ولدينا في هذا المجال مقياس واضح ومحدد وعملي، يقول: قل لي ماذا أنتجت سياستك ؟ أقل لك : من أنت، ولا ينبغي أن تخدعنا الادعاءات أو الشعارات، كما لا يجوز عمليا أن نخلط الواقع بالأمنيات .

الأمر الثاني : من شروط الموضوعية أن يكون التحليل نتاج معاناة الواقع وليس قفزا عليه، وفي إطار الحكم على الحاكم

وعصره لا بد من التحديد الفعلي للقوى المستفيدة لوجوده في السلطة، وتلك التي مسها الضرر، فمن الثابت عمليا أن لكل حاكم وكل حكم من ينتفع به من ناحية، ومن يناله الضرر من ناحية أخرى، فمن الذي انتفع، ومن الذي أضير ؟ وهل نال النفع فئات خاصة داخلية وخارجية أو كان النفع أوسعَ دائرة فامتد إلى الفئات والطبقات الأكثر اتساعا والأوفر عددا . ولدينا في هذا المجال بدوره مقياس علمي وموضوعي، واضح وعملي، قل لي من المنتفعون بك أقل لك : إلى أي الفئات انحزت، ولن تضللنا الكلمات الكواذب التي تحاول تجميل الحقائق الشوهاء .

ما من حاكم في تاريخنا المعاصر إلا ادعى أنه حريص على حقوق الوطن والمواطن، قد يختلف ترتيبهما ، وتتفاوت أولوياتهما ، ولكنه لا يفتأ يكرر دون ملل هذه المقولة حتى ترسخ في أذهان العامة، وكأنها حقيقة لا مراء فيها، كما تحرص أبواقه الزاعقة على الانطلاق منها باعتبارها محور السياسة وركيزة الحكم، فإلى أي مدى يصدّق الواقع هذا الادعاء ؟ لا يصح أن تكون الإجابة بنعم أو لا ، فذلك نوع من التسطيح هو إلى الهروب أدنى، ونقضه ميسور لدى المعنيين بهذا النقص من جميع الأطراف، من سدنة السلطة وكلابها النابحة وأبواقها الصادحة، ومن أعداء السلطة من مسهم ضررها ، أو أولئك الذين اتخذوا موقفا موضوعيا ، ولا نريد استباق

المواقف بتقرير الأحكام سلفا، بل سنعتمد على التحليل الموضوعي المبني على المقومات العلمية، وسنلتزم بأن تكون الحقائق من الثبات والرؤية ومن الوضوح بحيث تُلزم الذي يلتمسون الموضوعية وتجمعهم على كلمة سواء.

وإلى اللقاء . . .



عن الحُكم والحاكم

من الأسئلة المشروعة دستوريًا وقانونيًا وأخلاقيًا التساؤل عن نظام الحكم، ومدى نصيب الحاكم فيه من النجاح أو الفشل، ولا ينبغي أن يتصور أحد في مثل هذه التساؤلات تجاوزًا للياقة وخروجًا عن الذوق وإساءة للأدب ؛ لأن مثل هذا الادعاء الذي يشيعه الأوغاد يتضمن تلقائيا إقرارًا ضمنيًا - إن لم يكن صريحًا - بفشل الحكم والحاكم، فالحاكم الناجح يرحب دائما بالتقييم الموضوعي لقدرته على أدائه لإثبات نجاحه في تحقيق الأهداف التي يرنو إليها الوطن والمواطن، أما الحكم الفاسد والحاكم الفاشل فإنه يجعل هذه التساؤلات من قبيل المحظورات ؛ لأنه - إذا لم يكن قد تجاوز حدود العقل - يجب أن يكون أول من يدرك حجم ما قدمه ويقدمه، وأنه لا يساوي شيئا بالقياس إلى ما قدمه الوطن والمواطن من تضحيات، وهكذا يصبح الحساب الموضوعي للحكم والحاكم معا تحت درجة الصفر .

وعلينا أن نفرق في هذا المجال بين النظام والأشخاص الذين يتحملون مسئولية الأداء فيه؛ لأن بعض هؤلاء الأشخاص في مغالطة محسوبة يتجاوزن كافة الحدود ، فيجعلون من أنفسهم النظام بحيث

يصبح المساس بهم مساسًا به، بل يجعلون من أنفسهم الدولة بل الوطن نفسه حرصا على إجهاض أيّ موقف نقدي لسياساتهم ومصادرة أي رؤية سلبية تجاه خططهم، إن التقييم السلبي للأشخاص القائمين بالسلطة أيا كانت مواقعهم لا يعني بالضرورة تقييما سلبيا للنظام، بل إن الدعوة إلى إسقاط هؤلاء الأشخاص من مواقعهم على اختلافها لا يستلزم الدعوة إلى إسقاط النظام لأنهم في النهاية مجرد أدوات يستخدمها خلال فترة معنية، ثم يفترض أن يتخلص منهم حين ينتهي دورهم أو يعجزون عن أداء وظيفته .

من حق الكافة إذن أن يتساءلوا : هل الحكم ناجح أم فاشل ؟ وهل الحاكم صالح أم طالح ؟ وهل الاستمرار في السلطة يصب في مصلحة الوطن أم يضيف إلى رصيد السلبيات فيه؟ وهل الوطن في ظل ولايته تطور إلى الأمام أم انتكس إلى الوراء ؟ وهل المواطن في عهده لبى احتياجاته الطبيعية : من طعام وشراب وسكن وتعليم وصحة ومواصلات ... و ... إلخ، ثم أصبح يتطلع إلى ما بعد هذه الاحتياجات من متع روحية ومادية أم أنه على العكس من ذلك صار أكثر عجزًا عن الوفاء باحتياجاته الأساسية ؟ وهل ما زال لديه أمل في المستقبل وطموح لتحقيق موقع فيه أم أن الواقع المرير يشغله عن أي أمل ويحصره في أهداف يومية في كيفية البقاء على قيد الحياة في ظل اضمحلال القدرة وتآكل الإمكانيات ؟

أمامنا منهجان في الإجابة لا أظن أن لهما ثالثًا : الأول أن نحتكم إلى ما يقدمه الحكم والحاكم إلى الخواص دون أن نلتفت إلى الجماهير، أو نعبأ بها . والثاني : أن نضع الجماهير في الاعتبار، وأن نجعلها مقياسا جوهريًا محوريًا في الحكم على الحكم والحاكم، لا يظن أحد أن من الممكن الجمع بينهما فيحقق الحكم تطلعات الخاصة ويلبي احتياجات العامة من الجماهير الأوسع عددا من الكادحين، فذلك أمر أقرب إلى الاستحالة؛ لأن مصالح الطرفين متناقضة بالضرورة، وأحلام كل منهما متباينة بل متضاربة، فمصلحة الجماهير تدور حول المشاركة في الثروة والسلطة، في حين أن مصلحة الخاصة تدور حول ضرورة أن يكونوا وحدهم، ودون غيرهم: محور السلطة ووعاء الثروة، فماذا قدم الحكم للخاصة؟ وماذا حقق للجماهير؟ أما الخاصة فقد حقق لهم وبهم أهدافهم المباشرة وغير المباشرة على مراحل متتابعة :

في المرحلة الأولى : أعاد صياغة البناء الاقتصادي – نظما وعلاقات – بما يتفق وهذا الأهداف داخليًا وخارجيًا .

وفي المرحلة الثانية : أعاد تشكيل البناء السياسي بما يسمح لهم أن يكونوا ذوي صوت عال في اتخاذ القرار مستبعدا كل القوى المخالفة وجميع الاتجاهات المضادة .

وفي المرحلة الثالثة: أصبحوا على مشارف موقع جديد لم

يكتفوا فيه بأن يكونوا مؤثرين في اتخاذ القرار، وإنما هم الذين يتخذون القرار من خلال رؤاهم ووفق مصالحهم بعد أن باتوا وصاحب القرار وجهين لعملة واحدة .

وبهذا صارت سلطة الحكم مستندة إلى إمكانيات الدولة في خدمة المصالح الخاصة للفئات المحدودة العدد، المنفصلة عن الجماهير، المنعزلة عن توجهاتها .

أما الجماهير الكادحة الأوسع عددا، فماذا قدم الحُكم لها ؟ يستطيع أي باحث منصف أن يستنتج آليا أنه لم يقدم لها سوى الانهيار الكامل في جميع المجالات : سياسيًا، واقتصاديًا وثقافيًا، واجتماعيًا، وأنها قد انعزلت بصورة كلية عن المشاركة الثقافية، وتمزقت روابطها الاجتماعية، وتحللت قيمها الأخلاقية، وأن هذا الانهيار في مجالاته المتعددة قد أسلم إلى الانهيار المطلق في قدرات الوطن والاضمحلال الفوري في مكانته والعجز الذي لا سابقة له في العصر الحديث في حركته ؛ حتى أضحى تهديده بضرب مصالحه الوطنية ومهاجمة أمنه القومي من الظواهر المتكررة التي يتم تجاهلها تباعا والهروب من اتخاذ المواقف الضرورية في مواجهتها تامينا لها ودفاعا عنها بادعاء الحكمة وبعد النظر، ولكن محاولات تقديم مبررات للمواقف الشائنة لا يغير من الحقائق الثابتة، بل إنها في حقيقة أمرها اعتراف واضح بها .

لكن الاستنتاج وحده قد لا يكون دقيقا (فضلاً عن أنه ليس كافيًا) .

وهكذا لا بد من استقراء الحقائق القائمة على الأرض ؟

فماذا تقول الحقائق ؟



الفشل الحي

ماذا قدم حكم مستقر وحاكم مستمر للوطن والمواطن ؟ ما الشعارات التي رفعها تبريرًا لوجوده والإنجازات التي حققها تجسيدا لهذه الشعارات ؟ وإلى أي مدى استطاع أن يقفز بالواقع العملي لجماهير الكادحين إلى الأمام، وأن يطوع الظروف لصالح الوطن ؟ هل طوع الظروف أم طوعته الظروف ؟ يستطيع أي حاكم – ناجحًا كان أو فاشلاً – أن يدعي ما يشاء، ومن الثابت أن لديه من الأبواق ما سيردد ما يدعيه بحكم كونه صاحب الأمر والنهي، والمنح والمنع، ومن هذه الأبواق ما يصل به التطرف إلى حد ذكر ما لا يدعيه؛ فيصفه بما لا يوصف به حاكم يتجاوز صفات البشر وخصائصهم، ولقد يكون هذا ممتعًا فنيا للمعنيين ؛ لأنه يقدم صورا للخيال المجنح ومرضيًا لعلماء الاجتماع؛ لأنه يمثل نموذجًا لطبيعة العلاقات التي تربط علاقة الحاكم بمحكوميه الذين لا يجدون سبيلا لاتقاء سطوته أو استدرار عطائه إلا بالنفاق المبالغ فيه، ومن المؤكد أنه شديد الإمتاع للحاكم المستبد الطاغية مرضيا لخاصته المقربين ومن حولهم من المنتفعين، حتى إذا بلغ القصور حدا يصدم الأبصار والبصائر، وتحولت الشعارات إلى كلمات خالية من أي مدلول، والإنجازات المدعاة إلى أوهام مفتراة

وطفى الواقع بكل مشكلاته، انتقل هؤلاء الزائفون المزيفون إلى مرحلة التكتيك الدفاعي بالأحاديث عن الظروف المحلية والدولية التي حالت دون تحقيق الأهداف، وهي ظروف أسهم الحكم الفاشل في مضاعفة آثارها، ومن ثم تتقلص الشعارات وتتحول الأهداف إلى المنّ على الجماهير بمجرد البقاء، تحت الزعم بقصور الإمكانيات وضراوة التحديات وكثافة القوى المضادة، وضرورة سيادة منطق العقل والحكمة الذي يعني عند هؤلاء الزائفين الاستسلام والخضوع، وتناسى الأهداف الوطنية والقومية، وتجاهل الحقائق الأساسية، والتغافل عن الإمكانيات الذاتية، وإهدار القدرات المحورية، وبذلك يعملون بوعي أو غير وعي على زيادة مقدرة الأعداء وتبديد مقدرة الوطن، والتضخيم والمبالغة في قدرات الأعداء والتهوين إلى حد الاستخفاف بقدرات الوطن، متناسين عمداً دور الحاكم وعجزه وعدم استطاعته مواجهة التحديثات مواجهة صحيحة، بدلاً من تقبل هذه التحديات بالاستكانة والاستسلام والخضوع ؛ لأن نجاح الحاكم ليس في مجرد بقائه في السلطة، وإنما في قدرته على الاستجابة الصحيحة لما يواجه الوطن من تحديات مهما كانت علاقة القوة بينه وبين أعدائه، وفي إطار هذه الاستجابة يأتي تعظيم قدرات الوطن وتنميتها والحرص على حسن توظيفها في الصراع الدائر والمستمر بينه وبين هؤلاء الأعداء، كما

يأتي العمل على احتواء المتغيرات والمخاطر للسيطرة على آثارها السلبية وتطويعها بما يحقق الأهداف الوطنية والقومية، وليس تطويع الدولة لأعدائها فيصبح مستقبلها، بل ومستقبل الوطن نفسه – في خطر، فتطويع الوطن لأعدائه والخضوع لشروطهم والتخاذل والانهزام أمامهم لا يحتاج إلى عبقرية خاصة، اللهم إلا عبقرية الهزيمة، ولا يمكن أن يوصف بنجاح إلا بالنجاح في تنفيذ مخططات تدمير الوطن والأمة .

يكفي أن نشير إلى ثمرات الحكم والحاكم في المجالات المختلفة لندرك نصيبه من النجاح والفشل.

هل نقف عند الحريات الأساسية للمواطن ؟ أليس ثمة اعتراف صريح من جميع الأطراف والقوى بما في ذلك الحاكم، رعاه الله، بأن الحرية منقوصة والديمقراطية مجرد شعار غير قابل للتطبيق، هل نقف عند السياسة الخارجية ونتائجها المدمرة على الوطن والأمة قائمة لا يمكن إنكارها بمقياس حرية الإدارة وحرية القرار والقدرة على حماية الوطن . وهل يجرؤ منصف على ادعاء هذه الحرية والمقدرة، ونحن إن لم نكن أصحاب أرض محتلة فنحن مسئولون تاريخيا ؛ لأننا فتحنا الباب للاحتلال الذي لم يكتف باحتلال الأرض، وإنما احتل كذلك الإرادة، هل نقف عند الجوانب الاجتماعية والمجتمع – باعتراف علمائه وخاصته وعامته جميعا –

يعاني أنماطا من الانحراف، وضروبا من الفساد التي لا تقع تحت حصر، وتتطور فيه الجريمة لتلد أنماطا غير مألوفة ولا معروفة يشير بعضها إلى دور الحكم فيها ورعايته لها، والعدالة العمياء صارت عوراء لا ترى إلى الجرائم الصغرى التي يقوم بها العامة وحدهم، أما جرائم الخاصة فإنها أبدًا لا تولد ؛ لأن الخاصة في هذا البلد تمتد إليهم مظلة الحصانة، فهم كالصفوة، قيل لهم بلسان المقال وبلسان الحال : اذهبوا فافعلوا ما تشاءون، فلن ينالكم سلطان قانون ؛ لأن صاحب القانون قد منحكم رعايته وأسبغ عليكم حمايته، هل نقف عند الجوانب الفنية والثقافية والإعلامية والانهيار فيها جميعا لا مشاحة فيه، والفساد لا حدود له، فلنكتف بالإشارة إلى الجوانب الاقتصادية. فإن الاقتصاد الجانب الذي يعتبره سدنة الحكم مناط النجاح ومحور البقاء وسر الإصرار على السلطة - لن نعرض لانهياراته بالتفصيل فذلك عبء على الحكم قد يفسره بأنه للرغبة في المساس بالقائمين عليه . ولكن سنطلب من أي مسئول في هذا البلد أن يتحدث لنا بشكل عملي عن المؤشرات في المجالات الآتية موضحا نسبة التغير فيها زيادة ونقصا في ربع القرن الأخير :

١- العملة	٢- العمالة	٣- الأجور
٤- التضخم	٥- الدين العام	٦- الإنتاج
٧- الاستهلاك	٨- النمو	٩- الإنفاق العام

ولا نريد حديثًا يخلط بين الإحصائيات والنسب، ولا يجمع العشوائية والمتناقضات، بل نريد حديثًا يقدم الحقائق وحدها، لا يهرب منها بالقفز عليها، حديثا لا يفترض أسبابًا للقصور الاقتصادي زائفة مغفلاً أسبابه الحقيقية، فمثل هذا الحديث الذي يتسم بالموضوعية والدقة هو الذي يكفل تقرير الحقائق العلمية وتعزيز نتائجها التي تقرر أن هذه المرحلة من التاريخ الوطني تتميز بتعدد خصائصها، ولقد تكون كل خصيصة على انفرادها قد سبق مثيل لها، ولكنها في مجموعها لم تجتمع بمثل ما اجتمعت في هذا العصر، الذي ينفرد – في الواقع كما في التاريخ – بأنه عصر الجوع والحرمان لجماهير الكادحين: عصر السيطرة والتهليب للخاصة والمقربين، عصر الفشل الكامل للحاكمين، عصر التسلط والاستبداد للولاة والأقربين، عصر التراجع والتقلص بالنسبة للوطن، عصر الانهيار والضياع بالنسبة للأمة .

هل يمكن أن يستمر ذلك ؟

أبدًا لن يستمر، وليس هذا من قبيل التغني بالأمنيات أو الاستسلام لأحلام اليقظة أو التعبير عن الرغبات الجائعة أو الخضوع لأوهام الحدس والتخمين، بل هو ثمرة التحليل العلمي لحكم قد استنفد مبررات وجوده، واجتمعت فيه من السلبيات ما يؤذن بزواله، مهما بلغت الصعاب وطال الزمن .

إنه زائل بالضرورة، إن لم يكن اليوم فغدًا .

احتلال الأرض واحتلال الإرادة

ليس أسوأ من احتلال الأرض إلا احتلال الإرادة، وليس أبشع من أن نعيش في بلد محتل إلا أن نعيش في بلد يؤهل خطوة بعد خطوة للسقوط في الاحتلال، تعده لذلك ثقافة النخبة وخطط السلطة وفشل القيادة في الاستجابة الصحيحة للتحديات، وتصبح الثقافة الشائعة فيه هي ثقافة الهزيمة ،وكيفية تقبلها والتعامل معها، فتتوالى القرارات وتتعدد الإجراءات التي تثمر في مجموعها تدمير مقوماته واستنزاف إمكانياته وإهدار طاقاته، وتصفية القوة الفاعلة فيه، وبذلك تنهار إرادة الصمود فيه وتتفكك قدرته على المواجهة، فيتم احتلال إرادته، وتصبح هذه الإرادة المحتلة موظفة تلقائيا لخدمة أهداف أعدائه، واستخدام كافة الوسائل لتحقيقها، ويجد الذين احتلت إرادتهم في هذه الخدمة مصلحة الوطن العليا التي يجب أن يدين بها الجميع ويلتزم بها الكافة.

إنهم بذلك يتوهمون أنهم يحمون الوطن من شرور أكثر خطرًا، وأعمق ضررا، وأشد ضراوة، وهكذا ينتصر الأعداء في الصراع حتى قبل أن تطلق طلقة واحدة، ويحققون أهدافهم المباشرة في موقع الهيمنة المحلية والإقليمية وغير المباشرة في احتلال موقع حاكم في علاقاته الدولية بدون أي خسائر، فلقد تكلفت عملية

اختراق الإرادة وتحويلها بإتمام السيطرة عليها، ومن خلالها على الوطن بتحقيق أهداف القوى المعادية، واستطاعت قنابل الغاز المتمثلة في الحكمة والتعقل، وتجنيب البلد المخاطر، وهي القنابل التي يطلقها المنهزمون تبريرًا لاستسلامهم وعجزهم ومسوغًا لسقوطهم بقصد أن تحدث آثارها الضبابية في تشويش المواقف، وفقدان الاتجاه واختلال التوازن .

وفي يقيني أن هذا النمط من الاحتلال أسوأ من احتلال الأرض؛ وذلك لأن احتلال الأرض يتضمن في بنيته عوامل هزيمته، وأهم هذه العوامل في تقديري ثلاثة :

الأول : أن احتلال الأرض قادر على أن يستفز جماهير الشعب، وأن يستثير ولاءها، وأن يبلور إرادتها ،ويشحذ عزيمتها، فتشرع في مقاومة هدفها واضح ومحدد، وهو التحرير، وتزداد المقاومة بحكم تجربة الاحتكاك اليومي مع الاحتلال الفعلي، وعندئذ يرتفع حاجز الخوف، وتزول الهيبة والرهبة من الدخول في الصدام المباشر، وتتفجر الرغبة في النيل من العدو مع كل تضحية تقدم، وتشتعل جذوة هذه الرغبة على البذل والعطاء مع كل فداء، وتلتهب المشاعر تصميما على الثأر لكل خسارة، وشوقا إلى النصر مع كل نكسة، ، وبهذا تتضافر حوافز النضال وتتعمق روح المقاومة، فتبتكر من الوسائل النضالية ما لا يخطر على البال، وتطور من

أساليبها بما يتجاوز الخيال، وترتاد الطريق نحو آفاق جديدة من النضال، وتقدم ما يصبح رصيدا للتراث الوطني والقومي والإنساني، وتتطور القدرة بانخراط مزيد من الجماهير في المقاومة، ومن ثم تزداد عملياتها بشكل مستمر زيادة كمية ونوعية، وكلما ازدادت وتنوعت صارت أكثر قدرة على اجتذاب المزيد من المناضلين، وأكثر إثارة لخيالهم وشحذا لإرادتهم وإلهاما لابتكاراتهم، وهكذا كلما اشتعلت المقاومة ازدادت التضحيات، وكلما ازدادت التضحيات توجهت الإرادة، وعبرت عن توهجات بمزيد من المقاومة .

ثانيا : أن احتلال العدو للأرض إذا كان يترك هذه الآثار الإيجابية على الشعب المحتل فإنه يترك بالضرورة آثارا سلبية كثيرة على بنية الاحتلال منها أنه يحس تلقائيا بعد انتصاره عسكريا بشيء من الراحة قد تجاوز الخطر، فتلين إرادته وتضعف عزيمته، ولا يجد مبررًا كافيا لمزيد من التضحيات، بعد أن أتم تحقيق أهدافه المباشرة، حتى ولو كانت هذه التضحيات محدودة، فتتحدر روحه القتالية في كل مواجهة جديدة، حتى ولو حسمها عسكريا لصالحه، فليلجأ إلى مزيد من الشراسة والوحشية ضد المقاومة بهدف القمع والسيطرة والإرهاب، لكنها لا تحقق أهدافها بل تثير المزيد من المقاومة، الأمر الذي لا يمنحه شيئا من الاطمئنان والثقة بل يزيده تشككا في مقدرة سياسته على النجاح ومقدرة قادته على

إدارة الصراع، فتبدأ إرادته في التمزق والتحليل والتسرب حتى تمضي في طريقها المحتوم من الانهيار مؤذنة بالنهاية الفاشلة للاحتلال، والنصر الكامل للمقاومة.

ثالثًا : أنه باحتلال الأرض يتحدد بشكل قاطع القوى المعادية للشعب، فيقف في خندق الاحتلال عملاؤه والمنتفعون به، ومن بينهم أولئك الذين رفعوا من قبل شعارات الاستسلام وبعد النظر تغطية لمواقفهم الحقيقية في العمالة، وهم الذين عملوا من خلال مواقفهم ومواقعهم على تدمير الإرادة واستلاب العزيمة وتخريب إمكانيات الصمود، ونشر ثقافة الهزيمة. في حين يقف الشعب وقواه الوطنية في خندق المقاومة.. وهكذا يتحدد الطرفان بصورة لا لبس فيها ولا غموض، ويصبح من البديهي أن يكون من بين الأهداف الأساسية للمقاومة تصفية العناصر المعادية، وبهذا يقدم النضال الوطني - من خلال الصراع - قياداته الحقيقية القادرة على المضي به حتى تحقيق النصر.



الثقافة مفتاح النصر

لا مجال عندي للشك في مدى التأثير الذي تقوم به الثقافة في البناء الفكري للإنسان، فمهما كانت اتجاهاتها وخصائصها فإنها قادرة على أن توسع آفاق التفكير وتمنحه القدرة على لحظ الدلالات، وإدراك الفروق، وتمييز الاتجاهات، ومن خلال ذلك يتمرس التفكير بقدرة من الخبرة الآلية، التي تتطور به، ويصبح التفكير المستوعب للأنماط الثقافية في مرحلة استيعابه لها قادرا على الأخذ والعطاء، ومن ثم تحقيق قسط أكبر من التأثير المتبادل الخلاق.

ولا سبيل في تقديري للتردّد في قدرة الثقافة على أن تترك أثرًا عميقًا في صياغة المشاعر وبلورة الأحاسيس، بما تحفره في الوجدان من انطباعات جزئية تظل تتراكم وتتفاعل حتى تصبح اتجاهات كلية، وهي لذلك لا تخلقها من عدم ،وإنما تنميها وتنمو بها .

وأحسب أنه لا مجال للتوقف في القطع بدور الثقافة في بناء منظومة القيم، أيا كانت عناصر هذه المنظومة ولبناتها، وروابطها وعلاقاتها، وسواء كانت متماسكة تتسم بالاتساق أو متنافرة يهيمن عليها التضارب، إن الثقافة برغم أنها ليست العامل الوحيد

المؤثر فيها فإنها العامل الأهم في تشكيلها . وتأثير الثقافة في اللغة المعبرة عن هذا كله لا يحتاج إلى بيان، فأساليبها التعبيرية كمعانيها الدلالية شأنها شأن وحدات المعجم اللغوي الخاص، وتراكيبه ليست سوى صدى للتأثير المباشر للثقافة وتجسيد لها، منها تقتبس ولها تحاكي وأدوات توصيل الثقافة متعددة إلى مدى يمكن القول معه بأنها تندّ عن الحصر، فالتعليم والترفيه والصلات الاجتماعية والأنماط السلوكية والشعائر الدينية والأنماط البشرية تؤثر جميعا في التكوين الثقافي للفرد والجماعة، وتترك بصمتها في شكلية، والأصل ألا يكون هناك تناقش في دلالات هذه الأدوات أو تضارب في مفاهيمها، وأن يحل بينها الاتساق حتى تتكامل في تحقيق أهدافها، ومن المؤكد أن أهم هذه الغايات المحافظة على الهوية، باعتبارها المرتكز الجوهري للمحافظة على الذات؛ إذ لا سبيل لهذه المحافظة على الذات بدون تمسك بخصائصها المميزة لها، المعبرة عنها، المنطلقة منها، فالذين يفقدون هذه الخصائص يفقدون بالضرورة مقوماتهم الذاتية نفسها، وهذا هو التحدي الحقيقي في الصراع الذي يدور دائما بين الغالب والمغلوب، فالغالب لا يكتمل نصره إلا إذا تم محو العناصر الأساسية للمغلوب لا تتم هزيمته ما دام قادرا على الاحتفاظ بعناصر هويته المميزة له، معبرا عنها، فحسم المعركة نصرًا أو هزيمة يدور وجودًا وعدمًا حول محور واحد

لا مجال قط لتجاهله، وهو المحافظة على الذات بما فيها من خصائص وسمات، والتجسيد الحي لها في المواقف والاتجاهات.

ووسائل الغالب في تحقيق النصر الكامل على المغلوب في هذا المجال متعددة، منها ما يكون صدى مباشر للعنف الدموي، فيستخدم أساليب القهر والعنف والبطش والجبروت، فإذا فشل هذا الأسلوب لجأ إلى أساليب الخداع والتمويه والتضليل، ومنها ربط مصالح المغلوب بالخضوع لأهداف الغالب، وتنفيذ إرادته في نسيان مقوماته، وتجاهل خصائصه، وكذلك الدعوة إلى التوافق والتفاهم والتعايش والبحث عن القدر المشترك ومراعاة الآخر تأكيدا للروابط الإنسانية، وهي وغيرها مما هو مماثل لها لا تهدف إلا إلى نسيان الخصائص المميزة، وتجاهل السمات الخاصة، وتبني خصائص الآخرين، وهذه كلها وإن كانت تدخل في أبواب متفرقة في شعاراتها فإنها متوافقة في غاياتها، وهي تهدف إلى إذابة المغلوب ودمجه في الغالب، فإذا لم يتحقق ذلك فلا أقل من أن يتم تحقيق خطوات على الطريق، فتصبح الذات أقل وعيًا بالمقومات، وأضعف إحساسا بالخصائص والسمات، وأشد تقبلا للمستجد من القيم والعلاقات، وأسرع تفريطا في المكونات.

والصراع الثقافي هو الوتر الحساس الذي يعكس إرادة النصر أو الهزيمة فهو يلعب الدور المحوري في المحافظة على الهوية أو تذويبها

ومحوها، فليس على الذين يريدون النصر، مهما كانت النتائج العسكرية للصراع إلا أن يلجأوا إلى بناء المقومات الثقافية المنتجة للنصر وتأكيدها وتعظيم تأثيرها، وأما المستسلمون فليس عليهم إلا أن يخضعوا لما يريده الغالب من ثقافة تعمق الإحساس بالدونية والانعزالية والفردية والعنصرية والشكلية، فهي جميعا الطريق الأساسي لترسيخ الهزيمة، وإعلان الاستسلام، والمدخل الموصل إلى فقدان الذات، وما لها من خصائص وسمات، وأما الذين يؤمنون بأن أي معركة عسكرية لا يتحقق فيها النصر إلى بإعلان الاستسلام فما عليهم إلا أن يدركوا أن خسارة المعركة لا تعني الهزيمة المتكاملة، وأن المرحلة الأكثر أهمية في الصراع يجب أن تنطلق، وهي تبدأ أولا وقبل كل شيء من إرادة النصر، وتوظيف القدرات المنتجة له، وفي مقدمتها الحفاظ على الذات المميزة وصفاتها المعبرة، وتأكيد الثقافة المجسدة لهذه الإرادة، وانطلاقا من الإيمان الذي لا يشوبه تردد، واليقين الذي لا يخالجه شك.

إن الذين يريدون تحقيق النصر على أعدائهم لا محالة أمامهم إلا تبني ثقافة التصدي والمواجهة، ثقافة التضحية والعطاء والاستشهاد، ثقافة اليقين المطلق بأن النصر لا محال قادم مهما بلغت التضحيات وطال الزمن، أما الذين يركضون خلف الأوهام باسم التعقل والحكمة فلن يحصلوا إلا على السراب.



من تشوهات السلطة

من الموضوعات الشديدة الإغراء للأدباء والفنانين والفلاسفة والمفكرين والنفسيين والتربويين ملاحظة ما تصيب السلطة أصحابها من تشوهات نفسية وانحرافات فكرية وأخلاقية وسلوكية، حين ينتقل صاحبها فيها وبها من مرحلة الوعي الإنساني بقدر من التميز الطبيعي في إطاره العادي باعتباره (واحدًا) في مجتمع، يؤدي وظيفة اجتماعية محددة، في مرحلة تاريخية محددة، وأنه من الطبيعي أن يكون موضوعا للحكم عليه بالنجاح أو الفشل، وأن مثل هذا الحكم لا يرتد إليه، ولا يقبل منه، ولا مجال لتصور صدروه عنه، وأن ثمة ظروفًا محددة هي بمثابة مقاييس موضوعية مستقلة عنه هي محور هذا الحكم ومناط صدقه، وأن شهادته لنفسه مرفوضة، ورؤيته لذاته مشوهة، وتقييمه لأعماله زائف، وأن تمييزه لا يعني امتيازه وإلغاء الآخرين، ولا يستلزم تفرده فوقهم، فهو في التحليل النهائي مجرد بشر، وهو بحسب طبيعة البشرية محدود وقاصر ومقيد وعاجز، محدود القدرة مهما بلغ منها، وقاصر الإمكانات مهما استوعب من مقوماتها، ومقيد الرؤية مهما اتسع عنده مجالها، وعاجز بالقطع عن الفعل المؤثر مهما تبارت فيه الخطب، وصدحت له الموسيقى، ورفعت له الأعلام،

ونظمت له الأناشيد، ومدت له البسط الحمراء، وردد له الأوغاد المزيفون عبارات الضراعة، فيتحول تحولا عجيبا حين يصاب بنوع من (البارانويا) نتيجة لعوامل محددة تجعله يتوهم أنه الأكبر والأعظم والأفضل، وأنه صاحب الفضل على وطنه ووجوده وبقائه وحاضره وتاريخه وحضارته، وأن على محكوميه أن يحمدوا ربهم ؛ لأنه منحهم نعمة حكمه لهم، وأسبغ عليهم شرف سلطته عليهم، وأنه ليس لمخلوق منهم أن يتردد في الإقرار بذلك أو يتشكك فيه، وإلا كان كمن ينكر بديهيات العقل وحقائق الوجود. والعجيب أن يطرد هذا التصور مع العجز الرهيب عن الفعل والفشل الذريع في العمل والفقدان الكامل للأمل في تحقيق أي شيء ذي بال للجماهير المسحوقة التي يستبد بها اليأس وتطحنها الحاجة، ولا يخجل من أن ينالها بالتقريع ويصب عليها اللوم، وهو يعترف بعجزه، ويقر بفشله، ويعلن دون خجل أنه لا شيء عنده يقدمه، ولا يدرك أن في هذا الموقف تناقضا يثير العجب، ويدعو إلى السخرية من فقدان العقل بين تهافت القدرة وتوهج الرغبة معًا .

والذي يلفت النظر ويثير التأمل هو التحول الداخلي البشع الذي يصيب الكائن البشري، إذ كيف يتحول الحاكم في نظر نفسه في ظل هذه الحقائق من (واحد) إلى (الواحد) الذي لا أحد معه، من (متميز) إلى (الممتاز) الذي لا نظير له، من (فرد) في مجتمع إلى

(الفرد) الذي يستغني عن المجتمع، وغني وحده عنه، فلا يعود يرى إلا نفسه، ولا يشهد إلا ذاته، ولا يسمع إلا صوته، ولا يحس إلا بكينونته، ولا يفهم إلا إرادته، وبدلا من أن يصبح في موقع يتيح له أن يكون أكثر قدرة على الفهم الصحيح والوعي الدقيق والاستيعاب البصير والرؤية الجلية، إذا به يفقد – بفضل استغراقه في ذاته - كل قدرة، فلا فهم ولا وعي ولا استيعاب ولا رؤية، أليست هذه كارثة حقيقية على صاحبها، وكارثة أفظع وأشد وأخطر وأنكى على المحكومين بها ومن خلالها .

ومن المؤكد علميا أن هذا التحول لا يتم فجأة، ولا بصورة عشوائية، ولا بشكل اعتباطي، بل هو نتاج مجموعة من العوامل التي تتآذر معًا على إعادة تشكيل الشخصية، وتغيير مقوماتها، من مرحلة الوعي بالذات من خلال الآخرين، إلى مرحلة إدراك الآخرين من خلال الذات، إلى أن يصل إلى مرحلة انعدام الوعي وفقدان البصيرة، والوصول إلى هذه المرحلة يتم عبر مراحل متآذرة متضافرة، تمضي متتابعة يسلم بعضها إلى بعض دون وعي بها أو إدراك لحتميتها، حتى تنتهي إلى مرحلتها الأخير المتفردة في بشاعتها وشذوذها، وهذه العوامل هي:

العامل الأول : طبيعة السلطات المتاحة بمقتضى السلطة للحاكم، وهل تسمح بوجود أو عدم وجود قوى موازية ومكافئة

قادرة على التصدي والمواجهة إذا اختلفت معه قوى تستطيع أن ترفض أخطاءه وتدين انحرافاته وتملك من وسائل الضغط المقدرة ما تحول به بينه وبين رغباته الخاصة ومصالحه الشخصية، إن عدم وجود هذه القوى يطلق يد الحاكم فتطغى ميوله وتستبد اتجاهاته وينطلق دون مسئولية في سماء السلطة المطلقة، ويحس بأنه فوق المسئولية ؛ لأنه هو الذي يحدد أبعادها، وفوق المساءلة ؛ لأنه هو الذي يقرر أساليبها، وفوق المشاركة ؛ لأنه المتفرد في الذات والصفات والقدرات، وبهذا ينتقل بصورة لا شعورية من الانتماء الإنساني إلى مجال لا إنسانية فيه، يدور فيه منفردا مكتفيا بذاته، مبهورا بصفاته، معجبا بآرائه، متغنيا بقراراته .

العامل الثاني : أسلوب الوصول إلى السلطة، وهو عامل حيوي في بناء الحاكم وتعميق وعيه، وتوسيع مداركه، ونحن في الحقيقة أمام أسلوبين متباينين إلى درجة التناقض لكل منهما نتائجه المؤثرة في الحكم والحاكم سلبًا وإيجابًا :

أولهما : يمكن أن يطلق عليه اختصارًا (طريق الجماهير) التي يصل الحاكم بواسطتها إلى الحكم، فالطريق ينطلق منها ويمتد بها، في رحابها يتعلم ويطور قدراته ويكسب خبراته، يوليها ولاءه واحترامه وإخلاصه وجهده فتمنحه الثقة وتؤثره بالاختيار، لا يتعالى عليها، ولا ينفصل عنها، ولا يتجاهلها، ولا يستبد دونها

بموقف بدعوى أنه يرى ما لا ترى ويعرف ما لا تعرف.

وثانيهما: ويمكن أن نصطلح عليه اختصارا (طريق الصدفة)، وهو طريق مبتور الصلة بالجماهير، محوره الاختيار العشوائي المبني على الصدف غير المنطقية وغير المبررة بأي مقياس عند من يعقل ويعي ويفكر، وهو اختيار عبثي لا يستند إلى مقدرة، ولا يرتكز على وعي، ولا يمتد عن خصائص. ولا بد أن يترك هذا النمط من الوصول إلى السلطة أثره البالغ في فقدان الولاء للشعب والثقة في جماهيره، وإصابة الحاكم بداء التعالي عليها، واحتقارها، وأن يتحول من الإيمان المفروض والإخلاص الواجب لها إلى الإيمان بذاته وحدها والعمل من أجلها، وفي تقديرنا أن هذه التحولات نتيجة حتمية لأسلوب الصدفة العبثي للوصول إلى السلطة، إذ كيف يطلب من شخص أن يثق في جماهير لم يعرفها، ولم يتأثر بها، ولم تمنحه ثقتها، وكيف يظن أن يكون قادرًا على أن يتعلم منها، ولم يكن يومًا ممتزجا بها، وكيف يتوقع منه أن يحترم إرادة لم يكن على تماس معها واحتكاك عملي بنتائجها .

العامل الثالث : طول مدة السلطة، ولا ينبغي أن يتوهم أن الطول مسألة نسبية ؛ لأنها تختلف باختلاف الأشخاص والظروف والقوى النشطة والاتجاهات المسيطرة، والوعي السياسي، ومدى القدرة على التعبير عنه، فمثل هذا الاختلاف تفريعات عن الكلام

في المطلق الذي يجب أن ننأي عنه عند البحث في السلطة وخصائصها وآثارها وسلبياتها، وفي الإطار الواقعي تصبح السنوات العشر الحد الأقصى لمدة الصلاحية القصوى الممنوحة للحاكم ،ويصبح اجتيازها خطرا حقيقيا لا بد من التحسب له وتجنبه، لما يتركه هذا الاجتياز من آثار سلبية في تجاوز الحدود وخلط الأوراق، وإفراز مجموعات مصالح تتزايد بطول زمن بقاء الحاكم في موقعه وتضافرها معا، وتصاعد مقدرتها على بناء قوى ضاغطة صاحبة مصلحة مباشرة، الأمر الذي يمكن أن يسلم إلى عزل السلطة عن الشعب، ومن ثم تهديد مصالح الوطن والأمة .

ثمة عاملان آخران يشتركان في قدرتهما على الإسراع في التشويه النفسي والفكري والسلوكي للحاكم:

أولهما : الخصائص النفسية والسمات الفكرية والثقافية للحاكم نفسه، أو لنقل خصائصه وخبراته الطبيعية والمكتسبة.

وثانيهما: الظروف المحيطة به داخليًا، وخارجيًا، لكن كلا من هذين العاملين يحتاج إلى تفصيل لا يصلح معه الإجمال، ونرجو أن يتم ذلك في وقت قريب .



الأوغـاد ليسوا أهلا للمشـاركة

شهدت هذه الفترة بعض التطورات ذات الدلالـة والـتي تؤيـد في مجملها ما سبق أن ذكرناه أكثر من مرة في هذه المجموعة من المقالات من أن الأوغاد على اختلاف مواقعهم لا يرتفع لهم صوت إلا بإذن سيدهم ،ولا يبالون بوقوعهم في التناقض أو بانجرافهم إلى الأكاذيب ؛ لأنهم بحكم كونهم محترفين لا يعنيهم إلا مصدر رزقهم، ولا يبالون بغير رضا سيدهم ،ولعل خير مثال على ذلك أننا وجدناهم في وسائل الإعلام المختلفة: مكتوبة، ومسموعة، ومرئية، يتحدثون بشكل حاسم، وبصورة جازمة عن عدم مواءمة الظروف لأي تعديل دستوري ؛ لأن مثل هذا التعديل خارج إمكانيات عن الدولة، وبعيد عن خططها الموضوعة، لقد قرروا هذه الأقوال دون انقطاع حتى أصبح أي كلام في هذا المجال متهمًا بعدم المقدرة على فهم الظروف واستيعاب الحالات، وكأن القائمين به مضادون لمصلحة الوطن أو في الحد الأدنى غافلون عن رؤية الحقائق جاهلون بالعوامل المؤثرة في صنع القرار، ولكن ما كاد الحاكم يعلن عن رغبته الشخصية في تعديل بعض مواد الدستور حتى انقلبت الأوضاع وتبدلت الأقوال وتغيرت الاتجاهات، وأصبح ما يقترحه الحاكم هو الأمل المرتجى، والإرادة الشعبية المطلقة، والمصلحة الكاملة للوطن

والأمة، وذلك أمر شديد الغرابة، فإما أن يكون ما يقولونه تعبيرًا حقيقيا من قبل أو من بعد، ولكن لا يمكن أن يجتمعا معا، فإذا كانت الظروف مواتية للتغيير الدستوري، فلماذا رفضوا هذا التغيير من قبل مدعين أن الظروف غير مواتية له، وأن أية محاولة للمساس به تتضمن مخاطر مختلفة ليس الوطن مستعدا لها، وإما أن يكون ما قالوه من بعد صحيحًا في أن هذا التغيير استجابة لرأي الأمة، وأخذ بمصلحتها وفتح آفاق واسعة نحو تطورها وتحقيق مستقبل أفضل في بنائها السياسي فيكون هؤلاء السادة الأوغاد في موقفهم الأول معادين لمصلحة الوطن خارجين عن شرف الأمانة، ويكون عليهم أن يلتزموا جانب الصمت، وأن يبتعدوا عن الساحة ؛ لأنهم أثبتوا عدم أمانتهم وخروجهم عن شرف الحقيقة .

ويلفت النظر إلى جوار ذلك أمور كثيرة جديرة بالنظر، فمن المؤكد أن مثل هؤلاء الأوغاد المنتفعين الذين أثبتت التجارب والمواقف عدم أمانتهم في التعبير عن رأي الأمة، وتحري مصلحتها، فكيف يطلب منهم بعد ذلك أن يسهموا في تحقيق مصالحها، ووضع الأسس الملائمة لها، أليس هذا من باب العجائب ؟! إذ يوكل إلى الذين لا يؤمنون بهذه الحقوق والمصالح أن يكونوا هم الحكم فيها، وهم المسئولين عن تحقيقها . إن إسناد هذا الأمر إليهم كفيل بأن يشكك في المسألة برمتها، وجدير بأن يثير علامات استفهام

متعددة حول الدوافع الحقيقية في مثل هذه المواقف، وهل يهدف صاحبه بالفعل إلى تحقيق المصلحة العامة، أو إهدارها ؛ لأن المسالة لا تحتمل الوقوف بين من يدعي المصلحة إلا إذا كانت مصلحة خاصة ترفضها الحقائق الموضوعة، وتنأى عنها إرادة الجماهير.

ويؤكد هذا أن هؤلاء السادة الأوغاد الذين يكلفون يعترفون بأن سيدهم قد فاجأهم بما أعلنه من رغبة في التعديل الدستوري، ومن المؤكد أنهم إن كانوا صادقين، فإنهم لم يستشاروا في هذا الأمر البالغ الأهمية، ومعنى هذا أنهم فقدوا الأمانة والاعتبار ليس عند الجماهير وحدها، وإنما عند سيدهم أيضًا.

وبذلك انعدمت الثقة فيهم عند الكافة، فقد فقدوا ثقة الجماهير نظرًا لأخلاقياتهم التي تؤكد كل يوم عدم التزامهم بمصلحة هذه الجماهير، وفقدوا كذلك ثقة سيدهم واحترامه لإدراكه أنهم عملاؤه الذين لا نصيب لهم من حسن التفكير أو أمانة المسئولية، وبذلك أصبحوا ساقطي الاعتبار، ليسوا أهلا للمشاركة في صنع القرار.

إن ما كرره هؤلاء السادة من أن رغبة الرئيس كانت مفاجأة هي إدانة لهم، وحكم قاطع بانعدام شرفهم في تحمل المسئولية، ومن ثم فإنني أعجب أن يوكل إلى هؤلاء وضع قواعد التعديل الدستوري اللهم إلا إذا كان القصد ابتكار الوسائل الكفيلة

بإجهاض هذا التعديل وسد الطريق أمامه، ولو كان هذا الاحتمال صحيحًا ، فإنه يؤذن بخطر بالغ يعصف بكل شيء حتى بأولئك الذي يتصورن أنهم بكل الأوراق يلعبون وبالكافة يتلاعبون .



حيـل الأوغـاد

من الثابت علميًا – في الواقع كما في التاريخ – أن استقرار حاكم واستمراره في السلطة فترات طويلة كفيل بخلق مجموعات من المنتفعين به، وهي مجموعات تتنافس على التقرب منه، ولا تقف في تنافسها عند حد تبني آرائه، والتغني بكلماته، ورفع شعاراته، بل تتجاوزها إلى التعبير المباشر عن رغباته الحقيقية، التي يقفون عليها من خلال التصاقهم به، واقترابهم منه، انطلاقا من اليقين بأن هذه الرغبات هي المعبرة بصدق عن ميوله المسيطرة والموجهة بدقة لسياسته الخفية، وإن كانت مختلفة إلى درجة أخرى عن آرائه المعلنة وكلماته المقررة ؛ لأن الآراء والكلمات قد تحكمها ظروف لا يجد الحاكم معها مناصا من مراعاتها، ويحس بالخطر في إعلان سريرته تجاهها، ومن ثم يلجأ عوضا عنها إلى وسائل بديلة في طليعتها استخدام مجموعات المنتفعين للتبشير بما يريد، وترويج ما يهدف حقيقة إليه، وينطلق هؤلاء في تنفيذ مهامهم واضعين أمامهم هدفا واحدا، وهو الحرص على نجاحهم في ترويج بضاعة سيدهم، وإن بدت هذه البضاعة – في بعض الأحيان – مخالفة لما يعلنه، مباينة لما يقول، متصورين أنه كلما ازدادوا في مواقفهم إمعانًا ولو على

استقلالهم في الرأي عنه غير مدركين أنها عملية مفضوحة، يعرفها الناس ويسخرون منها، وأن أهدافهم الحقيقية تدور حول رضا سيدهم، وأن ما يعبرون عنه يصدر عن رغبتهم في تأكيد ولائهم وإثبات إخلاصهم، حتى لو أسلمهم ذلك إلى التنافس فيما بينهم، ولكنه تنافس زائف ؛ لأنهم جميعا يمتحون من معين واحد، ويحرصون في سبيل ذلك من الحيل وأساليب الخداع وما يحاولون به التمويه على الجماهير وتضليلها عن رؤية الحقائق وتزييفها .

الا ينبغي أن نتأمل معا بعض الحقائق التي تتسق في منظومة واحدة ؟

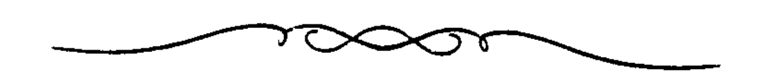
لنبدأ بالحملة الواسعة التي تحشد لها كل الوسائل لتصوير الحاكم على أنه على رأس موجة الكراهية لأمريكا، وأنه قادر على الاختلاف معها، ويتخذ من المواقف ما يستطيع به عدم الخضوع لها . في محاولة واضحة لاستغلال الشعور الوطني والقومي والديني والإنساني المعادي للولايات المتحدة، حتى يحظى بدرجة القبول الجماهيري . فهل هذا صحيح ؟

دعونا من الكلمات الفضفاضة والادعاءات الزائفة عن البطل الحريص على مصالح شعبه القادر على الإسهام الإيجابي في توجيه الأحداث لخير وطنه وأمنه، وقولوا لنا بشكل موضوعي: ماذا فعل النظام السياسي المصري في مواجهة أمريكا ؟ قدموا لنا واقعة

واحدة لم يكن موقفه فيها يصب في مصلحة الولايات المتحدة ؟ ألا تعد سياسته منذ تولى إلى اليوم تنفيذا عمليا للتوجيهات الأمريكية .

قدموا لنا موقفا واحدا لم يقف فيه معها ، ولم ينفذ فيه إرادتها ، قد تكون له مبرراته الخاصة في اتخاذ مواقفه، بل من المؤكد أن له هذه المبررات، لكن هل تشفع هذه المبررات في إهدار سلطة الدولة في الداخل ومكانتها في الخارج، وتحويلها إلى دولة فقدت إرادتها ، وأهدرت مقوماتها وضيعت بالإذعان أمنها.

هل نبدأ في تذكر الوقائع وسرد الأحداث أم أن الإشارة تغني عن العبارة ؟



قليلاً من الحياء

لا ينبغي أن تخدعنا الظواهر، ولا يجوز أن تنطلي علينا أساليب التزييف، فمن المؤكد أن ظواهر الأشياء قد لا تكون وثيقة الصلة بمقاصدها، وأن الشعارات المعلنة ربما كانت نقيض الأهداف الخفية . ومفتاح معرفة الحقيقة يكمن في التحليل العلمي الذي يجمع بين استيعاب الواقع والإحاطة به من جهة والتعرف على أسبابه الفعلية من جهة ثانية، والتوقف عند غاياته الحقيقة من جهة ثالثة، دون أن نقتصر في هذه المجالات على الشعارات والعبارات ؛ لأنها قد تكون في جوهرها وسائل للتمويه وأساليب للتزييف وطرقًا لصرف الأنظار عن الحقائق .

ونقطة البدء في هذا التحليل أن نتساءل : هل تشير الثوابت الحية إلى أن هناك رغبة حقيقة عند الحاكم لإحداث تغيير إيجابي في النظام السياسي أو ما يحدث على نحو ما يحدث قد قصد به أن يقطع الطريق أمام أي تحرك شعبي جماهيري من أجل فرض تغيير حقيقي، واستباق أي نضال علمي من أجل التغيير المرتجى باللجوء إلى تغيير شكلي زائف يهدف في جوهره إلى تثبيت مقومات الدكتاتورية ودعم أسسها، أليس من حق الجماهير أن تتساءل : متى يتم تحديد السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية، وهي سلطات

ذات طبيعة استبدادية، وحتى توضع – دستوريًا – القواعد الأساسية لبناء قوى سياسية متكافئة قادرة على التصدي والمواجهة، ومتى تكون لدينا سلطات متوازنة تسلم إلى التخلص من الاستبداد وإنهاء عصر الدكتاتورية المطلقة، هل سدنة الاستبداد يمكن أن يصبحوا دعاة الديمقراطية وحماتها، اللهم إلا إذا كان القصد أن يحموها من جماهير الشعب ليصبحوا – هم وحدهم ودون غيرهم – المنتفعين بها المحتكرين لها . هل الذين يحرصون على بقاء الحاكم في موقعه إلى ما شاء الله يهدفون إلى المصلحة العامة، وأي مصلحة عامة في بقاء حاكم استنفد كل ما عنده خلال ربع قرن، ولم يعد لديه ما يقدمه لشعبه، هل الذين يتخذون هذا الموقف يؤمنون حقا بالمساواة بين البشر وتكافؤ الفرص أمامهم، أو أنهم يصدرون في موقفهم عن يقين مطلق بأن البشر ليسوا متساوين، ولا متكافئين، وأن حاكمهم قد خلق من طينة أخرى فيها من الامتيازات ما ليس لهم، ومن ثم لها من الحقوق ما ليس لهم. أليس من حق الجماهير أن تتساءل عما قدمه ،وقد ظل في السلطة ربع القرن، لا تضللونا بالشعارات الكاذبة عن المشروعات الوهمية وتحدثوا عن العمالة والبطالة، عن مستوى التعليم وتكاليفه، عن الرعاية الصحية للجماهير لا للصفوة، عن الإنتاج الزراعي والصناعي وانهياره، عن انحطاط مستوى معيشة الجماهير وسقوط فئات متزايدة تحت خط

الفقر، لا تجد سوى الطعام الفاسد، والمياه الملوثة، والحرمان من أبسط الحقوق، ويشروهم بالمزيد في ظل حكم عبقري، لا يعرف غير ما قدم من قبل – ومع ذلك لا يجد حرجا في أن يطلب المزيد، ولا يخجل سدنته من أن يلتمسوا له المبررات لكل يبقى سلطانه راسخا، وتظل سلطته ممتدة : قليلاً من الحياء أيها الأوغاد .



بداية الحساب

من الملحوظ الذي يوشك أن يكون مطردًا أن كل حاكم يدعي في كل مواقفه أنه يهدف إلى قيادة شعبه إلى التقدم والمضي به إلى الرخاء وتحقيق الازدهار والرفعة، وأنه في كل حالة، وكل موقف، حريص على مصلحة شعبه، بعيد البعد كله عن المواقف غير المحسوبة والمغامرات الطائشة التي قد يدفع شعبه ثمنها، وأنه في كل الأحوال إنما يهدف إلى مصلحة الوطن والشعب، فما من حاكم رأيناه يعترف بخطأ أو يعدل عن قرار أو يعلن عدم جدوى سياسته فضلاً عن أن يقرر أنه كان يحاول، وأن محاولته لم توفق، فليس لدى حاكم من الشجاعة الأدبية ما يعترف معه بأنه فشل، حتى ولو كان الفشل مجسدا في كل موقف، واضحًا في كل نتيجة، باديًا في كل ثمرة من ثمرات السياسات الفاسدة، يلمسها القاصي والداني، ويدركها كل من لديه قدرة على الإدراك، فالشجاعة في الاعتراف بالحقائق خصيصة مفقودة لدى الحاكم، وسمة ضائعة من سماته السلوكية.

وموقفه على هذا النحو طبيعي ومنطقي؛ لأنه صدر عن نوع من الدفاع عن النفس، وإن كان دفاع العاجزين عن التصرف القاصرين في القدرة، المحدودين في الإدراك، غير القادرين على المواجهة

الكاملة للحقائق، ومحاولة توجيهها بما يتفق مع مصلحة الوطن والأمة، ومن الطبيعي أيضًا أن يوظف الحاكم سلطاته كلها للدفاع عن موقفه مستنهضًا في ذلك قدرات من يلوذون به، وينتفعون بسلطاته من مجموعات الانتهازيين والنفعيين والمزورين، الذين يرددون له ما يحب، كما يرددون فيه ما يريد .

الادعاء المخالف للواقع خصيصة بارزة إذًا من خصائص الحكم العاجز والسياسات الفاشلة، ومن المؤكد أن ثمة اتجاهًا آخر يرى عكس ما يراه الحاكم وحواريوه الذي يجعلون كل تصرف من تصرفاته دليلاً على القدرة والنجاح والعبقرية والقدرة والبطولة، فهم يرون على العكس من ذلك أن التصرف والسياسات إنما تقاس بنتائجها ويرون هذه النتائج عكس ما يراها الحواريون، إذا يلمسون فيها دليلاً على عجز المقدرة، وقصور الإرادة، وضياع الإدراك، وفساد التصرف، وضبابية الوعي، والانحراف إلى المصالح الشخصية، والهروب من مواجهة المشكلات الحقيقية، والتصدي لها.

فهل هناك مقياس عملي وعلمي يمكن أن نلجأ إليه لاختبار نجاح الحاكم في موقعه أو فشله فيه عوضًا عن الادعاءات، والادعاءات المضادة، أحسب أن من الممكن فعلاً حسم الموقف عن طريق اللجوء إلى الحقائق العملية والنتائج الواقعية التي قدمها

الحكم والحاكم للوطن طوال فترة وجوده في السلطة .

في هذا الإطار، أرجو أن نلجأ إلى وسيلة يسيرة جدا ، وهي استعراض الأهداف التي ذكرها الحاكم في خطاباته ورسائله وتكليفاته طوال ربع قرن، ونقف على ما تحقق منها ، من ناحية ، وعلى مدى ما تمثله من تطور في تلبية احتياجات المجتمع من ناحية أخرى، لقد تحدث الحاكم كثيرا جدا ،وأطلق وعودا لا حصر لها ، فقولوا لنا : ما جدوى حديثه ؟ وما تحقق من وعوده؟ وبينوا لنا عمليا وبشكل إحصائي ماذا كانت نتيجة سياساته التي استمرت طوال ربع قرن، وليكن ذلك بداية لحديث مفصل إن شاء الله .



نظـرة في تولي المناصب القيادية

من الثابت علميا وواقعيا أن الناس يختلفون في قدراتهم العقلية، وفي إمكانياتهم النفسية، وأنه ليس في وسع كل إنسان أن يتولى منصبًا قياديًا، كما أن ليس في طاقة كل من يتولى منصبًا قياديًا أن يتولى قيادة أوسع وأشمل وأعم، الأمر الذي يفرض على المخلصين من أبناء الوطن أن يفكروا في الشروط الموضوعية التي يجب أن يتسم بها من يتولى المناصب القيادية، والسبب في ذلك أن هذه المناصب قادرة على أن تخلف حولها دائرة جذب خاصة من المريدين المنتفعين بغض النظر عن قدراتهم وولائهم، فإذا كان من في المنصب ضعيف المقدرة أصبح من الممكن لدائرة المحيطين به أن يكونوا ذوي تأثير بالغ فيه، وأن يصبحوا قادرين على السيطرة عليه، من خلال تبني ميوله، والإشادة باتجاهاته، وفي تمجيد رغباته، وهكذا نلاحظ أن الرؤساء الضعاف القدرة يصبحون فريسة سهلة لذوي الميول الخاصة من الأفاقين والمنافقين أيا كانت اتجاهاتهم، ويصبح وضع أسس واضحة ومفصلة ؛ لاختيار الإمكانيات والقدرات لاختيار الرؤساء منها، مسألة بالغة الأهمية لما لها من آثار في المواقع القيادية من ناحية، وتقدم الوطن من ناحية أخرى .

إن من الملحوظ أن أي منصب قيادي على مستوى الوزراء ورؤساء الهيئات وما فوق ذلك يتم اختياره في وطننا من خلال العلاقات الخاصة بمن في يده القرار، هو الذي يختار، وهو الذي يعزل، دون أن يتضح لأحد أسباب الاختيار وأسباب العزل، وهذا جزء من الفساد الإداري المنبثق عن الفساد السياسي، وعلاج ذلك عندي أن يكون اختيار الذي يشغلون هذه المناصب وما فوقها تحت دائرة الضوء، وأن يجري لهم ما يشبه الحوار الكاشف فيتم من خلاله معرفة قدراتهم الفكرية والعقلية والنفسية، وهي أمور جوهرية، ثم لا ينبغي أن يكون اختيارهم في مواقعهم بحكم الصدفة أو من خلال الولاءات الخاصة لصاحب القرار؛ حتى لا يكونوا أسرى ميوله مدينين لرغباته، إنما يجب أن يتم التأكد من قدراتهم من خلال لقاءات تعقدها لجان متخصصة في مجلس الشعب، الذي يفترض أن يكون معبرا عن إرادة الأمة، وأن تذاع مثل هذه اللقاءات على الهواء، وأحسب أن النص على ذلك لا ينبغي أن يبعد عن الدستور حتى يدرك الكافة أن العلاقات الشخصية ليست الباب المفتوح لتولي المناصب القيادية .

إذا ادعى الحاكم أن الحكم المطلق مرهق في أعبائه متعب لصحبته، وأنه شخصيًا عانى ويعاني من تحمل سلطاته المخوّلة إليه، والقيام بتبعاته المنوطة به، وأنه إنما يتحمله كارها؛ لأنه إنما يضحي

من أجل قيادة شعبه وتقدمه ؛ لأن أحدا لا يستطيع القيام بذلك غيره، فهل يمكن أن يصدقه أحد ؟ أليست هذه الأقوال مناقضة تماما للأفعال ؟ أليس من البديهي أن نتساءل : يا سيدي إذا كان الأمر كذلك فلم إذن التشبث بالسلطة والحرص بكل الوسائل على الاستمرار فيها، وتوظيف جميع إمكانيات الدولة من أجل استئثارك بها ؟ أليس من المنطقي أن نتساءل : كم ربع قرن تحتاج لكي تحقق في المستقبل ما عجزت خلال ربع قرن مضى عن تحقيقه .

إن إنجازات الماضي واضحة جلية : المضي قدمًا في الانهيار الاقتصادي والضياع السياسي والانحدار الثقافي وما ترتب عليها جميعا من التمزق الاجتماعي، هل نتوقع أن تستمر هذه الدائرة ؟ أو نتوقع يوما ما أن تتوقف . وكم مدة أخرى يجب أن تمضي حتى تتوقف، أليس من الخجل اللجوء إلى الادعاءات التي لا يؤيدها إلا مجموعات الأوغاد من الانتهازيين والنفعيين والمنافقين الذي يتبارون في نسج الأساطير ؟ وكأنك مبعوث العناية الإلهية لحكم المحروسة، وأن الأقدار قد صنعتك على عينها لتؤهلك لحكم متسمر مستقر لا يزول ولا يهتز، وأنها كفلت هذا الاستمرار والاستقرار بحرمان الجماهير من أي بديل مؤهل يمكن يومًا أن يحل محلك، وأليس من الحق القول بأن الأقوال تنقصها الأفعال، والادعاءات تزيفها المواقف، والحكم المطلق بالنسبة للحاكم عين

الراحة؛ لأنه فيه يفعل ما يشاء، ويقول ما يريد، لا يسأل عما يفعل أو يقول، فإذا سكت سكوته حكمه، وإذا نطق كانت كلماته ميزانًا، وإذا فعل كان فعله قدرا، وإذا استسلم كان استسلامه جماع بعد النظر الذي استوعب الواقع والتاريخ في الماضي والحاضر والمستقبل جميعا، وبقدر هذه الراحة التي يحس بها الحاكم المطلق يكون العذاب للجماهير؛ لأن استقراره في موقعه كفيل بخلق فئات لا حصر لها من الأوغاد في كل مجال وموقع، إذ إن من طبيعة الحكم المطلق أن يعتمد على جناحين : مجموعات المنافقين والأفاقين والمتسلقين، ومجموعات التكنوقراط عديمة اللون زائفة الوعي فاقدة الإرادة، وبفضلهما يصبح الفساد قاعدة الحكم، والانحراف عماده، والتربح والتهليب محوره، لا مجال فيه لمخلص، ولا أمل فيه لصادق، ولا كينونة فيه لأمين أو مؤتمن .



ديكتاتورية الحاكم

الخوف من الحرية إلى درجة الرعب حقيقة يتصف بها الحاكم الديكتاتور وأوغاده المحيطون به، كما قد يتصف بها كثير من العامة الذين يرون في الحرية مسئولية تكلفهم أعباء هم في غنى عنها .

فالدكتاتور يقودهم كما يقود قطيعًا من الأنعام، هو يفكر عنهم ويتخذ القرارات لهم، وهم عن التفكير مستغنون، وفي المشكلات مستغرقون، ولكنهم عن القرار مبعدون ؛ ولذلك تشيع بينهم عبارات دالة على الاستسلام ،وليس الرضا؛ لأنه يوجد بينهم دائمًا من يرفض هذا الوضع ويحاول أن يفلت منه .

لكن لمَ يرتعب الدكتاتور وأوغاده من الحرية ؟ أما الدكتاتور فلأنه يتصور أن أي قسط من حرية شعبه يعني بالضرورة انتقاصًا من حريته في السلطة وإطلاق يده في اتخاذ القرار ؛ لأن حرية الجماهير ستجعل فئات شعبه ستتجه تلقائيًا إلى العمل من أجل استكمال حقوقها المسلوبة وانتزاع سلطاتها المنهوبة وتحقيق أهدافها المضيعة، ثم من الطبيعي أن تتوجه بعد ذلك إلى محاسبة أولئك الذين سلبوا ونهبوا وضيعوا وفرطوا، وهي سلسلة قد تتعدد فروعها وتتنوع

أطرافها ولكن تمضي أصولها في طريق واحد لتسلم من ذلك إلى موقع واحد يشغله الحاكم الدكتاتور . فأطرافها تتجمع لتلتقي عنده، وتبدأ منه لترتد مهما بدت متباعدة متباينة إليه . وهي في التحليلات النهائية تنطلق منه لتعود إليه . ومن ثم يعمل الحاكم الدكتاتور بكل الوسائل التي بين يديه على حرمان الجماهير من أي قسط من الحرية، وإن بدا صغيرا لا يمسه ؛ لأنه – تلقائيا – يعي أن الحرية بدورها سلسلة متصلة، وأن حلقاتها وإن بدت متميزة إلا أنها مترابطة، وأن الجماهير قادرة على سحبها إليها، وتقييد أعدائها بها .

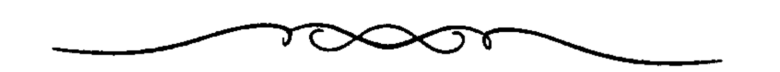
بيد أن الحاكم الدكتاتور غالبًا ليس قادرًا على التصريح بما يراه، فهو أجبن من مواجهة شعبه بأنه معاد لحريته، مضاد لإرادته، مناهض لتطلعاته، مهدر لرغباته، منتقص لشرفه. إنه يفعل ذلك كله بالفعل. لكنه يمنح ما يفعل ألفاظًا تدغدغ مشاعر الجماهير وتخدرها . فتراه يصور ما يتجه إليه على أنه يلبي مصالح الجماهير وينفذ إرادتها، وأنه ليس إلا معبرًا عن مشاعرها مستهدفًا تطلعاتها، وما من دكتاتور في الواقع، ولا في التاريخ، كانت لديه الجرأة للاعتراف بموقفه الحقيقي المعادي لحرية شعبه، ولكنه في الوقت نفسه يصطنع من الظروف، ويضع من العقبات ما يحول دون تحقيق هذه الحرية بحيث تظل في كل الأحوال رهينة رؤيته أسيرة إرادته ..

وقد يلجأ في ذلك إلى أشياعه وأتباعه أولئك الأوغاد المنتفعين الذي يؤثرون مصالحهم الخاصة اقتداء بسيدهم وأسوة بقائدهم . وهكذا يتم العبث بمصالح الجماهير والتشويش عليها .

وهؤلاء الأوغاد بدورهم يتملكهم الرعب من الحرية ؛ لأنهم يدركون أنها ستنالهم في النهاية بشكل مباشر، وأنهم في نطاقها ضائعون مضيعون. وهم ضائعون ؛ لأنهم كأي نبات تسلقي يتغذى بالدكتاتورية، ويستند إليها، وليس فيه قدرة ذاتية ،ومن لديه هذه القدرة فقد بسلوكه إرادته لها، وزالت منه بتبعيته مقدرته فيها، وإذا سقطت الركائز بسقوط الدكتاتورية انهاروا بالضرورة، وهم مضيعون أيضًا (بفتح الياء وبكسرها معًا) ؛ لأنهم في لحظات التحول التاريخي عاجزون عن الاختيار مشلولون في التفكير، لا يدركون ما يرون، ولا يفقهون دلالات ما يحدث، فيتمزقون بين الاستمرار في ولائهم الكاذب المرهق لسيدهم الدكتاتور برغم كل البوادر والمؤشرات على أمل أن يظل قابضًا على زمام الأمور، وبين محاولة الابتعاد بمسافة كافية يستشرفون من خلالها إمكان احتلال مواقع جديدة في عهد جديد قد يغفر لهم ما يحبون أن يتناسوه .

إننا في الواقع أمام مسرحية تشكل الدراما الإنسانية محورها بين حاكم دكتاتور ما زال يتصور أحلامه الخاصة حقائق مطلقة،

وطوائف الأوغاد التي يسحقها الولاء الزائف، وجماهير ترى وتسمع وتنتظر لتكون سيف القدر في لحظة مناسبة .



التأمل العلمي لمواقف الجماهير تجاه تحكم الاستبداد وتعسف الطغيان وتسلط الدكتاتورية يؤكد أن الشوق إلى الحرية كامن في أعماقها على اختلاف مستوياتها وفئاتها ومواقفها، بالرغم مما يبدوا ظاهرًا على السطح من استسلامها للاستبداد، وتعايشها مع الفساد، وتكيفها مع الطغيان، وتقبلها لأنماط التعسف الظاهر والخفي الذي ينشرها تدعيمًا لسلطته، فالجماهير في الرؤية السطحية لا تلجأ إلى المقاومة، ولا تتخذ أسلوب التصدي والمواجهة، وهكذا تبدو في ظاهرها متقبلة، بل يتصور بعض المتسرعين أنها راضية، وأنها لا ترفع صوتها من أجل حقوقها في الحرية والعدل، ومن هنا تبدو الطليعة الثورية التي كانت تناضل من أجل هذه الجماهير وتقدم نفسها فداء لحقوقها كما لو كانت معزولة عنها مبتورة الصلة بها، فهي تتحدث عن أشياء لا تثير في نظر أشياع الدكتاتورية اهتمام الجماهير، ولا تعانيها في حياتها اليومية، فالجماهير عندهم تحصر اهتمامها في مشكلاتها اليومية ومعاناتها الآنية، من طعام، وشراب، ومواصلات، وإسكان، وتعليم، وعلاج. ولا مجال قط للتفكير في غير ذلك. فأي حرية يمكن أن تشغل مواطنًا لا يجد رغيف الخبز، ولا مقعدًا في أتوبيس، ولا مكانًا يرتاح فيه، ولا مستشفى يعامله معاملة إنسانية؟! وأي عدالة يمكن أن يحلم بها، وقد أيقن أن الظلم بكل صوره وأنماطه هو الحقيقة

المهيمنة في كل موقع وعلى أي مستوى؟! إن الذين ينادون بالحرية والعدالة غرباء عن الجماهير يتحدثون من مواقع أحلامهم المحلقة التي لا صلة لها بالحقائق اليومية .

وهكذا يمضي أشياع الاستبداد، وسند الدكتاتورية، وأعمدة الفساد في تصوراتهم، ومن ثم تشيع بينهم العبارات التي تتهم الطليعة الثورية بالبعد عن الشعب، والانعزال عن الجماهير، والتقوقع في عالم خاص لا صلة له بالواقع ولا بمعاناة الناس في حياتهم اليومية، اقرأ إن شئت ما يكتبه الأوغاد دفاعًا عن حكم فاشل وسلطة كان انحدار الأوضاع هدفًا محوريًا لها شغلاً للناس، وإهدارًا لطاقاتهم، وتقليصًا لتطلعاتهم لتجد أن ما يرددونه يدور حول هذا الاتهام المبني على انعزال موهوم، وانفصال محتوم.

فهل هذا صحيح ؟ هل الدعاة إلى الحرية والمناضلون من أجل العدل هم المعزولون فعلاً عن الجماهير ؟

أحسب أن القراءة العلمية المتأنية تؤكد على العكس من ذلك تمامًا، إن أشواق الحرية متوهجة في أعماق الجماهير، ولكنها تستخدم أسلوبها الخاص في التصدي والمواجهة لأعدائها، وهو أسلوب لا يعتمد على الصدام المباشر، وإنما يقوم على أساس عزل الخلايا الفاسدة، ومحاصرتها وتدميرها، إنه الأسلوب نفسه الذي يعتمد عليه الجسم الحي في مقاومة الفيروسات الضارة، فالجماهير

تعزل تمامًا كل سند الطغيان والاستبداد، وتبتر صلتهم بمقومات الوجود، حتى إذا جاءت اللحظة المناسبة وآن أوان التغيير الحقيقي سقطت الدكتاتورية، وانهار الطغيان دون أن يجد رابطا واحدا يربطه بالحياة، إن أبسط دليل على هذا أن حاكمًا يظل جاثمًا على صدر الجماهير ربع قرن كانت فترة كافية، بل أكثر من كافية، لتقديم ما لديه لشعبه، ومن ثم كانت أعماله وحدها قادرة على فرضه في حياة وطنه، ومع ذلك لا يجد حرجًا في أن يؤكد حرصه في الاستمرار في السلطة، ولا يخجل أشياعه من التبشير به والهتاف له، واللجوء في سبيل ذلك إلى كل الوسائل ما كان منها مشروعًا، وما لم يكن . بما في ذلك الإعلانات المدفوعة الأجر، وغير المدفوعة ،والأغنيات الفجة، والنقابات المرتزقة، وتوظيف إمكانيات الدولة كلها – من حكومتها إلى أجهزتها – في سبيل الدعوة إليه، والسؤال البديهي هو : هل يعرف كل هؤلاء أنه ما زال في حاجة إلى الدعوة والهتاف ؟ ألا يفترض أن تقوم أعماله طوال ربع قرن بهذه المهمة أم أنهم يدركون أن هذه الأعمال – في التحليل المنطقي – عامل سلبي، وليس عاملا إيجابيا، وأن تأملها وتحليلها كفيلان بحمل المواطن على اتخاذ موقف مضاد منه، ومنها، فيكون القصد التشويش على ما قدم واختلاق أوهام حول ما يمكن أن يقدم .



لا مجال للاختيار

ألم يأن الأوان بعد لمواجهة الحقائق والبدء في التصدي لها ؟

لقد حاول كثيرون الهروب منها ، واتجهوا بالضراعة إلى الحاكم المطلق سائلين إياه أن يتفضل ويتنازل ويسمح بالموافقة على وضع القواعد التي تسمح بتداول حقيقي للسلطة ، ألم يكن ذلك أمرًا عجيبًا ، أن يكون الحاكم المستبد هو مقصد الرجاء في التغيير، وأن يكون هو المانح، وهو المانع، ألم يكن من الغباء الإنساني – فضلاً عن السياسي والاجتماعي – أن تطلب ممن استبد بالأمر أن يسمح بمشاركته فيه، ألم تكن كافة الحقائق ما كان منها ، وما هو كائن، كافية في إدراك أن المستبد لا يتحول، ولا يتغير، وأنه إذا تظاهر بشيء من ذلك فلأنه يراعي عددًا من الاعتبارات الخاصة التي توشك أن تقصف به ، حتى إذا تجاوزها استمر دون تغيير، بل على العكس تمامًا ازداد عنفًا وشراسة ، وأطلق للفاسدين من أشياعه وأتباعه العنان يفعلون ما يشاءون .

لقد تملكني العجب ، ولا يزال؛ لأن الحقائق من الوضوح بمكان بحيث لا تحتاج إلى تفكير أو تأمل ... فلم يعدل كثيرون عن فهمها ، واتخاذ مواقفهم في ضوء هذا الفهم ؟ اللهم إلا إذا كانوا غير

قادرين على تحمل أعبائه؛ لأن فهم المواقف على طبيعتها لا بد بالضرورة أن يفتح الباب لمواجهتها، فإذا لم يكن الساسة والمفكرون قادرين على هذه المواجهة، أو غير راغبين فيها، حاولوا التمويه على أنفسهم، وعلى الآخرين، ومن بين أساليب التمويه ابتكار الحيل النفسية حتى لا يصبحوا أمام أنفسهم عرايا، وهذا أسلوب معروف من أساليب الدفاع عن النفس في المواقف الصعبة المحفوفة بالمخاطر.

إن التضرع إلى الحاكم المستبد لتغيير موقفه أشبه بالنقش على الماء، وأقرب إلى الابتهال إلى الحجر الصلد، وإني لأحسب أن كثيرين ممن يتوجهون إليه بالضراعة يدركون فيما بينهم، وبين أنفسهم، هذه الحقيقة، ويعرفون أنه لا أمل فيه، ولا رجاء منه، ولا استعداد لديه، فالمسألة واضحة. والمشاعر لا تصوغ مواقفه أو علاقاته، إنها المصالح وفق رؤيته. وفي ضوء هذه الرؤية فإن أضمن مكان له ولذويه هو بقاؤه في السلطة، ومن ثم فإنه لا مجال عنده للتفكير - ولو بصورة مجردة - في احتمال ابتعاده عنها، هذه هي الحقيقة التي على الكافة إدراكها وتحمل أعباء مواجهتها، ولن تكون هذه المواجهة برفع أكف الضراعة والابتهال، وإنما بشيء واحد، أحسب أن المناضلين الحقيقيين يعرفونه، ويدركون بوضوح طريقهم إليه، ومن ثم لا ينبغي أن يمتلئ الجو بصرخات سلبياتها لا

تعد، وأضرارها لا تحصى .

المواجهة الحقيقية هي الأسلوب، وتصدي المناضلين - بكل صوره وأشكاله - هو الطريق الذي لم يعد ثمة طريق غيره... فلم يترك الحاكم المطلق مجالا للاختيار، فرفقًا أيها الأحباب بأنفسكم، وبجماهيركم، وابدءوا نضالكم الجاد بعد أن تحددوا الهدف .



هل حان الوقت لتدرك القوى السياسية اللعبة القذرة التي تقوم بها الولايات المتحدة، وألا تخدعها محاولاتها المستمرة لتسويق مقولة: إنها حريصة على تحقيق الديمقراطية والمحافظة على حقوق الإنسان، أليس من البديهي أن الادعاءات وحدها قد تكون مضللة، وأنه لا بد من الاحتكام إلى المواقف العملية والتاريخ الحقيقي، فإذا تبين وجود تناقض بين الادعاءات والواقع صار ذلك دليلاً على الادعاءات، وأصبح من الحازم البحث عن أسبابها. وواضح أن السياسة الأمريكية وتاريخها معًا يؤكدان بوضوح أنها كانت دائمًا ضد تطلعات الشعوب إلى الحرية، وآمالها في التقدم، وأنها كانت دائمًا السند الأكبر للديكتاتورية والطغيان والقمع والقهر، هل يمكن أن ينسى العالم مواقفها في إفريقيا أو أمريكا اللاتينية، أو يتجاهل ما فعلته في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأوربا، لقد ظلت سند الطغاة، ودعامة الأنظمة القمعية، والعدو المحوري لتقدم الشعوب، ولم تكن تبالي من أجل تحقيق مصالحها النفعية بأي قيم أخلاقية، فالفلسفة الوحيدة التي تحكمها هي المنفعة .. تدور معها وتعمل من أجلها . وليست المنفعة فيما نراه نحن أو نتصوره، فذلك منوط برؤيتنا الأخلاقية على العلاقة المثلى بين الشعوب، أما المنفعة عندها فهي مرتبطة عضويا بمنافعها المادية،

وتحقيق السيطرة الكاملة على الاقتصاد العالمي، والقضاء على كل منافس متوقع، وتصفية جميع الذين يحتمل أن يكونوا يوما ما ذوي تطلعات قد تؤثر بصورة أو بأخرى على هذه المصالح .

لماذا تغطي أمريكا هذا الوجه القبيح برفع شعارات كاذبة ؟ الأسباب عديدة ومتداخلة، وأحسب أن من بينها في هذه المنطقة من العالم حماية عملائها في مواجهة التحول النوعي الذي أصاب الجماهير، وحدد مواقفها تجاه حكامها من ناحية، ومشاعرها المتأججة ضد الولايات المتحدة من ناحية أخرى، وهذه الحماية تتحقق بادعاء أنها تقف موقفًا مناهضًا لهؤلاء الحكام، في محاولة لتضليل الجماهير، وتمكين هؤلاء الحكام من الاستمرار، أي أنها في الوقت الذي تحاول فيه تجميل وجهها الكريه بادعاء الديمقراطية وحقوق الإنسان تحاول أيضًا تجميل الوجوه الكريهة المستبدة بالسلطة، وعلى هؤلاء المستبدين إطلاق الأبواق الزاعقة للتمويه على الجماهير، ورفع الشعارات المضللة بادعاء الحفاظ على المصالح الوطنية والدفاع عن كرامة الشعب والتصدي لأعداء الأمة، ولا أظن عاقلا لديه شذرة من عقل لا يعرف أن التفريط في المصالح الوطنية وإهدار كرامة الوطن والأمة كان ثمرة بقائهم في السلطة، واستمرارهم فيها، وأنهم سيدفعون منهما المزيد حرصًا على هذا البقاء والاستمرار، وأن المسألة برمتها مجرد مسرحية كوميدية

سخيفة، الممثلون فيها أقرب إلى عرائس الماريونيت، مربوطين بخيوط سميكة، لكنها شفافة، لا تستطيع أن تحجب اللاعبين الحقيقيين .

تجميل الوجوه القبيحة هو الهدف المشترك الذي يجمع بين أمريكا وعملائها، ولكن لن تنخدع الجماهير برغم ما يفعله الأوغاد في كل مكان؛ لأن أمريكا – وعملاءها – لم يتركوا مجالاً لتصديقهم، فسلوكهم المعادي لم يكن أبدا نتيجة أخطاء عارضة، ولكنه ثمرة تخطيط محكم لا مجال فيه لحدس، أو تخمين، ولا احتمال معه لخطأ .



تثير الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة ملحوظات كثيرة، كما تُقدم دروسًا متعددة، يكفي أن أشير في هذه المقالة إلى أربع :

الأولى : التحرك الجماهيري الضخم الذي حظيت به الانتخابات، والذي خرج فيه أكثر من سبعين في المائة من مجموع الشعب الإيراني؛ ليشاركوا في اختيار رئيسهم الجديد، ولهذا دلالات لا يخطئها عاقل : منها أن الثورة ما زالت قادرة على إلهام الجماهير واستقطابها وتحريكها، وأن جماهير الثورة برغم ما تعانيه من صعوبات، وما توجهه من مشكلات نظرًا للتصدي للولايات المتحدة لم تفقد إرادتها، ولم تلن عزيمتها، وما زالت مصممة على التصدي لأعدائها وعملائها، وإفشال مخططاتهم، وأنها لم ترضخ لأساليب الإرهاب التي مورست وتمارس عليها، وقد وصلت إلى إعلان الحرب عليها لمدة ثماني سنوات، وها هي تلوح بها مرة أخرى مستخدمة ذرائع مختلفة للصدام المباشر مستغلة أنها قد أصبحت في خط التماس المتوتر على طول الحدود معها في العراق من ناحية، وفي الخليج من ناحية ثانية، وفي أفغانستان من ناحية ثالثة، وبرغم هذا كله لم تكف جماهير إيران، ولم تتراجع عن التزامها الثوري، ولم تسمح برفع شعارات لتتخلى عن المبادئ .

أليس هذا درسًا لشعوب المنطقة وخصوصًا تلك التي مارست

الثورة زمنًا، ثم سمحت بأن تسرق منها بدعوى عدم المخاطرة بالصدام مع أمريكا، وذيولها وعملائها ؟

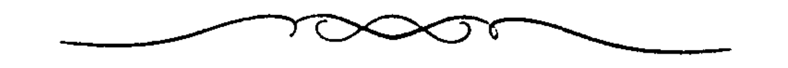
الثانية : أن الثورة قد بلغت مرحلة الاستقرار الحقيقي وإن ظلت مشتعلة ومتوهجة وقادرة على إلهام الجماهير، لقد نجحت تمامًا في وضع القواعد المنظمة لنقل السلطة، كما نجحت في تطبيقها، وهكذا وجدنا الشعب الإيراني يقدم بضع مئات في انتخابات الرئاسة، وتمر مراحل التصفية الأولية حتى يصل عددهم إلى سبعة، ولم يقل أحد إن الثورة ماتت، وليس لها إلا وريث واحد هو الجالس على عرشها، وحين يختار من السبعة لا يرجح إلا ذلك الذي ينتمي إلى القاعدة الجماهيرية الواسعة، فتحمله إلى السلطة حملاً، وهو الذي كان مجرد مغمور من أفراد الشعب، بلا سابقة نضالية، ولا خصائص دينية، إنه مواطن عانى ما يعانيه الشعب، وتحمل ما تتحمله الجماهير، ووضع إصبعه على نبضها، ولم يقل عن نفسه – ولم يقل عنه أحد – إنه القائد الفذ، أو الزعيم العظيم، ولم يرفع أحد آلاف اللافتات، ولا تبارى الأوغاد المنافقون في نشر الإعلانات، لقد كان انتقال السلطة دليلاً على نجاح الثورة .. ومقياسًا لعمق النظام الذي محتل مكانته في قلوب الجماهير، ويرتكز في بقائه عليها وحدها، أليس هذا درسًا بليغًا لأنظمة العالم العربي التي ما زالت تقرر دون خجل أن الشعوب عاجزة عن ممارسة الديمقراطية،

وفاشلة في تحمل المسئولية ، وأنها أعجز من أن تقدم من يصلح لتولي السلطة، وأنها لا يوجد فيها إلا فرد واحد ، هو الحاكم الأوحد ، الذي يجب أن تسبح بحمده، وأن تشكر ربها على تفضله عليها بقبول قيادتها .

الثالثة : أن النضج الثوري والوصول إلى الغاية فيه من الاستقرار في الممارسة إنما يولد في أحضان المواجهة والصراع، وليس في نطاق الاستسلام العاجز واليأس المهين والمذلة الغامرة. إن القيادات القادرة على التصدي يبنيها شعبها ، وهي في الوقت نفسه تبني إرادته ، أما القيادات الذليلة العاجزة التي تمارس الاستسلام والانبطاح والتخاذل حرصًا على بقائها في السلطة فسيأتي يوم قريب تحملها الجماهير المناضلة على أن تدفع ثمن ما مارسته من هوان ومذلة ، لقد تمكنت الثورة الإيرانية من أن تبني نفسها برغم ما يحيط بها من أعداء في الداخل والخارج، ونجحت الجماهير في حمايتها من الأخطار المحدقة بها ، هل يمكن للذين يمارسون هنا الاستسلام والمذلة تحت دعوى تجنب المواجهة باسم الحكمة الفاشلة أن يفهموا الدرس، ولكن اهتماماتهم محصورة في ذواتهم، وتطلعاتهم مقصورة على مصالحهم، وأحسب أن على المناضلين الحقيقيين أن يعيدوا صياغة الدرس بأن يصفوا الأدوات العاجزة التي أصبح وجودها مهينا للوطن والشعب، وأن يلقوا بها في مهملات التاريخ.

الرابعة : أن صبر الجماهير وصمتها لا يعني أبدًا استسلامها، إن الجماهير قادرة على التحرك، وإن بدا أنها في حالة سكون مطلق، ولكن تحركها لن يتم إلا إذا وجدت القيادة القادرة على تبني مطالبها ،وتلبية احتياجاتها، والذين يراهنون على عجز الجماهير وجمودها، وعدم مقدرتها واهمون، فحركة الجماهير متفجرة، وإن لم يظهر لها أثر على السطح، وسيأتي يوم ينفجر فيه بركان الغضب، ولو أن الأوغاد الذين يمارسون تضليل الجماهير والتحكم فيها كانوا يعقلون لفتحوا الأبواب للحركة الواعية، بدلا من أن تصبح الحركة قرين القتال، وأسلوبًا لا بد منه للحساب، لكن القيادات الفاشلة المتهنة المهانة لا يمكن أن تغير نمط سلوكها، وجوهر سياساتها، وفشلها أحد العوامل التي تهيئ المناخ لحركة الجماهير، وتستمر في النهاية ثورة حقيقية بفضل الرؤية الصحيحة للمناضلين الحقيقيين .

أيها الأحباب: لقد آن أوان العمل



نفاق السادة العبيد

من المفارقات المضحكة المبكيات ملاحظة الثنائية في الأقوال والازدواجية في الأفعال عند النظم الحاكمة بخاصة، حتى أنه ليمكن القول بأن النفاق سمة أساسية فيهم ومحور جوهري من محاور وجودهم، والأصل أن يهدف هذا النفاق إلى كسب وُدِّ الجماهير والتقرب إليها برفع شعاراتها، وفي سبيل هذه الغاية يعلن الساسة خلاف ما يبطنون، ويفعلون عكس ما يقولون، ويؤيدون نقيض ما يدعون. وهكذا تتضارب عند التحليل أقوالهم بعضها مع بعض، وتتناقض مواقفهم وقراراتهم، ويلجأ أبناء الأوغاد إلى تفسير ذلك بادعاءات شتى، منها قدرتهم على التكيف مع المتغيرات، والتعامل مع المستجدات، وهكذا يتحول السادة المنافقون إلى نماذج للحكمة وبعد النظر.

ولكن تأمل ما تطورت إليه الأحوال في الأنظمة الحاكمة في هذه المنطقة من العالم يكشف بجلاء أن نمطًا آخرَ من النفاق صار حاكمًا فيها، فليست هذه الأنظمة قادرة على أن تنافق شعوبها، فلقد وضعت تلك المرحلة التي كانت تلعب فيها لعبة الدين في ناحية والعمل من ناحية أخرى، وصار من المحتم اتخاذ موقف واضح،

وهكذا لم يعد ممكنًا مغازلة الجماهير، برفع شعارات متضاربة، ونشر مقولات مموهات، فإن الجماهير بحكم التطور الإعلامي قد نضج إدراكها، وتبلور وعيها، ومن ثم تحولت الأنظمة الحاكمة إلى منافقة الشيطان الأكبر، فهم – أي السادة الذين تحولوا إلى عبيد للسلطة – لا يفتئون يرددون الشعارات الأمريكية، وينافقونها وعملاءها، ويؤكدون حرصهم على مصالحها وتفانيهم في تحقيق أهدافها، وكلما ازدادوا بعدًا عن شعوبهم وانقطاعا عن جماهيرهم ازدادوا لأمريكا خضوعًا، وأعلنوا من صور الذلة والخنوع والاستسلام ما لا يخطر ببال، وكأن تحولهم من سادة إلى عبيد أمر طبيعي عند كل من يتابع مراحل تطور العلاقة بين أمريكا وعملائها، فإن تقاليدها ثابتة ومستقرة في التعامل مع هؤلاء الأتباع والعملاء، إنها معهم كلما كانوا قادرين على خدمة أهدافها، وتحقيق مصالحها، حتى إذا بدا في الأفق عجزهم، وظهر بوضوح قصورهم، حاولت أمريكا البحث عن غيرهم، مؤثرة التضحية بهم بأسلوب مهين تتاساه دائمًا العملاء في غمار نشوة السلطة، وهل يمكن أن ينسى العاقلون – لو يعقلون – ما فعلته أمريكا بأكبر عملائها في الفلبين، أو في باكستان، أو في اليونان، أو في شيلي، أو في مختلف بقاع الدنيا، إن مساندة أمريكا للعملاء مرهونة بقدرة العملاء، وأنهم ما داموا قد فقدوا ثقة شعوبهم فلن ينفعهم نفاق ولا

كذب، ولا تقرب ولا تأييد ، وهكذا تكون النظم الحاكمة في موقف تاريخي صعب، فقد قطعوا جذورهم مع جماهيرهم، وكلما ازدادوا تقربًا لأمريكا ، وولائها لها عمقوا الكراهية لهم، وهم حين تتقطع علاقتهم بالجماهير يفقدون في الوقت نفسه العامل الأكبر في مساندة أمريكا لهم وحرصها عليهم، ليس لأن أمريكا تقف مع الجماهير وتدافع عنهم، وإنما لأن أمريكا - بتجاربها الممتدة – تعرف أن مصالحها لا يحميها إلا القادرون على إقناع جماهيرهم، وتمزقت علاقاتهم بشعوبهم، فلا يستطيعون حتى حماية أنفسهم، إنهم يعيشون الرعب في كل لحظة حتى لحظة المواجهة، وهي آتية لا ريب فيها ، وعندئذ يكون الحساب.

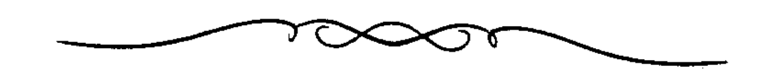


نظام الحكم المطلق دائمًا من التناقضات ما لا يحصى، فأنّى توجهت تجد التناقض واضحًا مجسدًا حيث تستطيع القول بأن التناقض أبرز سماته، وأهم علاماته، فثمة تناقض بين الواقع والشعارات المرفوعة والحقائق الثابتة، وبين الحقائق والمواقف المعلنة، وبين المواقف بالقوانين الموضوعة، وبين القوانين والدستور الذي يفترض أن تصدر عنه، وبين الدستور وما يقرره من سلطات، وما يحدده من صلاحيات، وقد يجد سدنة النظام أن هذه التناقضات مريحة يسعون إلى المزيد منها؛ لأنها تمنحهم فرصة القفز على الحقوق، واستلابها، وهكذا ليصبح الدستور مثلاً مجالاً خصبًا للعبث به، فهو ليس دستورًا اشتراكيًّا، برغم أنه ينص على الاشتراكية، وليس دستورًا ديمقراطيًّا، برغم أنه يتكلم عن حقوق متعددة من بينها الديمقراطية، وليس دستورًا ملكيًّا برغم أنه يمنح الحاكم المطلق ما يتجاوز جميع سلطات الملوك، وليس دستورًا جمهوريًّا رئاسيًّا؛ لأن اختصاصاته في هذا الدستور تعلو جميع اختصاصات السلطات الأخرى، وليس دستورًا جمهوريًّا برلمانيًّا ؛ لأنه – في التطبيق العملي – هو الذي (يشكل) البرلمان، ويختار بالفعل أعضاءه، ويمنحهم من الامتيازات ما ينقلهم من في فئة إلى أخرى، ويسمح لهم بالحصول على المنح التي تغشى أبصارهم، وتملأ

أفواههم. ومن الثابت أن سدنة النظام يشيعون التناقض في كل المجالات في السياسة الخارجية، وفي السياسة الداخلية، وفي العلاقات الاقتصادية، وفي التوجهات الثقافية، وفي التعليم، وفي الإعلام، حتى أصبحت التناقضات محورًا ثابتًا من محاور الحكم، وليس هذا في تقديري من الغرائب، ذلك أنه تجسيد حتمي لتجليات الانهيار المطلق، الذي ينطلق الآن بخطى ثابتة لا تتوقف.

آخر مظهر من مظاهر هذه التناقضات موقف السلطة من الإعلام، ومن الصحافة بصفة خاصة، ومن الصحف القومية بصفة أخص، هل يستطيع أحد أن يحدد من المالك لهما، أهي ملك الشعب ؟ أو هي ملك الدولة؟ أو هي ملك للحزب الحاكم؟ لا تستطيع أن تجيب عن شيء من ذلك بالإيجاب، ولا بالنفي، فالسلطة هي التي تملك، ومن المؤكد أن السلطة ليست للشعب، وإنما للحاكم المطلق الذي تعلو إرادته القانون، وحتى حين يصدر قوانين يفترض أن تضبط إيقاعها لا يجد حرجًا في الخروج عليها، وكأنه يثبت للكافة - عمليًا - أنه هو الذي لا تحكمه انقوانين، وأن كلمته هي القانون الفعلي الذي على الشعب العمل به دون تردد، ثم لا يجد حرجًا في أن يطلق على هذه الصحف لقب " القومية "، وكأنه يسخر منها، ويهزأ بالعاملين فيها، ويلوح بإصبعه الشريف لكل ذي عينين، ولسان وشفتين، فيترك بعض رؤساء التحرير، ورؤساء

مجالس الإدارة في مواقعهم مؤثرًا التعامل مع من يعرف على أن تترك للأجهزة – وهي متعددة – أن ترفع الستار عن الأجيال الجديدة، هل هي معادة الأجيال؟ وهل يتحكم الهوى في حياتنا إلى هذا المدى ؟ إن لم يكن هذا مؤشرًا من مؤشرات الانهيار فماذا يكون ؟



القتلة

من قتل السفير إيهاب الشريف في بغداد ؟ من يتحمل وزر دمه الذي أراقه القتلة ؟

الإجابة المباشرة أنها جماعة القاعدة في بلاد الرافدين، وقد اعترفت بما اقترفت، ونشرت اعترافها مباهية بما فعلت .

ولكن الإجابة في التحليل العلمي شديدة السذاجة بالغة القصور، إن ثمة أسئلة كثيرة في حاجة إلى إجابات واضحة لتحديد دائرة الذين شاركوا في هذه الجريمة، والتعرف على أسبابها. وجماعة الزرقاوي ليس سوى السكين الذي ذبح، والأهم تحديد اليد التي بالسكين أمسكت، والعقل الذي هيأ الظروف ويسر للجريمة أن تحدث.

إن الذي قتل إيهاب الشريف ليست جماعة الزرقاوي وحدها. لقد شارك في قتله من اختاره ليرسله . وشارك في قتله من أرسله ليقتله، على أيديهم دمه، وكل دم مسفوح يقدم قربانًا على مذبح السيد الأمريكي، هل كانت الظروف مهيأة لإرسال سفير مصري إلى بغداد ؟ وكيف يفكر في هذا عاقل، وهو يرى أن القوات الأمريكية التي يقترب عددها من مائة وخمسين ألفًا مسلحة بأحدث

ما في الترسانة الحربية الأمريكية لا تستطيع حماية نفسها، ولا حماية سفارتها، ولا حماية الحكومة العميلة التي جعلتها خيال الظل في بلد المنصور، فهل كان في وسع مصر - بإمكانياتها وسياساتها - أن تحمي سفيرها وسفارتها.

ثم ما الهدف من إرسال سفير سيظل بحكم الأمر الواقع عاجزًا عن التواصل مع كل القوى، مشلولاً عن الاتصال بجميع الهيئات ،فهل كان في وسعه توثيق العرى بين الشعبين الشقيقين في ظل الظروف التي يعانيها الشعبان الشقيقان ؟ أم أن الهدف من إرساله لا علاقة له بالمصالح المباشرة للشعبين الشقيقين ؟ هل نقول حينئذ إن الهدف الجوهري هو خدمة المصالح السياسية للسيد الأمريكي، تقربًا من صانع القرار في البيت الأبيض لعله يرضى . وهل يمكن فصل ذلك عن مجموعة التنازلات التي تتوالى في شكل اتفاقيات سياسية واقتصادية وأمنية مع إسرائيل . ابتداء من اتفاقيات البترول والغاز والكويز وانتهاء باتفاقيات عزة ومعبر صلاح الدين .

هل الهدف المباشر وراء هذه التضحيات بالدم والمال ومن قبلها بالتاريخ النضالي للوطن - أن يؤكد الحاكم المطلق أنه - وحده ودون غيره -القادر على تقديم الخدمات التي لا يستطيع تقديمها سواه على مذبح الإرادة الأمريكية لعل وعسى .

لكن يوم الحساب آت، لا محالة آت .

فقدان الشرعية

من المقولات الشائعة، التي تعد حكمة توارثها الأجيال إيمانًا بصدقها، ويقينا بدقتها، قولهم: " العدل أساس الملك "، ومحور المقولة أن الحكم لكي يحقق الاستقرار ويتسم بالثبات يجب أن يتصف بالعدل قيمة وسلوكًا، ولا يجوز أن يتوجه بسلطاته لخدمة فئات على حساب فئات أخرى؛ لأن ذلك معناه أن يصبح الحكم ظالمًا يميز بين المحكومين، فإذا لم يكن بد من التمييز فليكن للفئات الأكثر عددًا من الطبقات المطحونة التي تحتاج إلى مساندة في نضالها من أجل حقوقها، وقديمًا قال عمر بن الخطاب : "الضعيف فيكم قوي حتى آخذ الحق له، والقوي فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه " أي أن سلطة الدولة إذا كان لها أن تنتمي بتوجهاتها وسياستها فليكن انتماؤها للضعفاء، وليست المسألة ادعاء، إن حسابها ممكن، بل ميسور، فكم نسبة هؤلاء من مجموع السكان، وكم نسبة دخلهم من مجموع الدخل القومي، إن هذه المسألة الحسابية حاسمة، فالعدل يفرض الانحياز المطلق إلى الجماهير الكادحة، والحاكم الذي ينحاز إلى الفئات الأكثر قدرة يصبح بالضرورة معول هدم لحكمه، مهما رفع من شعارات، ومهما دبج أوغاده المنافقون من أحاديث وقدموا من مقالات وتحقيقات .

إن من يفقد العدل قيمة يفقده سلوكًا وسياسة، كما أن من يفقد العدل سلوكًا وسياسة ينكره قيمة ومثلاً، ومن يفقد العدل بأي صورة من صوره يفقد سند الشرعية، ويمنح تلقائيًا لمحكوميه حق الخروج عليه ورفضه، والذين يتوهمون أنهم قادرون على تلبيس الأمر على الجماهير واهمون؛ لأن الجماهير لا تقتات بالشعارات، ولا تحكمها اللافتات، الجماهير تعيش الواقع وتعرفه، وتدرك العوامل المؤثرة فيه، ولا تخدعها الكلمات مهما كانت متألقة، فهي تستبطن ما وراء الكلمات من مواقف وسياسات، ولو كان عند الحاكم المطلق عقل يعي لأدرك أن " السيل قد بلغ الزبى " كما يقول المثل القديم، وأن الفئات المحيطة به من المنتفعين لن تغني عنه شيئًا يوم الحساب، بل ستكون أول المنكرين له، الهاربين منه، المتبرئين من مواقفه، وفي التاريخ القديم من الأحداث والوقائع ما لا يحصى، كما أن في التاريخ الحديث من مواقف العظة والاعتبار ما لا يمجد، والذي يظن أنه قادر على تجاوز التاريخ يوغل في الأوهام، ويضرب في الأحلام، ويضع نفسه وآله ومن معه في كف القدر، والقدر حاسم شاء أو أبى، والقدر لا مجال لتضليله بشعارات بالغة السخف، صريحة الزيف، بينة الهوى، مدفوعة الثمن، من قوت الجماهير، ودمائها، فلا تلوموا إلا أنفسكم وسياساتكم يوم يضرب القدر ضربته، وحينئذ ينصب الميزان ليوم الحساب.



قهر السلطة

قد يبدو هذا التعبير موهمًا يحتاج إلى تحديد دقيق، فالذين يعرفون العربية ويقفون على جوانب من خصائص التراكيب فيها يجدون أن العبارة تحتمل أمرين : أولهما أن القهر صادر عن السلطة، وثانيهما أن القهر موجه إليها، والأمران يبدوان شديدي الاختلاف، بينهما تباين في مصدر القهر، وفي من يقع عليه، كما أن بينهما تباينًا في أدوات القهر وغاياته، فالقهر الصادر من السلطة يستخدم دائمًا أدوات الدولة وإمكانياتها، ويمارسه دائمًا رجالها الذين يحظون بالرعاية والاهتمام والتقدير، ومهما فعلوا فإنه يغفر لهم ما يفعلون، إن لم يكافئوا عليه. أما عمليات القهر المضادة فهي تستخدم غالبًا إمكانية فردية محدودة النتائج، وتقابل بحملات شرسة من التجريم والاستنكار، ومهما كان لأصحابها من عذر فيما يفعلون فإنهم من الأعذار مجردون، وأولى ما يوصفون به الخسة والنذالة، والإجرام والانحراف، والضلال وفساد الوعي، وانعدام الضمير والأخلاق، فإذا دعا داع إلى دراسة بدعاتهم والوقوف على دوافعهم ناله مما يوصفون به نصيب، وكأنه أحد الشركاء المشاركين في جرم غير مغفور، تتكره السموات السبع والأرضين، وصاح الأشياع والأتباع مؤكدين أن المعالجة الأمنية وحدها هي القادرة على الحسم، وأن البتر وحده هو السبيل الذي لا بديل له .

بيد أن الذي يتجاوز الرؤية السطحية ويستبطن العلاقات يجد بين الأمرين اتصالاً وثيقًا، وترابطًا لا انفصام له، فإن القهر إذا أصبح غاية السلطة وأداتها فإن ذلك يستلزم - ضرورة - أن يكون قهر السلطة بكل الوسائل المتاحة هو المعادل الموضوعي والمقابل الطبيعي، وكلما تنوعت أساليب القهر من السلطة لم يعد مفر من ابتكار أساليب مضادة، وإذا استباحت السلطة الخروج على العقد الاجتماعي الذي يربط بينها وبين المحكومين بها كان من الطبيعي أن يخرج المحكومون من جانبهم على روابط الشرعية وتقاليدها، والذين يبيحون للسلطة أن تسقط في هذا السلوك غير الأخلاقي في معالجة الجرائم يمنحون تلقائيًّا لمن يرى أن الظلم والتعسف قد لحق به أن يخرج بدوره على ما يراه من قيود أن من العبث أن تتوجه الإدانة إلى طرف واحد، ومن الغباء أن تنظر إلى ردود الأفعال مغفلا الأفعال ذاتها، ومن البديهي أن مثل هذا الموقف لا يقنع أحدًا، والذين يفعلون ذلك مسرفون في الخطأ، والخطأ في مثل هذه المواقف يترك آثارا مدمرة ؛ لأنه يؤكد لمن مسهم الظلم أنه لا أمل في رفعه عنهم، ولا للتصدي له إلا بابتكار الوسائل القادرة على إلحاق الأذى بالآخرين، وهكذا يصبح العنف والتدمير غاية لا مهرب منها، مهما أدانها المسئولون وأشياعهم من الضالين والمضللين الذين يؤثرون المجاملة على حساب الحقيقة .



قهر القهر

في مواجهة القوة من المخاطر التي تبلغ حد الشراسة والوحشية ما يحمل كثيرًا من الناس على التردد الذي ربما يصل إلى درجة التقاعس والاستسلام، وربما النكوص والفرار، مغلفين مواقفهم بأن المواجهة حينئذ شكل من الحماقة وضرب من الجنون.والتردد في ذاته أمر طبيعي وإدراك المخاطر والتصرف على جوانبها المختلفة وأبعادها المحتملة شيء ضروري، لكن ذلك شيء وتصور أن المواجهة مستحيلة، وأنه لا مناص من الانبطاح أمام القوة والاستسلام لإرادتها، والاستجابة الكاملة لمطالبها شيء مختلف، وبينهما عند التأمل من الفوارق ما لا يحصى، إن المستسلم يبدأ من نقطة يفقد فيها تلقائيًا كل عوامل التحدي، ومن ثم يفقد المقومات اللازمة للاستجابة الإيجابية للمواقف المضادة، وهو يتصور أن الحقائق على الأرض وفي الكون ثابتة، لا تتغير، ولا تتبدل، ولا تتحرك، ويتخذ موقفًا يدمر به قدرته على تحقيق أي استجابة صحيحة في الحاضر والمستقبل، وبذلك يمتد تأثيره السلبي إلى مراحل تمتد ربما لأجيال متعددة، وهو يغلف ذلك كله – أو يغلفه له أشياعه – بادعاء الحكمة وبعد النظر، وتجنب المخاطر، وليست الحكمة وبعد النظر وتجنب المخاطر من هذا الادعاء في قليل أو كثير، فالحكمة

تبدأ من دراسة الظروف الموضوعية للصراع، وتحديد المخاطر التي يتضمنها، ومدى إمكان مواجهتها، ومن المؤكد أن الحقائق على الأرض حاكمة، لكنه ليس الحكم المطلق الذي لا نقض له ولا إبرام؛ لأن الحقائق ليست ثابتة، وشأنها شأن كلٍّ ما في الكون والإنسان أن تتغير، ويأخذ هذا التغيير صورًا شتى نتيجة للعوامل المؤثرة فيه، والظروف المحيطة به. والتغير يبدأ قليلاً محدودًا لا يكاد يدرك، ثم تتوالى مظاهره وتتعدد أنماطه ويزداد عمقه حتى يتحول من تغير كمي إلى تغيرات كيفية. والزمن ليس وتيرة طولية، ولا تختلف فيها الساعات والأيام والشهور، الزمن طاقة متجددة تعرض لكل ما يصحبها بالحذف والإضافة والتحويل والتغيير، إن الذين يتوهمون أن الحقائق مطلقة واهمون، وهم فضلاً عن وهمهم موغلون في الغفلة والجهالة، فقوانين الصراع تتطابق مع قوانين الطبيعة، وقوانين الطبيعة جزء من قوانين الكون والإنسان، والذين يضربون صفحا عن هذا كله إما أنهم يجهلون حقائق العلم التي تحكم الوجود، وإما أنهم يتجاهلون هذه الحقائق بغية تبرير مواقفهم التي تبدأ من الاستسلام وترتكز عليه مع محاولة تغليفه بشعارات زائفة وعبارات جوفاء. وأولى حقائق العلم وثوابته أنه ليس في الوجود قوة مطلقة، وليس فيه ضعف مطلق، ففي القوة يكمن الضعف، وفي الضعف تكمن قوة، والذين يستسلمون للقوة يبددون

القوة الكامنة ويجعلون من ضعفهم محورا ثابتا يدورون حوله، مغفلين أنهم بذلك يعلمون على ثبات موقفهم، والأصل أن يعملوا على تغييره، ويؤكدون ضعفهم، ويفترض أن يجهدوا أنفسهم في التخلي عنه، ويرسخون في أعماقهم عوامل الخوف والذلة والمهانة والانكسار، ويزرعون في نفوس من حولهم هذا المنطق المخالف للحق، المجافي لمقولات العلم المناقض للقيم. وأسوأ من هذا كله أن يكون الجبان مسئولا في موقع ؛ لأنه يمنح من دونه نموذجًا بالغ السوء بسلوك بالغ الفساد والانحراف، ويقوي فيهم الإحساس بالدونية واليقين بالهزيمة، إنه بذلك لا يكتفي بفساده وضعفه، بل ينشر الفساد، ويعمق الضعف، ويجعل من أسوأ المشاعر الإنسانية مثلا أعلى .



تحدي القوة المطلقة والنصر عليها أمر ممكن ، وهو ليس ممكنا فحسب، بل هو، عمليًا ، الأسلوب الوحيد للمواجهة، والمواجهة عمليا الأسلوب الوحيد للحفاظ على الذات، والحفاظ على الذات هو الأسلوب الحتمي لحشد القدرات واستنفار المقومات، وهذا الحشد هو السبيل الذي لا سبيل غيره لتحقيق النصر في صراع الإرادة .

الاستسلام للقوة المطلقة يحمل من المخاطر ما لا يحمله التصدي والمقاومة ، فالصراع لا ينهيه الاستسلام؛ لأن القوة لا تكفكف من غلواء مطالبها بالاستسلام لها بل إنها – على العكس من ذلك – ترفع سقف مطالبها ، وتنتقل من حيز مصالحها التي قد تكون ضرورية إلى مصالحها الطارئة ، ثم تنتقل من مجال المصالح التي قد يمكن التوافق معها إلى الهجوم المباشر على المقومات المحورية للقوى المضادة لها بهدف حملها على التخلي عنها ، وهي بهذا التخفي تحرمها من مقومات وجودها ، وعناصر تميزها ، ومع كل تنازل تحصل عليه تتطلع إلى مزيد حتى تصبح القوى المضادة شيئا هلاميا زائفا فاقدا الخصائص والسمات بعد فقده للمقومات، فتصبح بذلك كيانًا هشًا متهالكًا لا وزن له ، ولا أمل فيه. فالتنازلات المتتابعة أمام القوة المطلقة – في الداخل والخارج على

السواء تغريها بمزيد من التنازلات، وتفتح شهيتها للحصول على المزيد، والقوة تدافع عما استلبته بمزيد من الاستلاب حتى تتوجه الأنظار من جديد ويتم نسيان القديم، وهكذا تدور الدائرة حتى يصبح ما تم استلابه جزءًا من الحقائق الواقعية، لا مجال للتفكير في مدى مشروعيته ؛ لأن مثل هذا التفكير ضرب من العبث لما فيه من تجاهل الأمر الواقع والانغماس في تاريخ مضى — الذين يتوهمون الاستسلام للقوة المطلقة كفيل باتقاء شرها يجمعون بين الغباء والحماقة، إذ إنهم يجهلون قوانين العلم وحقائق الطبيعة، وعلاقات القوى، وصراع الإرادات في الوجود، فالاستسلام هو الباب الواسع لمزيد من الصراع الذي تنقله القوة المطلقة من مرحلة إلى مرحلة، مرحلة كان من الممكن أن تقف عندها، وأن توفق في إطارها مصالحها لتتوافق مع غيرها إلى مرحلة لا تقبل فيها وضع حدود لهذه المصالح، ولا ترضى بغير إلغاء الآخرين إلغاء كاملا. إن الانبطاح أمام القوة الذي تتخذه الأنظمة الهشة سياسة لها هو أهم العوامل المشجعة للقوة لاستخدام هذه الأنظمة ضد مصالح شعوبها، ولا تحظى مواقف هذه الأنظمة حينئذ بغير احتكار أعدائها بعد أن فقدت احترام شعوبها، والجبناء وحدهم هم الذين يسوغون مثل هذه المواقف تحت شعارات باطلة تنطلق من ادعاء الحكمة وبعد النظر، وهي محاولات لا تفلح في تبرير مواقفهم بحال ؛ لأن الحكمة تكمن

في قطع الطريق أمام القوى المعادية بحيث لا تحقق مصالحها على حساب مصالح شعوب أخرى، ولا تتجاوز في علاقاتها حدودا تناقض فيها الحقائق الجوهرية لهذه الشعوب، فتطلب تغيير الأنظمة التعليمية والثقافية والاجتماعية باسم شعارات الحرص على تحقيق التقدم والمساواة، كما تصر على تغيير الأنظمة الاقتصادية بهدف إلغاء التزامات الدولة تجاه مواطنيها، حتى يصبح كل شيء فيها موجها نحو خدمة طبقة الأغنياء وحدهم بحيث يستمرون في امتصاص الثروات الوطنية واستنزاف موارد الشعب .

لأن هؤلاء هم السند الأساسي للقوى المعادية ومصالحها المباشرة وغير المباشرة .

إن المواجهة حتمية تاريخية وضرورة واقعية، ولا بديل للمقاومة إلا الانتحار .

وللحديث بقية .



إذا كانت المقاومة هي السبيل الحتمي للتصدي والمواجهة في الصراع مع القوة الغشوم فإن حقائق أساسية يجب الاعتماد عليها في هذا المجال، وأولها أن المقاومة لا تكون بإطلاق الشعارات ورفع الهتافات وإطلاق الأحاديث - التي لا تنقطع - عن النضال والصمود، إنما تكون المقاومة بالأخذ بالتخطيط العلمي الدقيق والشامل بغية استكشاف عوامل الضعف الخفية والمستترة في القوة الباطشة، ولا ينبغي أن تصرفنا الظواهر عن معرفة هذه النقاط وتحديدها وإدراك أبعادها واستثمار هذه الأبعاد في تطوير آثارها السلبية في القوى المعادية .. وفي هذا المجال لا ينبغي أن يروعنا ما نراه من مظاهر وظواهر، فإن العوامل التي تفعل فعلها في التكوين الداخلي الفردي والجماعي قادرة على أن تحقق ما يشبه المعجزات، وكلما ازدادت مظاهر القوة بطشا واستعلاء وشموخا كانت أقرب إلى الانهيار ؛ لأن البناء الداخلي حينئذ لا يكون معدا للمقاومة ؛ ومن ثم يكون تأثير المقاومة قادرًا على أن يخترق مكوناته حتى النخاع، وأن يمحو ثقته محوًا .

والتخطيط العلمي يجب أن يتناول أيضا استكشاف القوى الذاتية للمقاومة، وعواملها ومقوماتها، وخصائصها، وتنحية مؤشرات الخوف والضعف والتردد والقصور للتعرف على العوامل

الذاتية عبر التجارب التاريخية والواقعية في الحالات المماثلة والمشابهة، ولا يجوز بحال أن تخيفنا أساليب الإرهاب التي تستخدمها القوة الغشوم، فإن استخدام هذه الأساليب دليل ضعف حقيقي، ومؤشر على فقدان الرؤية الصحيحة لأساليب المواجهة والتصدي، وكلما كانت السلطة أكثر عنفاً وضراوة وشراسة دلت على فقدان الرؤية وتبدد الإرادة في مسارب العنف، واللجوء إلى الردود الباطشة تحت وهم أنها الأسلوب الوحيد لتحقيق الاستسلام من القوة المضادة لها، فإذا استطاعت هذه القوى المضادة أن تفلت من أسر ردود الأفعال المباشرة المتمثلة في الخوف والاستسلام، وأن تنتقل إلى مرحلة المواجهة القادرة على الردود الإيجابية بالقوة المتنامية المستمرة قلبت الموقف، وحولت القوة الباطشة إلى قوة ضاربة غير قادرة على تحديد اتجاهها وغاياتها .

نقطة البدء الأولى إذاً في النضال والمقاومة تتمثل في التحديد الدقيق لعوامل القوة فينا، وعوامل الضعف في أعدائنا، ولا بد أن يصحب هذا التحديد إرادة تؤمن إيماناً جازماً لا تردد فيه بأن المقاومة هي الأسلوب الذي لا بديل له لتغيير الحقائق، والمقاومة لا تنحصر في الكلمات، ولا تقتصر على الشعارات، ولا تكتفي بالمظاهرات، قد تكون هذه كلها عوامل حشد نفسي ذات أثر، لكن النضال الحقيقي يجب أن ينتقل من مرحلة الحشد النفسي

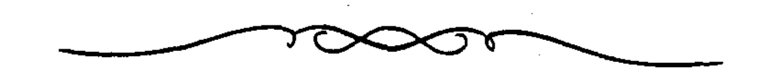
المؤثر إلى مرحلة العمل الفعال الإيجابي الذي يهدف عمليًا إلى تغيير الأمر الواقع، ويتخذ لذلك من الوسائل ما يناسب هذا التغيير، ومن الثابت علميًا وعمليًا أن أساليب الصراع لا بد أن تتكافأ مع أهداف هذا الصراع وغاياته وميادينه، وليس من المعقول بحال أن تنحصر أساليب الصراع لدى بعض الأطراف في الكلمات، في حين تمتد لتشمل كل شيء لدى الأطراف المضادة من الكلمات والأفعال وحتى القصف بالمدفعية والدبابات والطائرات والصورايخ وتنصيب المسئولين الذين ينفذون لهم ما يريدون كل ما يريدون .



حين أراه يقلد مرشحي الرياسة الأمريكية، ويتخفف من رباط العنق ويفتح أزرار القميص، ويقدم من الوعود ما يستحيل تنفيذه، ويمضي في وعوده إلى الدرجة التي ينسى فيها أن كل ما يتحدث عنه هو ثمرة بقائه في السلطة واستمراره في الحكم، يستبد بي سؤال تمليه الدهشة ويفرضه التعجب من الاستخفاف بالعقول، هل يخدع نفسه، أو يخدعه الأوغاد من حوله؟ في أمريكا الحاجة ملحة إلى أن يفعل المرشحون ما يفعلون، فليس عندهم رئيس استبد بالسلطة المطلقة ربع قرن، ويطلب المزيد، وليس المرشح عندهم هو المسئول الأوحد عن الانهيار الشامل في كل المجالات، أما حيث يتحدث حاكمنا عن الحاجة إلى إعادة البناء في كل شيء تقريبا، من الدستور إلى القوانين، إلى المنظمة السياسية والعلاقات الخارجية، إلى الحياة الاجتماعية، إلى التعليم والثقافة وغيرها في جميع مجالات العمل العام في هذا الوطن، فإن مثل هذا الحديث يثير من السخرية ما لا يقف عند حد، فإذا كان ربع القرن قد أثمر هذا الانهيار الذي تعترف به خلل تظن أن السنوات الست قادرة على إصلاح ما فسد؛ وإذا كان هذا الإصلاح الآن ضرورة ملحة فلماذا كنت دائمًا حجر عثرة ضد أي تغيير؟ لما كان الغضب يستبد بك حتى أيام مضت إذا تحدث الناس عن ضرورة الإصلاح الدستوري؟ الأمر الذي ينال

بشكل حتمي من السلطات المطلقة التي ورثتها عن صاحبك؟ لا يقولن أحد إنك على المستوى الشخصي لست مسئولا عما حدث، وإن المسئول عنه الذين تعاونوا معك، وعملوا تحت مظلتك، فمثل هذا الكلام يستخف بعقول الناس، فأنت الذي اخترت دائمًا معاونيك، وأنت الذي حددت دائمًا الاتجاهات والسياسات، وأنت الذي كنت تتخذ القرار بما في ذلك قرار الاختيار، وإذا كنت لم تحسن هذا الاختيار في الماضي، فإن المؤشر الآن يدل على احتمال أن لا تحسنه في المستقبل، فرجالك هم رجالك، وسياساتك هي سياساتك، وخططك هي خططك، وأعمالك هي أعمالك، لقد اخترت دائما أسوأ العناصر للعمل معك، ومارس أعوانك الفساد بكل ضروبه وأشكاله دون محاسبة أو لوم، ومارست أنت سلطاتك بشكل لم يفعله أحد في تاريخ مصر الحديث، ولم تتوقف لحظة واحدة لتتساءل عن أثر ما تفعل على الناس، حتى باتت كراهية السلطة ورجالها جرحا غائرا في أعماق الجماهير، الذين نسيتهم كما نسيهم رجالك، مكتفيا بمجموعات المنتفعين بك الذي يستغلون الوطن بفضلك، ثم لا تجد حرجًا في أن تقف أمام الناس لتقول : سأفعل وسأفعل، وكأنك لم تفعل، وفعلك المستمر طوال ربع قرن شاهد ماثل لا يستطيع أحد ممن حولك أن ينكره، ولا تستطيع أنت أن تبرره، هل يتخيل الصغار المحيطون بك أن أحد في هذا الوطن لا

يعرف ما فعلت حتى تبادر بتقديم نفسك لـه، أم أن التقليـد الأعمى للنمط الأمريكي قد سد عليهم منافذ التفكير، ناسين أنهم بإيثاره يتناقضون حتى هذا النمط، الذي لم يتجاوز فيه رئيس ثماني سنوات ثم يطلب المزيد، وسلطات الرياسة فيه تقابلها سلطات الكونجرس، واتخاذ القرارات فيه مرهون بالشفافية المطلقة تحت بصر الإعـلام وسمعه، ولا يستطيع أحد فيه أن يمنح أموال الدولة لمن يشاء، وأن يمنعها عمن يشاء، إنهم يلتفون بشكل لا حياء فيه، وشعارات يكذبها الواقع، ناسين أو متناسين أن الهدف المباشر لهم ... وإن تحقق ... لن يحميهم يوم الحساب، وإنه لآت لا ريب فيه .



شر البلية ما يضحك

بوسع من يراقب ما يدور الآن أن يحقق متعة كبيرة وفائدة محدودة . فالساحة السياسية تشهد شيئا شبيها ببعض ما كان يقدمه على الكسار وإسماعيل يس وعبد المنعم مدبولي، تتابع الأحداث وتمضي الوقائع دون رباط عقلي أو منطقي، تقدم نوعا من التمثيل المفتعل الذي يتجلى زيفه منذ اللحظة الأولى، وتعرف نهايته منذ مشهد رفع الستار، شيء سخيف بارد غث في السلوك والكلمات والتصريحات والمواقف المفتعلة، هل هذه فعلاً معركة، إنها تفتقر إلى مقومات الصراع الحقيقي، هل هذه حقًا معركة، والبطل فيها يسالم بقوله كل الأطرف مع أن من بديهيات العمل السياسي أن يتوجه إلى بعض هذه الأطراف مستبعدًا غيرها ؟ هل هذه معركة والمواقف الزائفة تتداخل وتختلط فهي ليست لصالح الجماهير الكادحة التي أمضت سنوات عجافًا تعاني تحت خط الفقر، سنوات أكد وطأتها ربع قرن من الفساد والنهب ونزح الثروة الوطنية وتزييف المواقف وتعمية الحقائق، سنوات أصبح الإنسان فيها غير قادر حتى على أن يحلم بعمل أو طعام أو سكن، حتى الحلم فقد القدرة عليه، وظلت سياسة اعتصاره حتى النخاع هي

السياسة الرسمية والعلمية، وارتفع شعار تبريرها الثابت: أنتم المسئولون لأنكم تمارسون زيادة " النسل " و " أنا أعمل لكم إيه " ما دمت غير قادرة على عمل شيء فلماذا الآن ترتفع شعارات جديدة، هل بلغ الأمر إلى حد توهم أن هذه الجماهير فقدت عقولها أم أن آخرين هم الذين فقدوا عقولهم، هل المطلوب من جديد أن يضحي الكادحون والعاطلون وأشباه الموتى بوجودهم بعد أن اعتصرتم دماءهم لصالح أصحاب الملايين الذين نزحوا الثروة وباعوا الوطن ودمروا مقدراته في متابل وعود أنت أول من يعلم استحالة تنفيذها، تقدم عملاً وتعليما وسكنًا وعلاجًا في يوم غير معلوم في زمن موهوم، ثم يقال : سنعالج في ست سنوات ما أفسدناه في ربع قرن، وهذا أعجب من العجب، فإذا كانت ثمة قدرة على العمل فلماذا لم تتجل في إنجاز واحد، وظل الإنجاز الوحيد هو الفشل الدائم والانهيار المستمر، أم أن هذا الفشل والانهيار كانا مقصودين حتى يتم تكبيل الكادحين بسلاسل العذاب وجلدهم بسياط الحاجة والتبعية، هل لديكم فعلا مقدرة على عمل شيء، أرونا إذًا شيئا مما تقدرون عليه غير الأكاذيب والادعاءات والشعارات التي لم تتحول أبدًا إلى واقع يحس به أحد، هل هذه معركة انتخابية حقا ؟ أليس من قبيل السخرية الفظة أن يطلب من الكادحين والعاطلين أن يتنازلوا عن كل شيء لأصحاب الملايين حتى يكونوا أكثر ثراء

ومقدرة واستيعابًا للثروة الوطنية، ثم يقال إن ذلك ضروري حتى يتمكنوا من زيادة فرص العمل للعاطلين، وزيادة الدخل للكادحين، وهؤلاء وأولئك قد تزايدت أعدادهم حتى أصبحت أكثر من نصف عدد السكان الذين أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر، مهمشين في كل شيء، يضمون فيمن يضمون الطبقة المتوسطة التي صارت مجرد ذكرى لا وجود لها في الواقع، حتى أولئك الذين ينتمون إلى ما كان يطلق عليهم الفئات الخاصة من العلماء والمثقفين وكبار الموظفين وسدنة النظام نفسه من أجهزة الأمن الداخلي والخارجي، قولوا لنا أيها السادة من في هذا البلد يعيش عيشة إنسانية معقولة سواكم، وسوى أوغادكم، الذي صاروا خلال ربع قرن يملكون الأرض وما عليها، ويحسبون أنه آن الأوان ليملكوا أيضًا من عليها، ولكن ذلك أبدا لن يكون، فالجماهير النائمة لا بد أن تستيقظ، وإن يوم الحساب لقريب .



الآن يجب أن تبدأ المعركة الحقيقة

لقد كان ما حدث طوال الأسابيع الماضية مجرد المناوشات التمهيدية لهذه المعركة، وقد تصاعدت حين ظن الحاكم والمنتفعون في الداخل والخارج أن بوسعه أن يجهض الحركة الشعبية من أجل التغيير بمجرد تحرك محدود بتعديل زائف لمادة من مواد دستور فقد شرعيته، وتجاوزته التطورات، وانكشف عواره بصورة بشعة في ربع القرن الأخير، ورأى – في مقابل ذلك – بعض الذين يحسنون الظن بأنفسهم وبقدراتهم – وليس بالنظام وحاكمه فإنه لم يعد يحسن الظن بهما إلا الأوغاد المنتفعون به وحدهم ودون غيرهم – رأى هؤلاء أن من الممكن استثمار ما حدث للقيام بحركة جماهيرية تغرس وجودها في الحياة السياسية، وترسخ أسسا في العمل تعتمد على ما تنتزعه الجماهير من حقوق في النضال وليس على ما يمنحه الحاكم من مساحات للتحرك تحددها مصلحته وتهيمن عليها إرادته وتتخللها عيونه وترصدها آذانه، ولا ينبغي أن يكون موقفنا الآن البحث عمن حقق أهدافه هل هي الجماهير، أو القوى المضادة لها، فمثل هذا البحث يقف عندما كان ولا يستشرف ما يجب أن يكون، والذي يجب أن يدور حول محور واحد، أحسب أن من الواجب تضافر الجهود عليه، وتجميع القوى من أجله، وأعني به بدء المعركة

الحقيقية من أجل التغيير الحقيقي، تغيير لا يقف عند السطح ولا يقتصر على الأشخاص، وإنما تغيير يمتد إلى الأعماق ليزيل أسس الفساد وركائزه .

الآن يجب أن تبدأ معركة إعادة بناء الشرعية في هذا الوطن، والخطوة الأولى في هذا البناء حتمية وضع دستور جديد يزيل الخلل الذي يمكن إنسانًا محدود القدرة من أن يسيطر سيطرة كاملة على مقدرات شعب بأسره، واستثمارها لصالح المنتفعين به، والإمعان في إذلال الجماهير، وحرمانها من أبسط حقوقها المشروعة، لقد كان كل ما حدث ثمرة لخلل السلطات في هذا الدستور الذي ما وضع إلا لتأكيد هذا الخلل، ومنح الصلاحيات المطلقة للحاكم بحيث تكون الكلمة العليا في كل المجالات التنفيذية والتشريعية والقضائية له، يتخذ فيها ما يشاء من قرارات دون مراجعة أو حساب .

الآن لا مجال للوهم ولا مكان للأسطورة، ولا موضع للتزييف، ولا سبيل إلى الدفاع عن الحاكم ونظامه بادعاءات كاذبة، فلقد كان اعترافه خلال الأسابيع القليلة الماضية بفساد سياساته وكارثة نتائجها شهادة منه عليه وعليها، وليس أمامه إلا شيء واحد، أن يفي بما قدم من وعود، وهذا عندي من قبيل المستحيل؛ لأن الذي حفزه إلى البقاء في موقعه هو الذي أغراه بالاستمرار فيه طوال ربع قرن،

وليس من بين ما أغراه شيء يحسب لصالح العمل الوطني أو الاستجابة لآمال الجماهير، بل العكس من ذلك هو الصحيح، فكل ما قدم ويقدم لصالح فئات خاصة تحيط به، فئات تمتص دماء الجماهير، وتستنزف طاقاتها، وتنهب مقدراتها، فالذين ينتظرون ما يمكن أن يفعل آملين أن يفي ببعض ما وعد واهمون، وهكذا كان على المناضلين الحقيقيين البدء في الصراع الحتمي من أجل التغيير.



على المناضلين أخذ زمام المبادرة وتصعيد مواجهتهم لقوى القمع والاستبداد، واستخدام كافة الوسائل المتاحة من أجل انتزاع النصر على هذه القوى، وابتكار الأساليب القادرة على تحريك الجماهير وحشد قدراتها حتى تتمكن من فرض إرادتها، وتحقيق أهدافها، ولا يتم هذا كله بالتمني، ولا بالهتاف، ولا بمجرد رفع الشعارات، وإنما بوضع الخطط العملية للتصدي والمقاومة، ورفض التنازلات الجزئية الخادعة، التي تلجأ إليها السلطة لإطالة عمرها وتزييف إرادة الجماهير في سحقها، وفي هذا الإطار لا بد من التحديد الكامل للأهداف المرحلية النهائية، وإذا كان أهم الأهداف المرحلية يدور حول محاور واضحة هي تفكيك أدوات القمع البشع التي تستخدمها السلطة لفرض إرادتها على الجماهير، وإلغاء ترسانة القوانين الاستثنائية السيئة السيرة والأثر، مثل قانون الطوارئ، وقانون الأحزاب، وقانون الصحافة، وقانون الانتخابات، وقانون الإدارة المحلية، والمجموعات المتتابعة من القوانين الاقتصادية التي من خلالها تم نهب رأسمال الوطن واستنزاف الموارد القومية، وغير ذلك من القوانين التي حولت الوطن إلى منطقة طرد سكاني واقتصادي، وقبل هذا كله إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وجميع المحكوم عليهم في قضايا سياسية، فإن أهم الأهداف النهائية التي

يجب أن تتضافر جميع الجهود من أجل تحقيقها هي ضرورة وضع دستور جديد يبرأ من عناصر الشذوذ التي يتضمنها بأي صورة من الصور توازنا بين السلطات الشرعية وفقد هويته أيضًا، إذ حرص واضعوه على ألا يتضمن بأي صورة من الصور توازنًا بين السلطات بل على العكس من ذلك جمع جميع السلطات في قبضة الحاكم وحده، وهكذا صار هذا الحاكم يتمتع بالسلطات المتاحة في جميع الجمهوريات الرياسية والبرلمانية، وكذلك جميع السلطات الموجودة في الملكيات الدستورية والاستبدادية، وأيضًا جميع السلطات التي يقتنصها الحكم العسكري التي لم يعد لها وجود إلا في بعض البلدان الأكثر تخلفًا في العالم، بحيث صار من الطبيعي أنه تتحول الجمهوريات الرسمية إلى ملكيات فعلية يتم فيها توريث السلطة وتوريث الوطن أيضا، وفي إطار هذا الخلل الشاذ أصبح الدستور نفسه إدارة قمعية تحول دون تحقيق الأهداف الوطنية، وصار من الممكن استعماله في إجهاض أي تطلعات مشروعة للجماهير. وتناقض فقهاء القانون – الذين يطلق عليهم ترزية القوانين – في تسويغ جميع القرارات والاتجاهات والمواقف بغض النظر عن اتساقها مع مصلحة الوطن أو تناقضها معه، ولعل أبسط الأمثلة على ذلك الرفض الدائم بقرار تعديلات دستورية ضرورية حتى يتفضل الحاكم الأوحد بإصدار إشارة أو توجيه، وهو محكوم على مواقفه

واتجاهاته وقراراته بتصوره لمصلحته الخاصة أولا، ثم بما يمارس معه من ضغوط من (أصدقائه) القمع ربع قرن بدعوى الاستقرار ،وتحدثت أبواقه الزاعقة في كل أجهزة إعلامه غير المحترمة عن إنجازات عهد لم يعرف غير الفشل إنجازًا، وهتفت لأزهى عصور الديمقراطية التي مارست الاعتداء المباشر على الكتاب والمفكرين والصحفيين والسياسيين، وطاردت بفظاظة كل كلمة صادقة، وحاربت بشراسة كل كلمة شريفة، ولم يحس بالخجل وهو يستعرض ثمار حكمه ليقدم وعودًا جوفاء، يتم بها تعيين العاطلين وزيادة الدخول، وبناء المساكن، وتوفير الرخاء، معتمدا هو والمنتفعون به على أنها مجرد كلمات غير ملزمة وأنه لن يستطيع أحد أن يسأله أو يحاسبه، وقد آن الأوان لكي تأخذ القوى الشعبية بزمام الأمور، وأن تكشف زيف الكلمات وتناقض المواقف وتضارب الاتجاهات، أن تبني مواقفها على الحقائق الثابتة على الأرض، وأن تسمح بخدمتها من جديد .



حين يتحدث الناس عن الفساد الذي تغلغل في الأجهزة والمؤسسات وطبع التعامل مع أجهزة صار محور الأداء فيها وأسلوب الإنجاز معها يردّ عادة سدنة الحكم وأشياع النظام بأن الفساد ظاهرة طبيعية توشك أن تكون فطرية، وأنه ملازم للمجتمعات الإنسانية في وجودها ونموها وتطورها، وأنه لا بد أن يزدهر بازدهارها ويتقدم بتقدمها، إذا هو عندهم ليس إلا ثمرة انحراف الأفراد ونتاج سوء تربيتهم وانحطاط تفكيرهم وهبوط القيم الأخلاقية عندهم. والذي يتأمل هذا الرد يجد المغالطة فيه واضحة؛ لأنه يخلط بين أنواع من الفساد مختلفة، فمن الفساد نوع بسيط غير مركب، محوره السلوك الفردي، وما يتصل به من تربية أخلاقية وسلوكية، وأصحابه دائما من اللصوص والزعران الذين يحسون بأنهم مهمشون، ولا يجدون سبيلاً لاكتساب قوتهم غير هذا الأسلوب الذي لا يقابل بغير الاحتقار والازدراء مهما تفننوا في أساليبهم وابتكروا في مجال نشاطهم. لكن من الفساد أنواعا أخرى تبدأ بهذا النوع البسيط من فساد التربية وانحطاط السلوك، ولكنها تتجاوز البساطة إلى ما يمكن وصفه بالفساد المتفرع، وذلك حين ينتشر الفساد الفردي، ولا يجد رادعًا له ماديًا، كما لا يجد رفضًا له معنويًا، وفي هذه الحالة يزيد الفاسدون ويتحالفون، وتنشأ بينهم من العلاقات ويمارسون من الأنشطة ما يجعلهم قادرين

على احتلال مواقع متقدمة في المجتمع، وسرعان ما يصبح هؤلاء بمثابة طبقة متماسكة، قادرة على نشر سلوكياتها بما تحتله من مواقع. وإلى جوار هذا النوع المتنوع نوع آخر يمكن وصفه بالفساد المركب، وهو الفساد المتنوع الذي يتداخل فيه الأفراد والنظم، وهو نوع تخلقه الأنظمة المستبدة وتعتمد عليه باعتباره جزءًا أساسيًا من أدواتها للسيطرة والتحكم والحكم، وأصحابه غالبا من الصفوة المتأنقة اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، يتابع المجتمع نشاطهم من خلال أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، بل شغل، ويشغل، كثير منهم مواقع قيادية كبرى يصبح له فيها سلطة اتخاذ القرار الذي يمس حياة الناس ومصالحهم. إنهم لم يفعلوا أكثر من استثمارهم لما قدمته السلطة لهم من امتيازات، هي في صميمها امتيازات غير مشروعة، يراد بها تحقيق أهداف غير مشروعة. من المؤكد أن من هؤلاء مَن أتم تعليمه في أفضل مؤسسات التعليم في الداخل والخارج، ومنهم من حقق في هذا التعليم نجاحا يعتد به، ولكن ذلك النوع من التعليم المعزول تمامًا عن الانتماء الوطني، والمبتور الصلة بالقيم الأخلاقية، ذلك النوع من التعليم الذي يجعل ذات الفرد محور الوجود، والذي يقيس النجاح بمقدار ما يحصل عليه من أموال بغض النظر عن وسائل الحصول عليها، وبوسعنا أن نطلق على هذا النوع من الفساد " الفساد المؤسسي "، وهو فساد

تصنعه مؤسسة الحكم وترعاه، وهو لذلك ليس منتشرًا في كل المجتمعات، وإنما يرتبط بالاستبداد وجودًا وعدمًا، فالطاغية هو الذي يضع من القواعد " العملية " ما ينميه حين يرعى أصحابه، ويمكن لهم في مختلف المجالات، ويغض الطرف عما يثار حولهم من اتهامات، وبفضل هذه الرعاية يصبح الفساد نظامًا لا أمل في الخلاص منه في ظل الديكتاتورية ؛ لأن التخلص منه يستلزم التخلص من الديكتاتورية نفسها .



ليس الفساد في التحليل العلمي نوعًا واحدًا، وإن بدت بعض مظاهره متشابهة، بل هو أنواع مختلفة وأنماط متعددة لكل منها خصائصه ومقوماته والعوامل المساعدة عليه، وتلك المنتجة له، وأهونها وجودًا وتأثيرًا تلك الأنماط البسيطة أو الصغرى التي تحظى عند الجماهير بكثير من الاهتمام لما توليه لها الصحافة المسموعة والمقروءة والمرئية من عناية في العرض والشرح والوقوف على الأسباب الخاصة، ومن ذلك السرقة والاختلاس والرشوة والتزييف والشبكات المنظمة لها، والمساعدة عليها، وأقصى ما في هذه الأنماط من الفساد أنها تمس أفرادا، وإن تعددوا، فهي مقصورة في نطاق جزئي محدد، وإن بدت في بعض الأحيان من الوضوح بحيث يظن بعض الناس أنها صارت ظواهر عامة، إذ تظل بنية المجتمع تحتفظ بصلابتها في مواجهتها، وتتسم بالرفض العميق لها.

أخطر أنماط الفساد في التحليل العلمي ما يمكن أن يطلق عليه الفساد الرسمي، وهو الفساد المؤسسي الذي تتبناه أنظمة الحكم الدكتاتورية وتجعله محورا أساسيا في سياساتها بغية التمكن من السيطرة الكاملة، والتحكم المطلق. إنه فساد تتبناه السلطة بهدف محدد، وهي تنشره وتدعمه وتحميه لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، وتستثمر في ذلك مجمل الأوضاع المنهارة اقتصاديًّا

واجتماعيًا وتعمل على زيادة هذا الانهيار وتغلغله وانتشاره بما توظفه في هذا السبيل من نظم وتضع له من قواعد وتقاليد، ولا بد من الاعتراف بأن هذا الفساد يتسم بسمات ثلاث أساسية:

أولها: أنه فساد منظم، وليس عشوائيًا.

وثانيها: أنه فساد شامل، لا يتوقف عند مستوى بعينه، أو فئات بذاتها، بل يمتد ليشمل أكبر عدد ممكن من الفئات في مختلف المستويات.

وثالثها: أنه يرتكز بشكل مباشر على تقاليد رسمية في العمل والأداء والتربح، وهي تقاليد تحرص النظم المستبدة على تأكيدها وازدهارها، مستثمرة في هذا المجال ما يمكن وصفه بالفجوة الهائلة بين التبعية الكاملة للاستبداد والرفض المطلق له، وما ينتجه كل منهما من نتائج ثمرة للمنح والمنع، وفي دولة يكون متوسط دخل الفرد فيها سنويًا أقل من مائة وأربعين دولارًا، ويعيش ستون في المائة من سكانها تحت خط الفقر المدقع، ولا يملك تسعون في المائة من مواطنيها أكثر من خمسة في المائة من دخلها القومي - يصبح التلويح بالدخول الإضافية الرسمية لمختلف الفئات عامل جذب من الصعب مقاومته، ولنقدم نموذجا واحدا بشكل سريع تاركين التفصيل إلى مرحلة قادمة، ففي دور الصحف المملوكة - أو المغتصبة باسم الدولة - يصبح متوسط دخل

الصحفي أدنى من ثلاثمائة جنيه شهريا ، ويقابل هذا أن متوسط الدخل الرسمي الذي يمنحه النظام المتبع فيها لرئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير ثلاثة ملايين جنيه شهريًا ، والمقارنة في ذاتها ظالمة؛ لأن المسئولين في هذه الدور لم يغتصبوا ما خصصوه لأنفسهم، ولا ينبغي أن يكون السؤال كيف حصلوا على ما حصلوا عليه، بل إن السؤال البديهيّ هو لماذا منحوهم هذه المبالغ الرسمية؟ وأحسب أن الجواب شديد الوضوح، إنه مجرد نموذج لفساد النظام الديكتاتوري المستبد، الذي يكتفي بخلق طبقة من العازفين والمنشدين، متوهما أن اسلوبه في نشر الفساد ودعمه وتأكيده بما يضعه من نظم تحميه كفيل بتحقيق ما يريده من استمرار، ولكنه عند التحقيق استمرار لا استقرار فيه، وأحسب أنه سيقود الحكم إلى المهالك التي أرجو الا تتجاوزه في هذا الوطن الذي دفع ويدفع أثمانًا باهظة للاستبداد .



ليس الفساد الرسمي في الصحافة - الذي يجعل الفروق بين الدخول الرسمية بنسبة واحد إلى عشرة آلاف وهو النموذج الذي أشرنا إليه في مقالنا السابق - إلا مجرد مثال صغير جدًّا لعالم كامل من الفساد الرسمي المؤسسي الذي يوظف الحكم إمكانيات الدولة لنشره ودعمه وتأكيده بهدف إفساد القيادات من جهة والتلويح بهذه الفروق للمحرومين من جهة أخرى، وفي تصور الحكم أنه بذلك يضمن السيطرة الكاملة والتحكم المطلق.

ومن هنا أصحب من الطبيعي أن تستخدم القوانين والقرارات والنظم الإدارية والمالية بما يحقق هذه الأهداف؛ ولذلك تجد في هذه القوانين والقرارات والنظم واللوائح المنفذة لها مدخلا واسعا للفساد الرسمي، فما من مسئول إلا كان له حق اتخاذ قرارات لا يسأل عنها إلا إذا أغضب الحاكم وبطانته، وما من مسئول بحكم الموقع غير مسئول بحكم الوظيفة العلمية إلا كان له بحكم القانون وما تفرع عنه من السلطات ما يمكنه بالفعل من السيطرة المطلقة في مجال عمله بحيث يلغي فعليًّا القواعد المنظمة له، ويصبح ما يراه هو القرار الذي يعلو القواعد، ولا يكون في هذا الموقف خروجًا على القانون الموضوع والنظام المحدد؛ لأن القانون والنظام كليهما يمنح المسئول من الاستثناءات ما يمكنه من تجاوز القانون والنظام

بشكل قانوني منظم، الا يكفي أن نعلم أن من حق كل وزير أو رئيس هيئة أو مصلحة أن يتخذ ما يشاء من قرارات بالمخالفة لكل القواعد تحت شعار " تحقيقا للمصلحة العامة " وأن تنحصر هذه المصلحة العامة في الرؤية الخاصة للوزير أو الرئيس، وهو في كل الأحوال ليس فردًا واحدًا يمكن الصبر على انحرافاته، بل هو نظام مؤسسي كامل بتحالفاته وعلاقاته، وروابط مصالحه، وهكذا يصبح الفساد هو الأصل والقاعدة .

في هذا الإطار يمكن أن تفسر الاستثناءات التي يحرص ترزية القوانين على أن يتضمنها كل قانون، وأن يكون من سلطات المسئول أن يخرج بشكل شرعي على القانون دون مساءلة أو حساب، فإذا أضفت إلى ذلك أن المسئول يتخذ في مجال عمله من القرارات ما يتجاوز فيه بالفعل ما هو ممنوح له من صلاحيات دون أن يفكر أحد في التصدي له بحكم أن ذلك جزء المناخ العام، وأن المسئول تتم حمايته بأشكال قانونية مختلفة أدركت أن الفساد الرسمي أعمق من أن يتسم به فرد أو هيئة أو مصلحة، وإنما هو فساد عام وشامل ومنظم، تقوم الدولة بالمساعدة عليه ونشره للتشجيع عليه حتى يتم تلويث القيادات الإدارية والمالية للمؤسسات والهيئات تحت السيطرة الفعلية للحكم والحاكم، فإذا أضفت إلى ذلك السيطرة الفعلية بالمنح والمنع على الوزارات والمصالح المختلفة

أيقنت أن الفساد قد أصبح عميق الجذور إلى الحد الذي لا يكفي فيه التصدي لبعض أفراده أو مجابهة بعض مجالاته، فمن يكتفي بذلك أشبه بمن يقوم بتشذيب شجرة وتقليم بعض فروعها، فإن ذلك – غالبا – لا يزيدها إلى قوة ورسوخًا .

الفساد الرسمي أحد وسائل الحكم الفاسد المستبد، والقضاء عليه لا يكون بغير إزالة الفساد الأعمق والاستبداد المطلق، فهو الذي ينشره ويعززه ويجعل منه نظامًا مطلقًا في مواقع العمل الوطني، ومن العبث أن تتوجه الجهود لمحاربة بعض ثمرات الفساد هنا وهناك، وألا تتصدى مباشرة لاجتثاث الجذور .



سيفُ المُعِزِّ وذهبُه هما جناحا الحكم الاستبدادي القمعي، وهما أمران يتكاملان، فالإغراء المالي ليس بمعزل عن الإرهاب السياسي، والفصل بينهما موقف تعسفي غير موضوعي؛ لأن الطاغية يلجأ إليهما معا في تحقيق أهدافه وفرض إرادته، وهو يراوح بينهما عند الضرورة، وأوغاده المنتفعون به يدركون هذه الحقيقة، ولكنهم يحاولون تضليل الجماهير بغطاء من الادعاءات الكاذبة، وأول هذه الادعاءات أن القمع ليس جزءا من بنية النظام، وأن الإرهاب السياسي الذي توظف لتحقيقه أجهزة الدولة الأمنية منبت الصلة بالإغواء المادي الذي توظف لتحقيقه نظم الدولة المالية والإدارية، ومن الثابت علميًا وعمليًا أن هذه أكذوبة زائفة، بحيث أصبح من الثابت في تقاليد العمل في الدولة أن يتم اختيار العاملين وفقًا لاعتبارات أمنية خالصة، لا علاقة لها بمقاييس القدرة على الأداء، وأن الولاء السياسي والطواعية الكاملة لسلسلة السلطة الممتدة من الحاكم يجبّان أيّ قصور في هذا المجال، وبذلك حل النفاق محل المقدرة، وصار الولاء بديلا للأداء، وتبلورت العلاقات كلها في إطار قمعي خالص؛ لأن الجميع إما قامع وإما مقموع، وإما قامع هو في الحقيقة مقموع، ولم يعد في وسع أحد الخروج من هذه الدائرة المفرغة ؛ لأن الخروج عليها يستلزم الخروج على الحاكم

ونظامه، والإغواء المالي في هذه الحالة لا علاقة له بالعمل ولا بالإنجاز ولا بالمقدرة ولا بالإنتاج، وإنما هو سلوك مكمل لغرض الاستبداد، وتأكيد الرعب ونشر الرهبة، ومحو إرادة الجماهير.

وثاني هذه الإدعاءات أن الإغواء المالي وما يتضمنه من فساد ليس محصورا في نظام الحكم المستبد وحده، وإنما هو أمر منتشر على مستوى العالم كله، فهو موجود في نظم الحكم الدكتاتورية، كما أنه شائع في نظم الحكم الديمقراطية، وفي هذا الادعاء مغالطة مكشوفة، فليس الحديث عن الفساد بشكل مطلق بحيث يتناول تلك الحالات الصغرى التي يقوم بها اللصوص والزعران، وإنما الفساد المرعب الذي يدور الحديث حوله هو الفساد الواسع الممتد المتوافق مع القواعد الذي يستميل به النظام قيادات العمل الوطني في مواقعه المختلفة، صحيح أنه يختارها على عينه ممن يستسلمون ويطيعون، لكنه يضيف إلى ذلك ما يمنحهم إياه من منح الطاعة والاستسلام، المتمثلة في مزايا الفساد المؤسسي الرسمية، وهذا النمط من الفساد الرسمي مرتبط وجودًا وعدمًا بالاستبداد، هو الذي يزرعه ويسقيه ويرعاه وينميه، ويمده إلى مختلف المواقع، ويجعل منه أسلوب التعامل الرسمي حيث يصبح جزءا من تقاليد العمل، وبذلك يمنحه الثبات والاستقرار، حتى أن الجماهير لا تحس له بغرابة أو شذوذ ؛ لأنه في مظهره يتسق مع

القواعد والتقاليد، ومن ثم فإن هذا الفساد وليد الطغيان وثمرة الدكتاتورية، ولا مجال بحال لوجوده في دولة ديمقراطية تمتاز بالشفافية المطلقة في وضع قواعد العمل الوطني كما تلتزم بها في أسس اختيار قيادات هذا العمل وضرورة التخلص من الدكتاتورية حتمية للتخلص من هذا النوع من الفساد؛ لأن الفساد الناتج عن الاستبداد ليس مقصورًا على النظام السياسي، وليس محصورًا في أفراد، أو فئات أو طوائف، بل هو فساد كما ذكرت من قبل شامل، يهدف إلى تدمير أسس الحياة وقيمها، ليجعل من الوطن مرتعًا لكل ضروب الانحراف وأنماط التربح بكافة الوسائل، ويخلص من المبررات ما يزيف به المواقف ويضلل به المشاعر، فلا يحس له العامة بالاستنكار، ولا تقابله الجماهير بالرفض، وأقصى ما يمكن أن يتركه من آثار أن يقال إنه بمثابة الحصول عليها، وأحسب أن ذلك يحتاج إلى توضيح قريب.



للفساد الرسمي بشكليه المتلازمين المتمثلين في الإرهاب السياسي والإغواء المالي تجليات كثيرة ودلالات متعددة، ويستطيع أي إنسان دون عناء أن يلمس هذه التجليات بوضوح بالغ في مختلف مواقع العمل الوطني في إطار الحكم الدكتاتوري، فإن حدة الرغبة في التربح والشراهة في الانتفاع بمثابة الروح التي تتخلل هذه المواقع وتحركها وتجعل منها نسقًا متسقًا يبتغي تحقيق نفس الأهداف واستثمار ذات القواعد المتبعة بغية تحقيق أقصى قدر من النفع الشخصي بشكل قانوني نظامي، لم يعد التربح إذن معيبا أو مرفوضا أو شيئًا مخالفًا للقيم والتقاليد، بل صار بفضل الرعاية الرسمية له والاستفادة العملية منه حقًا ثابتًا مكتسبًا، إن المنتفعين يختلفون أحيانًا لا في مشروعيته، وإنما في ما يحصل كل منهم من انتفاع وفائدة من خلاله .. ويصل الأمر إلى حد أن مجمل العاملين الذين لا ينتفعون بدلا من أن يدينوا هذا النمط من الربح غير الأخلاقي يطالبون بامتداده إليهم، وأخذ نصيبهم منه، فإذا أضفت إلى ذلك أن العصا الغليظة للإرهاب السياسي هي البديل النشط لهذا الإغواء المالي أصبح من الطبيعي أن يحدث هذا التحول الجذري في علاقات العمل الوطني وقيمه وتقاليده، ومن هنا كان خطر هذا النوع من الفساد الذي لم يقتصر على أولئك الفاسدين وحدهم أو المنتفعين معهم، وإنما امتد وانتشر وتوغل وحول خصائص العمل

الوطني حتى أضحى خصيصة بارزة فيه، وصار التغلب عليه عملاً محفوفًا بالمخاطر، وهذا أسوأ ما في استمرار حاكم في موقعه ربع قرن قابلا للامتداد، رسخ فيه مقتضيات الاستبداد من عوامل الفساد، وفي طليعتها قيم العمل الوطني وأخلاقياته وتقاليده. وفي هذا الإطار كان من المنطقي أن تصبح المنفعة الشخصية أهم الأهداف العملية، وأن يكون التربح من الموقع سابقًا على المصلحة العامة، وأن تكون السرقة من المال العام تحت شعارات العمولات والإتاوات والهدايا والبدلات والحوافز ونحوها حقًا مكتسبًا تتزايد ثمراتها باقتراب أصحابها من دائرة صنع القرار والمسئول عن اتخاذه، حتى إذا انكشف شيء من هذا الفساد تكلفت الحماية بالحماية وصارت الحصانة سدًّا منيعًا يحول بين السارق ومن على شاكلته من المنتفعين وتطبيق القانون، وأصبح شعار: "لا مكان لفاسد" اختزالاً رسميًا للحقيقة الصارخة: " لا مكان لفاسد إلا في رحاب القمة ومعها " .

ودلالات هذا الفساد متعددة كما ذكرت في مطلع هذه الكلمة، وأبرز هذه الدلالات أن هذا الانتشار والتغلغل والنمو لا بد أن يكون توثيق الصلة بالحكم والحاكم، ولا بد أن يكون موظفًا لتحقيق أهداف يهدف إليها الحكم والحاكم، وهي أهداف في مجملها تدور حول تحقيق المصالح الخاصة، ومن المؤكد أن من هذه

المصالح ما هو نفعي مباشر له طابع مالي، ومنها ما هو نفعيّ مباشر أيضًا، ولكن له طابعه السياسيّ، ومن هنا يكون الاقتصاد في خدمة السياسة، كما تكون السياسة في خدمة الاقتصاد، على أن يكون مفهوما أن كلاً من السياسة والاقتصاد ينحصر في دائرة محدودة، هي دائرة الحكم وحده والمنتفعين به، والهدف المشترك في كل الأحوال لا يمت بصلة إلى مصلحة الجماهير، أو يعرض حتى بشكل جزئيّ؛ لأن من يبتع هذه السياسة ينحصر فكريًا في إطار نفسه، ولا يرى إلا مصالحه، ولا يعمل إلا لتحقيق نفعه الخاص، وهو يرى أنه قد استوعب الوطن بحيث صار بينهما تطابق كلي في الوجوه، ولسان حاله يقول: " أنا الوطن والوطن أنا " ومن المؤكد أن في هذا التفكير وما يمتد عنه من سياسيات من الفساد ما فيه، وهو فساد يصبح في بعض مراحله نمطًا من الشذوذ المعبر عن انحراف في الوعي والإدراك، وهو أمر يجدر بالمعنيين بعلم النفس والصحة النفسية أن يحللوه، ويجدر أيضًا بعلماء الاجتماع والسياسة أن يتوقفوا عنده ليروا آثاره في تدمير الوطن أفرادا ومؤسسات وأنظمة.



حين يلجأ الحكم الدكتاتوري الاستبدادي إلى استخدام الفساد الرسمي وسيلة لتحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية ويجعل من إرهاب السلطة غطاء للإغواء المالي فإنه يضع بسياسته هذه أسس الانحطاط السياسي والاقتصادي، ويعيد بذلك الطريق نحو الانهيار الكلي في مختلف مجالات العمل الوطني، ويمنح قيادات هذا العمل - على تعدد مستوياتها - ما يمكن وصفه بالقدوة السيئة حين يضرب لا المثل الأعلى في الفساد، ومن ثم تستخلص هذه القيادات النتيجة الحتمية التي لا مناص من استنتاجها وهي أن الوظيفة العامة ليست أكثر من وسيلة للتربح والكسب، وتتأكد هذه النتيجة حين يمنح الحاكم غطاءه الرسمي حتى لأولئك الذين يبالغون في تربحهم فيتجاوزون المسموح به إلى غير المسموح، في مقابل ثمن بالغ السهولة عند المتربحين يتمثل في إظهار الولاء والتأييد في مختلف المناسبات، فإن لم تكن ثمة مناسبات عامة فلتختلق مناسبات خاصة، تبدأ بشخص الحاكم ثم يتم التوسع فيها واختلاق المزيد منها، وبذلك يستخدم المال العام في إهدار العام ويفتح باب جديد لمزيد من النهب والتهليب.

وأخطر ما يتركه الفساد الرسمي من آثار أنه لا يقتصر على الجوانب السياسية والاقتصادية التي يفترض أنه موجه إليها بشكل

مباشر، بل يمتد بحكم الرغبة الجارفة في التكسب وتحقيق النفع الخاص إلى مختلف الجوانب في سائر مواقع العمل، فيسن أساليب القيادة في مواقعها المختلفة، من ثقافية وعملية وتعليمية وإدارية واجتماعية وأمنية وغيرها من الجهات الخدمية، كما أنه يصبح سمة العمل في المواقع الإنتاجية أيضا، وهكذا ينتشر الفساد وتتعمق أساليبه، وتعدد طرقه ويصبح من المتعسر إن لم يكن من المتعذر إمكان القضاء عليه، وقد حقق انتشارًا غير محدود، وصار تقليدًا غير قابل للنقد أو الرفض أو التوقف .

وبهذا يصبح الفساد محورًا أساسيًّا في بناء علاقات العمل وتحديد أولوياته وتوجهاته، وفي رعايته وتحت مظلته تمتد أنماط الفساد الأخرى وتنتشر، وتصوغ تقاليد العمل وأساليب الأداء، وبهذا تحقق عمليًّا العبارة القائلة: إن الدكتاتورية حين تصنع الفساد الرسمي وتنميه تنشره وتمده وتجعل منه السند والمحور والقاعدة والقانون والأساس . وبهذا تكون الدكتاتورية المسئول الأول – إن لم يكن الأوحد – عن الفساد ونتائجه . في الوقت الذي تتظاهر بمحاربته والتصدي له، وترف شعاراتها الزائفة عن الطهارة والنقاء وعدم وجود أحد فوق المساءلة أو القانون، فتفقد الجماهير من خلال التطبيق العملي للحكم الديكتاتوري ثقتها في الشعارات كما تفقد ثقتها في القيم، ويتحول الوطن إلى غابة، والمواطنون إلى

فرائس تطاردها وحوش الفساد في كافة المواقع.

إن الفساد الرسمي يتحمل مسئولية الضياع الذي تعانيه الجماهير يوما بعد يوم، وساعة إثر ساعة، والوزر الأكبر في هذه المسئولية يقع على عاتق الحاكم قبل غيره من المحيطين به، فهل آن الأوان لمواجهة الحقائق والتصدي لها، أم ستظل القوى الوطنية تتخندق في نطاق لا تتجاوزه بدعوى الالتزام بأدب الحوار السياسي، مغلفة بذلك جبنها وتقاعسها ؛ لأن من البدهي أن الحوار لا يتم بين الجلاد والضحية إلا بأسلوب واحد، يتمثل في أن يرتفع صوت الضحية صارخًا معبرًا عن الألم، لكن السادة السياسيين – لأسباب معروفة – لا يريدون حتى هذا النمط الوحيد من الحوار.



خطوة إلى الإمام

خطوات إلى الخلف !!!

علينا أن نتأمل بدقة النتائج التي انتهت إليها الانتخابات البرلمانيّة الحاليّة، وأن نربطها بما أسفرت عنه الانتخابات الرئاسية منذ شهور قليلة، ولو فعلنا ذلك لاكتشفنا عددا من الظواهر اللافتة، وهي ظواهر جديرة بأن تثير الفزع داخل المعنيين بالشأن العام في هذا الوطن ؛ لأنها – في مجموعها – تكشف مدى الانهيار الذي امتد وانتشر وعم وهدد السفينة بغرق لا نجاة منه .

والظاهرة الأولى أن النظام بفضل سياساته الاستبدادية الديكتاتورية وما ترتب عليها من انحرافات ونهب وتربح قد أصبح يعيش عزلة تامة عن الشعب الذي قاطعه بصورة لا مجال أبدا للدفاع عنها، ويكفي أن نقف عند الأعداد الرسمية التي قيل إنها شاركت في التصويت، وأن نحللها لندرك إلى أي حد سقط النظام في مستنقع العزلة، بغض النظر عن مدى دقة هذه الأعداد في التعبير عن الواقع، ومحاولة السلطة المزيد فيها والمبالغة، فإنها برغم ذلك تؤكد أن عدد الذين شاركوا في التصويت يمثلون بالكاد نحو عشرين في المائة من الذين لهم هذا الحق، برغم كل ما بذل من جهود وحشد

إعلامي وإداري وسياسي، ومعنى هذا بوضوح أن نحو ثمانين في المائة ممن لهم حق التصويت قاطعوا الانتخابات في دلالة واضحة على موقفهم من النظام وحاكمه، فإذا وضعنا في الاعتبار أن الذين صوتوا شاركوا بدوافع مختلفة، من بينها التكسب بعد أن لعب رأس المال دورًا بالغ الأهمية في شراء الأصوات، كما أن من بينها الانصياع لأوامر الجهاز التنفيذي وتوجيهاته رغبة أو رهبة، وبقيت مجموعة محدودة يمكن القول بأنها شاركت مدفوعة بإرادة عقائدية بهدف تحقيق قدر من الانفراج السياسي، وبالرغم من هذا كله يؤكد التحليل العددي للنتائج الرسمية وجود كتلتين متميزتين هما : كتلة السلطة وكتلة الإخوان، وقد اقتنصت الكتلة الأولى نحو عشرة في المائة من الأصوات، في حين اقتنص الإخوان دون هذا العدد بقليل، وبقيت نسبة ضئيلة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة تناثرت هنا وهناك .

ماذا يعني أن يكون هناك نظام حكم لا يؤيده إلا نحو عشرة في المائة ممن لهم حق التصويت، أي نحو أربعة في المائة من جماهير الشعب، أي أن ستا وتسعين في المائة من مجموع الشعب يولي ظهره للنظام، ويفشل النظام وحاكمه – المستمر – في التواصل مع هذه النسبة برغم ربع قرن تربع فيه على السلطة منفردًا، يتخذ ما يشاء من قرارات في جميع المجالات والاتجاهات، ويفترض أن يدين الناس

- بحكم ألفتهم لوجوده ومعايشتهم له - بما يتجه إليه ويتأثرون تلقائيا به، أي فشل تكشف عنه هذه الانتخابات للحاكم، وما يقال إنه حزبه؟ وأي حزب هذا الذي يبني وجوده في إطار نحو أربعة في المائة من مجموع الشعب؟ لو حاولت أن تحللها عدديا لوجدت من بين المشاركين فيها المنتمين للجهاز الإداري للدولة والمنتفعين والعملاء، وأصحاب الثروات المشبوهة، وأخيرًا الفقراء الذين وجدوا في الانتخابات فرصة للتكسب ببيع جهودهم في البلطجة السياسية وضرب الخصوم، أو بيع أصواتهم لمن يدفع، أليس مخجلا ألا يجد نظام استمر متربعًا على عرش السلطة ربع قرن من يخرج للتصويت له ؟ ماذا يكون الحال لو أن الخروج ليس للتصويت، وإنما للدفاع ضد خطر ساحق يتهدده من قريب .



من النتائج البارزة التي تكشف عنها الانتخابات ظاهرة الاستقطاب الحاد في الحياة السياسية المصرية، وقد تحدد طرفا هذا الاستقطاب في السلطة وأشياعها من جهة، والإخوان ومن معهم من جهة أخرى، وواضح أن هذا الاستقطاب بين طرفين ينتمي كلاهما إلى اليمين، ويأخذ كل منهما بما يمكن وصفه بالحرية الاقتصادية، أي حرية رأس المال بغض النظر عن بعض الفروق النسبية في هذا المجال بين الطرفين، كما أن الملامح السياسية بين الطرفين في جوهرها متشابهة، فهي مجموعات من الشعارات الهلالية غير المحددة تملك القيادة توجيهها بما يتفق والمتغيرات، ومن ثم فمن الممكن أن تتوافق مع القوى الدولية المهيمنة، وحينئذ تساق المبررات ذاتها، أو نحو منها كالتي تسوقها السلطة الآن دفاعًا عن مواقفها المتخاذلة، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الهيكل التنظيمي للطرفين يتشابه، فهو في الطرف الأول يتمثل في حاكم يجمع بين يديه جميع السلطات، ويثبت بسلوكه الذي استمر ربع قرن حرصه عليها واستماتته في الدفاع عنها، ومن ثم تحول إلى طاغية مستبد ليس معه، ولا حوله، إلا أشباح زائفة تعكس قراراته وتبشر باتجاهاته، وهي قرارات تثبت الحقائق - كل يوم - قصورها عن استيعاب الواقع ومواءمة المتغيرات، وانحيازها المطلق إلى الأغنياء،

وخضوعها النهائي للقوى الإقليمية المعادية، واستسلامها الكامل للولايات المتحدة، وفي الطرف الثاني تتحصر السلطة مع السمع والطاعة لشخص واحد تدين له جماهير الجماعة بالولاء المطلق، الأمر الذي يمنحه السلطة كاملة في اتخاذ ما يشاء من قرارات ومواقف. فالطرفان كلاهما - على هذا النحو - ينتميان إلى أقصى اليمين، ويتصارعان في إطاره، وأما أقصى الوسط واليسار فمغيبان تماما . ما الأسباب والعوامل التي أسلمت إلى أن تتحول الأوضاع على هذا النحو ؟ وهل يمكن أن تستمر الحياة السياسية على هذا الوضع البالغ الشذوذ، الذي يقاطع فيه نحو تسعين في المائة من أبناء الشعب العملية السياسية برغم كل ما يقال عن الحراك السياسي، وتخفت فيه تمامًا أصوات قوى الوسط واليسار بحيث لا تبقى في الساحة إلا عناصر من اليمين فاقدة الرؤية والاتجاه، من المستفيد من هذه الوضع الشاذ ؟ وما التطورات المحتملة له ؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب دراسة متأنية تضع في الاعتبار الأبعاد الممكنة للاحتمالات حتى ما شذ منها، فالوقوف عند الظواهر وحدها ومقولاتها المباشرة غير كاف، بل أحسب أنه يمكن أن يكون موقفا مضللاً .

أهم الأسباب في تقديري يتمثل في الديكتاتورية المطلقة للحكم والحاكم، فقد وأدت النشاط السياسي لكافة القوى

والاتجاهات، حتى ما كان منها بالغ الضعف، إذ كانت الرغبة في الاستئثار الدائم بالسلطة وسحق البدائل المحتملة وراء العمل الدءوب على تدمير جميع الأحزاب والتيارات وتفجيرها إما من داخلها وإما من خارجها، وقد ظن الديكتاتور أن ذلك يخلي الساحة له وحده، وتحقق له ذلك على المدى القصير، ولكن الغباء السياسي المعهود دائمًا على الأنظمة الديكتاتورية لم يضع في حسبانه أن تدمير القوى الظاهرة يسلم بالضرورة إلى بناء محكم للقوى الخفية، وأن الساحة إن بدت خالية له وحده في ظاهرها، فإن أعماقها تموج بتيارات تبدأ من رفضه ورفض نظامه، وتحشد ليوم يتم فيه اجتثاث هذا النظام وسحق دعائمه.

إن ما كشفت عنه الانتخابات البرلمانية ليس أكثر من القمة الظاهرة لجبل الثلج المختفي تحت السطح، وما حققه الإخوان فيها ثمرة عاملين متكاملين.

أولهما : الولاء العميق لتنظيم محكم تم، ويتم، بناؤه في غيبة القوى السياسية الحقيقة القادرة على التصدي والمواجهة.

والثاني : الرغبة في الخلاص من نظام سياسي متعفن سيطر بفساده واضمحلال قدراته وتهافت قيادته بصورة حملت الجماهير على تقبل أي قوة تتوهم أنها قادرة على تخليصها.



الطـريقة الســالازاريــة

في الانتخابات المصرية

مـن بـين الظـواهر الكـثيرة الـتي تلفـت النظـر في الانتخابـات البرلمانيـة الأخـيرة الغبـاء في تطبيـق الطـريقـة الـسالازارية لتحقيـق الـسيطرة الكاملـة علـى الحيـاة البرلمانيـة، فـسالازار – الـدكتاتور البرتغالي الأشهر – كان يستخدم وسائل سليمة في تشكيل البرلمان على النحو الذي يريده، ولم يستخدم أبدا قوى الأمن الداخلي بهذا الـشكل الرهيـب الـذي اسـتخدم في الانتخابـات المـصرية، وإنمـا اسـتخدم أسـاليب أخـرى أكثـر ذكـاء، مثـل تغـيير الـصناديق واستخدام العناصر الموالية في الإشراف على العمليـة الانتخابيـة، وإعادة تشكيل النتائج وفقًا لقوائم معدة سلفًا، لكن الغباء المعهود في الحكم هنا يحول العملية الانتخابية إلى حرب أهلية، ويلجأ إلى منـع التـصويت وحـصار القـرى والمجمعـات التـصويتية، ومهاجمـة المـصوتين، واسـتخدام القنابـل والطلقـات المطاطيـة والحيـة ليحـول الانتخابـات مـن عـرس ديمقراطـي يـثير البهجـة إلى مـأتم يقتـل فيـه ويجرح المئات.

فإذا وضعنا في الاعتبار أمرين انتهى بنا التأمل إلى العجب،

الأمـر الأول أن مجموعـات المنـتفعين بالنظـام وحاكمـه كـان في وسعهم أن يحرروا النظام من هـذا السلوك المقيت لو أنهم أحسنوا اختيار العناصر المرشحة باسم النظـام، ولكـن ذلـك كـان يستلزم وجود تواصـل حقيقـي وفعـال بـين القيـادة والقاعـدة، وهـو التواصـل الـذي أثبتـت التجربـة وتثبـت كـل يـوم أنـه مفقـود، ومـن ثـم فـإن مرشحيهم لم يكونوا من الذين يحظـون بالثقـة الجماهيريـة، وإنمـا كانوا من القادرين على نسج علاقـات خاصـة بأسـاليب خاصـة مـع قيادات ما يسمى بالحزب الوطني الديمقراطي، التي تبين بوضوح أنه ليس له من اسمه شيء، ولا هو حزب حقيقي، ولا هو وطني، ولا هو ديمقراطي. والأمر الثاني أن هـذه المجموعـات مـن المنتفعين بالنظـام وحـاكمه قد فقدت تمامًا أي دعـم سياسـي، وتطـور الأحـداث منـذ مدرسة المساعي المشكورة يثبت لكل ذي عينـين فشلهم المطلـق في فهـم الأبعـاد السـياسية في الحيـاة المـصرية. ومـن الثابـت تاريخيًـا أن المصرين يتعاطفون بشكل تلقائي مـع الاتجاهـات المناوئـة للسلطة، فما بالك إذا كانت السلطة قد بلغت الغاية في التسلط والاستبداد والقهر والفساد، ووصلت إلى حد لا تبالي فيه بمصالح الجمـاهير، ولا تعنى بتطلعاتها، بل على العكس من ذلك تتبع بشـكل مـستمر أسـاليب تحـول الأغلبيـة إلى مجموعـات متجـددة مـن الفقـراء وتـوفر تطلعاتهم، وتعمل على أن يصبح الفقراء أكثر فقـرًا في حـين تجعـل

الأغنياء أكثر غنى .

فقدان الأمل في النظام وحاكمه هو النتيجة المباشرة لانعدام الصلة بين التنظيمات السياسية والجماهير، وهو الذي يفتح الباب واسعًا للقوى الخفية لأن تدعم وجودها ، وتبني قوتها ، والوطن كله هو الذي سيدفع الثمن باهظا لفساد السلطة وعجزها السياسي، ولو افتقدت ثمار ذلك على تنظيماتها السياسية لكان في ذلك بعض الخير، لكن من المؤكد أن نتائج الاستبداد والفساد لا بد أن تتجاوز النظام وتنظيماته لتعصف بالوطن كله ، وهذه هي الكارثة .



الخطايا

قد يرى كثير من الباحثين أن أبرز خطايا الحكم والحاكم تدور حول علميات الفساد الهائلة التي يتم فيها الاستيلاء على المال العام ونزح الثروة الوطنية وتدمير المقومات الاقتصادية للنمو عن طريق السرقة والتهليب والتهريب المنظم، وقد يرى غيرهم أن أخطر هذه الخطايا ينبع من الخضوع المطلق والاستسلام الكامل والانبطاح المستمر أمام القوى المعادية للجماهير، بحيث لم يستطع الحكم والحاكم أن يتخذا موقفًا واحدًا في مواجهة هذه القوى، الأمر الذي أغراها باتخاذ مزيد من المواقف المعادية لهذا الوطن ولأمنه القومي حتى أصبحت مصر مجرد اسم على الخريطة الجغرافية دون وجود مؤثر على الخريطة السياسية، وانطلقت القوى الإقليمية والدولية في مشاريعها المعادية دون أن تجد صدى من قيادة فقدت قدرتها على إدراك الحقائق وفهم طبيعة التحديات، وقد يرى آخرون أن أسوأ ما صنعه عجز الحكم والحاكم من خطايا ما أصاب الأجيال المتتابعة في ثلث القرن الأخير من فقدان الذات وانعدام الهوية والانفلات من الوعي والإمعان في غيبوبة المصالح الفردية الأنانية الضيقة، التي راحت تتمثل حينا في صور الانحراف الأخلاقي والسلوكي والانهيار القيمي، وراحت تتمثل حينا آخر في

أشكال من الاستغراق في أنماط من الهوس الديني البعيد عن هداية العقل، وقد يرى غير هؤلاء وهؤلاء أن الخطيئة الأساسية للحكم والحاكم تمتد من ذلك النوع الأخرق من ممارسة السلطة، ذلك النوع المبني على جنون التسلط الذي تفرضه الدكتاتورية الغبية القصيرة النظر، إذ كان هذا النوع وراء كافة الخطايا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فضلا عن أنه هو الذي حمل إلى قيادة الأجهزة المختلفة أولئك الفاشلين العاجزين المنافقين، الذين يحكمهم الإحساس العميق بالدونية فراحوا تحت دعوى التوجيهات الكريمة يصادرون الآراء، ويروجون للانحرافات، ويشيعون ألوانًا مختلفة من الفساد، مما غرس في نفوس الجماهير الإحساس بالغربة والعزلة، وهدد فيها الشعور الفطري بالولاء الوطني والقومي. لكن كثيرين مع تسليمهم بأن الحكم والحاكم قد ارتكبا هذه الخطيئات كلها يضيفون إليها خطيئة يرون أنها أكثر خطورة مما تبدو في ظاهرها، وهي ما خلفه الحكم وسياساته القصيرة النظر من آثار سلبية في العملية التعليمية بمستوياتها المختلفة، فقد دمرت هذه السياسة المقومات الأساسية للقيم الفكرية والعملية والأخلاقية للعملية التعليمية . وفي إطارها تم بذر بذور التمزق الثقافي والاجتماعي في الجيل الواحد، وأخذ هذا التمزق طريقه إلى الأجيال الناشئة بفضل نشر الأساليب المتضاربة من الأهداف والطرق

والمقومات والمحتويات في مدارس اللغات المختلفة التي فتح لها الباب لتأكيد دورها بإنشاء الجامعات المتنوعة فكرًا ولغة ومحتوى، وتربعت على قمة التعليم جامعات أمريكية وفرنسية وكندية وألمانية، وفي الطريق إليها جامعات خليجية وإيطالية وبولندية وغيرها، وفقدت الجامعات الوطنية اتجاهها تحت إلحاح فكرة الخصخصة لتقدم نمطًا من التعليم مدفوع الأجر لمن يستطيع، وهكذا أصبحت الأجيال الجديدة في سبيلها إلى الانفصال الفكري، وهو المقدمة المحورية للتمزق الوطني.



من الخطايا

في تقديري أن أخطر ما يرتكب نظام الحكم من جرائم ما كان منها متصلا بالتعليم؛ لأنها لا تنحصر في الواقع وحده، ولا تقتصر على مرحلة بعينها، ولا تقف عند جيل لا تتجاوزه، بل يمتد تأثيرها في الزمان والمكان والأجيال، وتنتشر لتترك آثارها الضارة في تشكيل الوجدان والعقول وطرائق التفكير وبناء الوعي، بدءًا من المرحلة الأولى للتعليم وانتهاء بمراحله العليا، قد يبدو التعليم أقل تأثرا بفساد النظام السياسي والاجتماعي، ولكن الحقيقة الجوهرية تقرر أنه - على العكس مما يبدو - أكثر أهمية وأشد خطرًا وأعمق تأثيرًا، فإذا أصاب التعليم قدر من الاضطراب في أجيال متلاحقة، فما بالك إذا كان قد تم التخطيط ليكون التعليم وسيلة لتمزيق الفكر وتناقض الرؤى وتضارب الاتجاهات. تخيل إن شئت شباب هذا الوطن بعد عقد من السنوات وستجد عجبًا، فالتعليم الذي يجب أن يكون وسيلة أساسية لبناء الولاء الوطني والقيم المشتركة لا بد أن يكون - بدلاً من ذلك - سندًا للتمزق الفكري والانفلات القيمي والعزلة السلوكية؛ لأن من بين شباب هذه المرحلة من لغته الأم الإنجليزية البريطانية، ومن لغته الأم الإنجليزية الأمريكية، ومن لغته الفرنسية، ومن لغته الألمانية، ومن

لغته الإيطالية، ومن لغته الروسية، وليس التضارب في اللغة وحدها؛ لأن من الثابت علميًا أن اللغة وعاء فكري ومحتوى ثقافي وأسلوب منهجي، وهكذا يكون تعدد اللغات على هذا النحو إشارة ذات دلالة على تعدد المضمون واختلاف الأسلوب وتباين الرؤية، ولا يقتصر ذلك على مرحلة بعينها، بل إنه يمتد حتى الجامعة، ليصبح التضارب سمة البناء الفكري إذا صح أن ثمة بناء فكريا، ليكون التناقض خصيصة بارزة فيه؛ لأن الجامعة حينئذ لا تقدم معرفة ولا علماء، وإنما تقدم فكرا ومنهجا، والمناهج بالضرورة تختلف، والأفكار بدورها تتضارب، ومن خلال هذا الاختلاف والتضارب يتصارع أبناء الجيل الواحد، اعتزازا بمكونات كل منهم بعد أن أصبح هذا المكون جزءا من ذاتهم ومعبرًا عن حياتهم.

هل يمكن أن تكون حينئذ أرضية مشتركة بين أبناء الجيل الواحد خصوصًا إذا وضعت في الاعتبار أن التعليم الرسمي بدوره يحمل عيوبا شتى في طياتها فقدان فاعليته في ظل قصور الدولة عن الإسهام الإيجابي في تطويره ثم تمزقه بدوره بين نمط مدني لا يعنى بالثقافة الدينية إلا عناية محدودة، ونمط ديني يجعل الثقافة الدينية محوره ومرتكزه الأساسي، ثم ما يصحب هذه الأنماط المتعددة من التمزق من إحساس بالاستعلاء نظرا للنمط التعليمي الخاص، وما يدل عليه من مقدرة مالية أو إحساس بالدونية لفقدان هذه المقدرة،

وما يعنيه هذا كله من بناء جدران العزلة بين أبناء الوطن .

أيها السادة الجريمة مستمرة، ولا مجال إلا للتصدي لها .

جملة معترضة

في هذا الوطن من الخطايا والأخطاء ما يعجز العقل عن استيعابه، وما يقصر التفكير عن فهم دوافعه وأسبابه، إذ هي من التعدد والتنوع والكثرة والتواتر بحيث تند عن الحصر، ولا تقف عند حد، وكأنها بصورة أو بأخرى تجسيد حي لأخطاء الحكم والحاكم في مختلف المجالات، وتمتد إلى جميع الحالات والمواقع والمواقف والقرارات، وكان أصحابها (العباقرة) قد أقسموا أن يتفننوا في ابتكار كل ما يسيء إلى هذا الوطن وأبنائه، ويؤثر سلبًا في واقعه وتاريخه، ويدمر عمليًا مكانته ويقطع علاقاته، ويغرس في قلوب أحبائه ما يجعلهم منه ينفرون، وبسببه يعانون، ويزيل تاريخه المتألق بسياسات زائفة، وأساليب باطلة، وسلوكيات منكرة، ومواقف تثير الاشمئزاز .

بماذا يمكن أن نصف ما حدث للاجئين السودانيين في ميدان مسجد مصطفى محمود في المهندسين إذ يتجمع يوما بعد يوم أفراد محدودو العدد، يمكن بسهولة أن يقال لهم إن التجمع هنا محظور حتى لا يكون تجمعهم نموذجا يحتذى به العاطلون، وهم كثر في هذا الوطن، ولكنهم يغفلون، ومن ثم يتغافلون، فإذا قال لهم بعض

الناس إن وجودهم يمكن أن يكون مفتاحًا لشبيه به صدر فورا قرار بالغ الحماقة، فالتجمع الذي ظل نحو مائة يوم يجب أن يزال في ساعة واحدة، وهكذا تحشد القوات ويترك آلاف الجنود ليحولوا ساحة المسجد في ساعة الفجر إلى مذبحة تصعد فيها أرواح العشرات إلى بارئها، ويملأ أنين الجرحى في (المعركة) ميادين وقاعات، وتغرق الدماء التي سالت جميع المستشفيات والساحات .

من (الشجاع العبقري) الذي يجب أن يسأل عن اتخاذ هذا القرار الذي طعن دون رحمة أقرب الشعوب إلى شعبنا، وفرق بقسوة الروابط المقدسة التي تشدنا. ثم من هم (القادة الأشاوس) الذين قادوا العملية ووجهوا جنودهم الغلابة من قوات الأمن المركزي ليقتلوا ويدمروا ولا يرحمون شيخًا فانيًا، ولا عجوزًا، ولا طفلاً. ثم من هم المشاركون من صغار الضباط الذين تعملوا ألا يفكروا، وآثروا أن يمدح قادتهم المباشرون أعمالهم، وألا يضعوا في رؤوسهم إلا الهواء .

إن كل الذين شاركوا يجب أن نسجل أسماءهم، وأن يقدم لهم الحاكم أوسمة الرضا حتى تكون هذه الأوسمة علامات هاديات في يوم تسود فيه وجوه وتبيض فيه وجوه .

سؤال أول : هل كيف يجرؤ العبقري صاحب القرار أن يحشد بعض هذه القوات التي تجاوزت خمسة وعشرين ألفًا في منطقة ما في

سيناء، على وجه التحديد في الحدود الشرقية، أم أن ذلك يحتاج إلى مفاوضات وتفاهمات واتفاقيات، لكن الحشد في ميدان بالمهندسين مسألة سهلة، وتغطية الأرض منها بجثث القتلى ودماء الجرحى لا تحتاج إلى مجرد التفكير.

وسؤال ثان: لو أن مواطنًا أمريكيًا أصيب في أثناء عملية الفجر الدامي، هل كان العبقري صاحب القرار قادرا على تحمل المسئولية، أم كان سيرسل إلى صاحب البيت الأبيض اعتذارًا رسميًا يظل يكرره حتى يرضيه ؟

وتعقيب: أعجب ممن يتساءلون: لماذا كانت دماؤنا أرخص؟

أيها السادة : هل صحيح أنكم لا تعرفون السبب أم أنكم – بدوركم أيضا – تتجاهلون ؟



في وطننا غرائب لا تحصر وعجائبه لا تعد، وأكثر غرائبه وعجائبه أن كل شيء فيه له ثمن إلا شيئًا واحدًا يوشك أن يكون لا ثمن له، وهو المواطن العادي .

السيارة الحكومية حتى تلك القديمة المتهالكة تنفق عليها الدولة أضعاف ما تمنحه من أجر للسائق، وجهاز التصوير في الإدارات الحكومية، وهي أجهزة بائسة بصرف في الصيانة والنفقات السارية أكثر مما يصرفه رئيس القسم بل ومدير الإدارة .

والكلب الشمام في إدارات المخدرات يحمل أعباء مالية دونها بكثير أعباء الجنود وبعض السادة الضباط .

ويتطلع السائق ليوم تتحقق فيه العدالة بينه وبين السيارة، وإلى أن يأتي هذا اليوم فإنه لا يجد حرجًا في أن يتقاسم معها مخصصات الصيانة .

وينتظر موظفو الإدارات الحكومية يومًا يتحقق فيه التوازن بينهم وبين آلة التصوير، وفي انتظار هذا اليوم يحققون التوازن بطريقتهم الخاصة .

ولا أظن أن شيئًا من ذلك يتحقق بين الجنود والكلاب مع أن الجنود أحوج إلى تحقيق ذلك من الكلاب .

ولأن الإنسان عندنا لا قيمة له كان زمنه أيضا لا قيمة له . بدءًا من رأس الدولة الذي تربع على عرش السلطة ربع قرن ثم يطلب المزيد لنفسه ونبيه، وانتهاء بعم مطاوع الفراش المحترف الإجازات الممتدة من العادية إلى الطارئة إلى العرضية إلى الدينية إلى القومية إلى المناسباتية إلى السياسية، وغيرها، وغيرها .

ولأن الإنسان لا قيمة له والزمن لا قيمة له يمكنك أن تجد لحظة آلاف الجنود والضباط في طريقهم، تقودهم الرتب الكبرى بما فيهم السادة اللواءات والعمداء والعقداء، يقفون منتظرين دون عمل ؛ لأن عملهم هو الانتظار، انتظار ما لا يجيء .

إنه الضياع نفسه، الزمن الضائع، والجهود المهدرة، والدولة المرصودة لحساب فرد واحد، ثم يتحدثون عن العدالة .

وأعجب من ذلك أن يتحدوا عن الديمقراطية .

عجبي !!!



دروس مستفادة

ثمة دروس متعددة تقدمها التجربة الفلسطينية في لحظة فارقة، وهي تجربة قادرة على الإفادة منها في تغيير الاتجاه السائد في المنطقة، ولا أبالغ إذا قلت إن من الحكمة أن يكون لها تأثيرها - المباشر وغير المباشر - في دوائر أوسع تمتد إلى أرجاء متعددة من العالم.

الدرس الأول: أن استمرار أي حاكم - فرد أو حزب أو طائفة أو جماعة - لفترة طويلة في السلطة لا يمنحه صك الشرعية، وإن بدا - في ظاهره - مستقرا مسيطرًا قادرًا - داخليًا - على التصرف، يمكن له أن يحشد جماهير المنتفعين به، فيرفعون شعاراته المؤيدة له، لكن حين تأتي لحظة الاختيار الحقيقي لن يجد من يقف معه، وسيدرك آنئذ أن كل ما كان يتمتع به لم يكن إلا وهمًا.

الدرس الثاني: أن الابتزاز الدائم للجماهير باسم إنجازات موهومة يحررها من الولاء، إن الإنجازات - حتى لو كانت حقيقية في بعض المراحل - لا تعني التسليم للحاكم ومنحه الحق المطلق في السيطرة ولا تعطيه حق الحصانة من التغيير، إن الحاضر دائمًا له القدرة على نسخ الماضي، وإزالة آثاره، وإذا افترضنا أن الحاكم في

لحظة ما قد قدم ما يعد إنجازا له فإنه إذا لم يتابع إنجازاته فقد شرعيته، إن الماضي – مهما كان لا يمنح شرعية للحاضر، وأي محاولة للابتزاز باسم المنجزات الماضية – وهي في كثير من الحالات منجزات وهمية – تعني بالضرورة عجز الحاكم عن تقديم منجزات حقيقية في الحاضر، وهو مؤشر تعيه الجماهير وتستوعب دولته .

الدرس الثالث : أن الجماهير حين تخير بين الاستلام لأعدائها التاريخيين أو المقاومة، وتختار دون تردد أن تقف في خندق المقاومة، وتواصل بذلك دفع ثمن النضال مهما كان الثمن شديد القسوة بالغ الصعوبة، إن الجماهير ترفض تلقائيًّا الاستسلام مهما حاول الحكام العاجزون تغليفه باسم الحكمة والتعقل وقراءة موازين القوى، فالقوة الحقيقة تكمن في قدرة الجماهير على التضحية. وهكذا استفادت التجربة الفلسطينية من دلالات التجربة المصرية الساداتية المباركية، التي استمرت حتى الآن نحو ثلاثين عامًا، أثمرت أقسى وأسوأ المراحل في مصر المعاصرة، بما حققته للأعداء التاريخيين – القريبين منهم والبعيدين – من هيمنة على المنطقة وإذلال لشعوبها وضياع لدورها. وإن الجماهير ضد الاستسلام، وتعادي الانبطاح، ولا تقبل التخاذل، وهي على استعداد للاستمرار في العطاء شريطة أن تكون قيادتها مرتكزة إليها وحدها .

الدرس الرابع : أن المساعدات الاقتصادية الغربية قد كشفت بجلاء عن أهدافها المباشرة، وغير المباشرة، فهي تهدف مباشرة إلى دعم الأنظمة الحاكمة – وهي أنظمة قمعية استبدادية – تستخدم كل الوسائل ربما في ذلك المعونات الاقتصادية – لإحكام سيطرتها، وتحقيق المزيد من الفساد فيها وبها ،وهي من خلال هذه الأهداف تحقق أهدافها النهائية التي تتمثل في التمكين لإسرائيل ودعم عملائها ومؤيديها والمستسلمين لها، إن هذه المساعدات – فيما يبدو من قراءة موقفها تجاه التجربة الفلسطينية، ومن قبلها التجربة الساداتية المباركية – لا علاقة لها برفع المعاناة عن الجماهير، ورفع مستوى معيشة الفقراء، إلى آخر تلك الشعارات الزائفة، وإنما تهدف إلى خدمة إسرائيل وحدها، والإسهام العملي في تحقيق تطلعاتها، وثمة فوارق أساسية بين التجربة المباركية الساداتية والفلسطينية، وهي فوارق جديرة بأن تمنح التجربة الفلسطينية قصب السبق في هذه المرحلة التاريخية، وأحسب أن الشعوب في هذه المنطقة من العالم قادرة على أن تتعلم كثيرا من هذه التجربة، وأن تستلهمها في نضالها .



نزيف اليأس

تزامنت في الآونة الأخيرة ثلاثة أحداث بارزة، اختلفت ردود الأفعال تجاهها بصورة لافتة تستدعي التفكير فيها ومحاولة تفسير أسبابها .

تمثل الحدث الأول في نشر عدد من الصحف الغربية – في الدانمارك والنرويج أولا، ثم في باقي الدول الأوربية تقريبًا – عدد من الرسوم الساخرة التي تنال من النبي محمد صلوات الله عليه .

وكان الحدث الثاني غرق عبارة مصرية تملكها شركة تتابع غرق عباراتها، وهي شركة يملكها بعض ذوي الاتصال بأولي الأمر في وطننا، فقد راح ضحية ذلك قرابة ألف من المصريين، فضلاً عن عدد آخر من غير المصريين. وأما الحدث الثالث فهو انعقاد الدورة الخامسة والعشرين لبطولة كأس الأمم الإفريقية في كرة القدم، وهي البطولة التي شهدت حشدًا إعلاميًا هائلاً بلغ في بعض ملامحه الحشد الذي يصاحب إعلان حالة الحرب .

وكان من الطبيعي أن يكون رد الفعل تجاه الحدث الأول هو انفجار الغضب العام في الدول الإسلامية، ومواجهة ما حدث بتيارات لا تتوقف من المظاهرات الصاخبة المستنكرة للنيل من النبي؛ إذ

اعتبره المسلمون هجوما مباشرا على العقيدة، وإساءة متعمدة للدين، وطعنا لمقوماته، ونيلا من قيمته. وشاركت مناطق واسعة في انفجارات الغضب حتى يمكن القول بأنها قد عمت معظم أرجاء العالم، وتفاوتت أساليب التعبير عن هذه الغضب، من الاستنكار إلى المقاطعة الاقتصادية والمقاطعة السياسة وسحب السفراء، وانقلب الغضب في بعض المواقع، وانطلق معه العنف كاسحًا .

إلا منطقة واحدة يمكن أن تعد استثناء غير مفهوم، مضت الحياة فيها دون إحساس واضح بالمشكلة، ومن غير مشاركة جماهيرية تعبر عن موقف، وهو شيء يبعث على الدهشة، ويدعو إلى التأمل .

هل فقدت الجماهير المصرية حسها الوطني المرهف ؟ هل زال عنها ذلك الحب العميق (للنبي صلوات الله عليه). أحسب أن ذلك غير وارد ؛ لأن الدين مكون من المكونات المحورية للشخصية المصرية، وحب النبي وآل بيته من أبرز مظاهر هذا المكون، ومن ثم يكون موقف الجماهير من إهانة الرسول الأعظم موقفًا مرده إلى شيء آخر غير الجفوة على الدين وإهمال الإساءة إلى الرسول .

هل يكون السبب عائدًا إلى أن المسئولين أصدروا تصريحات تعبر عن عدم الرضا فلم تشأ الجماهير أن تعبر عن غضبها المكبوت حتى لا يتوهم أحد أن أولئك المسئولين يستندون إلى نبض الجماهير،

وكأن هذه الجماهير – بموقفها – تصدر من جانبها إعلانًا للكافة بأن هؤلاء مقطوعو الصلة بها، يتخذون دائما مواقف بعيدة عن مشاعرها ومصالحها، حتى ولو بدا ذلك في اتخاذ موقف سلبي في قضية شديدة الحساسية.

هل تؤثر الجماهير إعلان الغضب مع الحكم بدلا من إعلان الغضب على الرسوم الهابطة التي تنال من شخص النبي وتمس بنيلها منه عقيدة الملايين في مختلف الأقطار والأمصار؟

أم أن الجماهير قد استغرقتها اللامبالاة، ونزفت مشاعرها حتى التجمد؟



أفراح زائفة

من الأصول المستقرة في المجتمع المصري منذ عهود طويلة أن الحزن يسبق الفرح، ويلغي مظاهره، ويوقف تدفقه، فللحزن أولوية مطلقة على كل فرح، مهما كانت دوافع الحزن وعوامل الفرح، والذي لا يشارك الآخرين أحزانهم سيئ السلوك، عديم الذوق، فاسد الأخلاق، ويعود ذلك إلى أن الفرح مهما استبد بالإنسان شعور سطحي أما الحزن فإحساس عميق الغور. الحزن شديد الوطأة بالغ الثقل، أما الفرح فبالغ الخفة. الحزن يقتحم الوجه ويتخلله، ويمتد في خباياه وينتشر في ثناياه، أما الفرح فغلالة رقيقة سرعان ما تتبدد، فلا تلبث ساعة أو بعض ساعة، حتى تزول، ومن هنا كانت عوامل الحزن أسرع من عوامل الفرح، وآثارها أبقى، وحالاتها أشد، ولذلك يطبع الحزن الفرح بطابعه، لذلك أيضا تذكرنا الأفراح بأحزاننا، وتأبى إلا أن تنتقص من الإحساس بها .

لكن أمرًا غريبًا حدث في الفترة القصيرة الماضية، حين تزامن غرق العبارة السلام ٩٨ ومباريات كأس كرة القدم الإفريقية، فإذا بالمباريات تشهد طابعا من الفرح الجنوني الذي تجاوز العقل، وإذا بها تمتلئ بمظاهر غير مسبوقة من مشاعر البهجة وانفعالات الرضا ومظاهر الانبساط الذي لم يقف عند حد في الوقت الذي تتابعت فيه

أخبار غرق العبارة بطريقة مأساوية، كانت جديرة بأن تثير السخط وتحمل على الثورة، فالغرق ثمرة مباشرة للقصور والتقصير، ونتاج حتمي للفساد والتدليس في الأجهزة الرسمية المختلفة، وهي جرائم لا يمكن إغفالها، أو التغاضي عنها. فالعبارة كما أثبتت الوقائع لم تكن صالحة للعمل، وكان محرما عليها دخول موانئ البحر المتوسط، وكان يفترض أن تكهن ولكنها تحول إلى البحر الأحمر لتعمل فيه بعد أن انتهى عمرها الافتراضي، وتصك لها الأوراق برغم كل الحقائق، وبرغم عدم تجهيزها لمواجهة حالات الطوارئ، وبرغم أنه سبقتها ثلاث عبارات كن بدورهن غير صالحات للعمل، ومع ذلك تمنح الشركة المالكة لهن عقد احتكار الخط الملاحي بين سفاجا وضبا على جانبي البحر الأحمر، ولا يكتفى بذلك بل يعين صاحب الشركة عضوا مبجلا في مجلس الشورى الموقر حتى تحميه الحصانة من أية مساءلة، وحين تقع الكارثة ويسقط الناس غرقى في مياه باردة تكاد تصل حد التجمد، تتقاعس الأجهزة على اختلافها فلا تمتد يد الإنقاذ إلا بعد مضي عشرين ساعة كاملة، ويظل بعض الذين في المياه إلى نحو ثمان وأربعين ساعة، ظل فيها ذووهم مبعثرين ما بين سفاجا والغردقة ومشرحة زينهم في القاهرة، تتلقفهم عصى الأمن المركزي بتقاليده الثابتة، على الرغم من كل صرخاتهم وتوسلاتهم التي ناشدت المسئولين على اختلاف

مستوياتهم، بدءا من الحاكم المطلق والسيدة الأولى، وانتهاء بالسادة أولياء العهد الذين شغلتهم الكرة ومشكلاتها ورصد الأموال الكافية لها .

إنها ظاهرة غير مفهومة وغير مبررة، وليست منطقية، وهي فضلا عن هذه كله مخالفة لتقاليد هذا الشعب وقواعد علاقاته وأسس سلوكياته، فما الذي حدث ؟ هل تفجر الصدأ في المشاعر فمحا الإحساس وذهب بالشعور؟ أم أن أجهزة الإعلام الموجهة قادرة حين يتم توظيفها على محو الحقائق وغرس الأوهام .



الخيار الاستراتيجي

من العبارات التي يحرص الحاكم على إشاعتها وتقريرها، وتعمل أجهزته على تكريرها والتغني بها بغية تأكيدها وترسيخها حتى تصبح بمثابة حقائق مسلمة ومقولات بديهية - القول بأن " السلام خيار استراتيجي " وأنا أعجب من النظام وأدواته التي لا تفتأ تقول ذلك في كل مجال، وتعبر عنه في كل لحظة ؛ لأن التحليل العلمي الموضوعي يقرر بوضوح قاطع أن السلام .. شأنه شأن الحرب – ليس خيارا استراتيجيا ، ولن يكون دائما السلام والحرب وسيلتين من وسائل الصراع وأداتين من أدواته، يفرض الأخذ بأي منهما الظروف المهيمنة والقوى المشاركة والمساندة، وليس الصراع بدوره شأنا عارضا يمكن العدول عنه أو موقفا خاصا يجوز التخلص منه، بل هو ضرورة حتمية للمجتمع ومكوناته وعلاقات هذه المكومات، وإذا كان الصراع ضرورة فاختيار أسلوب الصراع من حرب أو سلام أو جمع بينهما لا ينبني على رغبات زائفة ولا يصدر عن أوهام مضللة، وإنما يرتكز على الحقائق الموضوعية التي تتصل اتصالا مباشرا بالأهداف المرحلية والنهائية للتطلعات الوطنية والقومية، وإذا كانت هذه هي الحقائق الحاكمة في هذا المجال فكيف يقفز الحاكم ونظامه على هذه الحقائق ليقرر بحسم أن السلام خيار

استراتيجي، ونحن في الحقيقة بين أمرين، فإما أن يكون هذا الموقف صادرًا عن جهل مطبق بحقائق الصراع وغباء في إدراك عناصره ومقوماته وحالاته ومجالاته، وإما أن يكون تعبيرا عن الرغبة في تزييف الحقائق وتجاهلها بهدف تضليل الجماهير وإفساد إدراكها، ومن ثم تحرير التوجهات المعادية لمصالحها، إن كلا الاحتمالين شديد المرارة بالغ القسوة، ولكن الأشد منهما وأفظع ما ترتب على هذه المقولة من نتائج وطنيًا وإقليميًا ودوليًا، فقد تم امتهان الوطن والاستبداد بمقدراته وإهدار إنسانيته، وصار ساحة مفتوحة لا تحسن الدفاع عن نفسها، ومن ثم تتجنب ما أمكن المواقف المحتملة للاحتكاك، وأدرك هذه الحقيقة الأعداء التاريخيون إقليميًا ودوليًا، فما زالوا يوالون التصدي لإحراج الوطن في كل لحظة، وما زال النظام يوالي التخلص من هذه المواقف بتقديم التنازلات المتتابعة، بدلا من أن يعيد بناء القوة الذاتية ويقوم بترتيبها بشكل يمسح له بالتصدي عند المواجهة، ومن ثم نمت القوى الإقليمية حتى ما كان منها محدود القدرة والإمكانيات، وتضاءلت المكانة التقليدية للوطن بتضاؤل قدرته واضمحلال إمكانياته، ولم يعد منها إلا تلك العبارة المثيرة للسخرية التي تتحدث عن اجتماع الزعيمين الكبيرين، ولا يملك أي منهما في الحقيقة شيئا من مقومات الزعامة كبرت أو صغرت، مما يعيد على

الذاكرة بيت الشاعر الذي تحدث فيه عن ملوك الطوائف قبل الانهيار :

أَلقابُ مَمْلَكَةٍ في غَيْرِ مَوْضِعِها　　　كالهِرِ يَحْكي انْتِفاخًا صَوْلَةَ الأسَدِ

وهنيئًا للسادة الذين يلوكون (الخيار) آناء الليل وأطراف النهار .



رأس السمكة

قلّ من الساسة من لم يواجه الفشل في بعض مواقفه وقراراته، أو في بعض مراحل حياته، فمصادفة الفشل في لحظة من اللحظات بالنسبة للسياسي أمر متوقع، وقد يعود ذلك إلى سوء إلمامه بالظروف المحيطة بالمشكلات أو إهماله بعض العوامل المؤثرة في القرارات أو فساد تقديره لمردود الأفعال المتوقعة، وبخاصة لأنه لا يعمل من فراغ، وإنما يمارس الصراع في حياة شديدة التشابك مختلفة المصالح متضاربة العلاقات والقوى، وغالبا تحاسب الشعوب هؤلاء الساسة على ما سقطوا فيه من فشل محدود، ويضطر السياسي لبذل جهود مضنية لكي يستعيد ثقة جماهيره به حتى تمنحه فرصة أخرى يثبت فيها أن فشله كان أمرًا عارضًا، ونتاج ظروف طارئة، وليس موقفًا مستمرًا مرتبطًا بقدراته على اتخاذ القرارات والمواقف، لكن القليلين جدًا من الساسة أولئك الذين لا يصادفون الفشل، وإنما يحالفونه ،وكأنهم يبحثون عنه ليلازموه، فما من موقف يتخذونه إلا انتهى بهم إلى فشل ثابت وخطأ مقيم، لا يعرفون للنجاح طريقا، ولا يهتدون للصواب مهما كان واضحا. الفشل بالنسبة إليهم دائم مستمر، إذا حاولوا حل مشكلة يواجهونها لم يدركوا أبعادها، فيزيدونها تعقيدا، ففشلهم ليس ثمرة الظروف

؛ لأنها تتغير وتتحول، وفشلهم مستقر لا ينفك عنهم، ولا ينأى منهم، فهو في الحقيقة سمة قدراتهم وخصيصة لهم. هم الفاشلون في كل آن، حتى في تلك القضايا التي كان من الممكن أن تحقق لهم نجاحًا مشهودًا، تعجب حين تجدهم مضوا بها إلى فشل شنيع وسقوط فظيع مريع.

أليس من المنطقي أن تثير مواقف هؤلاء السادة الفاشلين الدهشة والاستغراب ؟ بلى، إن الأمر كذلك، لكنهم هم أنفسهم لا يدركون ما هم فيه من محنة، تجدهم لا يزالون يتحدثون ويوجهون إلى مزيد من الفشل لا يخجلون، يعبث بهم العابثون، لا يعون، ويسخر منهم الساخرون، لا يفهمون، وتكذبهم النتائج المحققة، ولا يدركون، ويتساءل السائلون كيف بهم لا يفقهون ؟ ويكون الجواب، وكيف يفقهون وعقولهم المحدودة حرمت من النظر، وعيونهم المكدودة منعت من البصر، وآذانهم الكليلة أمست في خبر كان.

لكن الأعجب من هذا كله، وأشد إثارة للدهشة، وأمعن في الغرابة أن من بين هؤلاء القادة من يزالون يتوهمون أن لهم جماهيرهم التي تدين بالولاء لهم لمجرد أن من بين رعاياهم من يمنحهم - كذبا ونفاقًا - عبارات التأييد والتأييد، ويصكون أسماعهم بشعارات الولاء والوفاء والتضحية والفداء، ولم يسألوا أنفسهم قط،

ولم ذلك، ولم يتحقق على أيديهم لجماهيرهم خير أبدًا ، وليس من سبيل لأن يسألوا أو يتساءلوا ، فذلك شيء فوق مستوى تفكيرهم ، تعجز عنه بالضرورة العقول الواهية ، والأجسام البالية للأنظمة الهاوية ، وصدق المثل القائل : " السلطة كالسمكة يبدأ فسادها من رأسها ، وتنهار بتحلل قدراتها".



في انتظار ما سيجيء

تتعدد معالم الأفكار وخصائصها كما تتعدد ملامح الأشياء ومكوناتها وأشكال العلاقات وسماتها ،وبسبب هذا التعدد – ومن خلاله – تتشكل عناصر الإدراك وتعدد زوايا الرؤية؛ ولذلك كان من الطبيعي أن تختلف الأحكام وتتفاوت الأصداء، وإن بدت الأمور متشابهة والسمات متوافقة، وليس هذا الاختلاف من قبيل التعسف الذي ينطلق عن الهوى ويصدر عن الغرض، وإنما هو نتيجة موضوعية توشك أن تكون حتمية للاختلاف في إدراك المفردات من العناصر والمكونات، وما لها من خصائص وسمات .

هل يحتاج ذلك إلى تمثيل، لا أظن، ومع ذلك حسبنا أن نضرب مثلاً واحدًا يبدو الإحساس تجاهه شديد التوافق، وهو الموت، فالناس مثلاً في الغالب يحسون معه في كثير من الأحيان بالصدمة، وكأنهم يدهشون، وهي دهشة لا تفقد تجددها وإن تعدد وقوعها وامتد إيقاعها، ولو تأملنا ما بعد هذا الإحساس المصدوم المندهش لوجدنا له جانبين، يمكن أن نجد بينهما بونا شاسعا، فهناك الإحساس بالأسى والحزن الذي قد يصحبه الشعور بالفقد والانقطاع، وإلى جوار ذلك يكمن جانب خفي مستتر تختلط فيه

مشاعر الكينونة والاستقلال بالانفتاق والتحرر الذي قد يمتد ليصل إلى حالة من الحرية والانطلاق، وسرعان ما يطغى هذا الإحساس الكامن ويطفو ويمتد، وتزداد السرعة كلما كان الميت طاعنًا في السن، امتد به العمر وطال الأجل، أو كلما كان مريضًا أخل المرض بقدراته وضيع خصائصه وسماته، فإذا جمع بين الأمرين، العمر الطويل، والمرض الموجع زالت أو كادت مشاعر الحزن والفقد بحيث تتفرد في الوجدان مشاعر التحرر والانفتاق، وفي حالات نادرة يكون الموت مبعث بهجة حقيقية حين تمتد يده إلى من لم تمتد إليه يد، إنه بذلك يحقق ما يعجزون عنه، يقدم ما يحلمون به، ويرضيهم بما كانوا يتمنون وإليه يتطلعون، وكأنه يصالحهم عن جفاء القدر، وسطوة الأيام، وبرغم ندرة هذه الحالات، فإنها في كثير من الأحيان أشدها إثارة للبهجة، وأمعنها بعثا للرضا، وأعمقها إشاعة للسعادة، وأقواها تأكيدا للانطلاق، وأعظمها دفعا للتحرر والانفتاق، ولا يكون ذلك من باب الشماتة، وإنما من باب السخرية؛ لأن أمثال هؤلاء الذين يبالغون في الحفاظ على أنفسهم لا يستطيعون مهما بالغوا الإفلات، فالقانون الأذلي الأبدي أن لكل شيء نهاية، وإن طال ما طال، ولو أحسن الأغبياء التفكير لآثروا أن يستتروا قبل أن تعصف بهم أمواج الكراهية فلا يجدون لهم مكانا، وتصفعهم أيدي القدر فتجعلهم لا يدركون زمانا، ولن تغنيهم حينئذ كلمات

مدفوعة الثمن، يدفعها المنافقون الذين سرعان ما يبحثون عن آخر يلوذون بأعتابه، ويقفون ببابه، ويرفعون إليه أكف الضراعة. فأمثال هؤلاء ليسوا إلا عبيدا، والعبيد لا يملكون من أمر أنفسهم شيئًا، فضلاً عن أنهم لا يملكون لغيرهم أمرًا.

المحزن عندي في هذا كله أن تصل جماهير أمة من الأمم إلى هذه الدرجة من اليأس والأمل فلا تجد ما تفعله غير أن ترفع أكف الضراعة لعل وعسى، وما تدري ما بوسعها – لو أحسنت التفكير – أن تمتد أيديها بشيء غير الضراعة، فأحسب أنها لو فعلت لكان التوفيق حليفها، فعلامات النهاية بادية، وبوادرها صارت جلية عاتية.

أيها السادة الذين لا ينقصهم الإخلاص كفوا عن الضراعة، ولتجمعوا مع إخلاصكم قدرًا من الشجاعة، وضعوا الجرس في الرقبة التي آذنت بالغياب، وآن لها أن تذهب لينشر ذهابها البهجة في كل موقع، والرضا في كل مجال، فمن حق هذا الشعب الحزين أن يحظى بقدر من الفرح ولو إلى حين.



خطيئة النخبة

شاعت في الآونة الأخيرة – نتيجة لبعض الاعتبارات – مقولة أن قواعد الحكم التي يستند إليها ترتكز على أساس مكين من تحالف المنتفعين بالسلطة ورأس المال، وأن القوة التي تسانده تتبع مما يقدمه هذا التآلف من منافع مباشرة لأطرافه، وفي تقديري أن هذه المقولة تتجاوز التحليل العلمي الموضوعي، وتقفز على الحقائق القائمة، وتقدم ما يشبه نوعًا من التوصيف المحترم لحقائق في جوهرها لا تحترم؛ وذلك لأنها تفترض أن للسلطة مفكريها وفلاسفتها، وأنهم هم الذين يفكرون سلفا فيما هو كائن، وفيما يجب أن يكون، وأنهم هم الذين يخططون ويقررون ويبادرون وينفذون، وأنه طبقا لذلك تمضي الأمور على نحو ما يريدون ،وفقًا لما يشاءون، وهذه الافتراضات كلها غير صحيحة، والتحديد العلمي لمقومات السلطة يكشف بصورة قاطعة زيف هذه الافتراضات ، ويجعل منها محاولة ساذجة لرفع عبء النضال عن كاهل النخبة والجماهير وعدم مواجهتها بالحقائق التي تدين قصورهما. فمكونات السلطة الحالية بدأت من منطلق المصادفة البحتة، وبرغم أن أي عمل يعتمد على المصادفة يكون عملا رديئا بالضرورة فإن الرداءة لم تتوقف عن حق هذا الدور السخيف في بناء نظام سخيف،

بل زاد الأمر سخفا أنها سقطت على مواطن عادي محدود القدرة يفتقد أي شكل من أشكال الخبرة العامة غير الخبرة المهنية الضيقة حين يجد نفسه فجأة، وبدون أي مبرر موضوعي، فوق قمة السلطة المرعبة، فيفاجأ بكل عبارات التمجيد والإجلال والإكبار، وتقول له الصفوة النافذة أنه العبقري الملهم، والقائد المحنك، والموجه ذو البصيرة، والعقل البارع الحكمة، وليجد بين يديه في الوقت نفسه أدوات التسلط الموروثة عن الدولة المصرية منذ عهد جدنا الأكبر مينا مضافا إليها ما استحدثته الدكتاتوريات من أدوات لتحقيق المزيد من السيطرة إما بالترغيب أو بالترهيب، وإما بالجمع بينهما معا، فتتأكد سطوته وتتعمق أبعاد إرادته، ولتقوم في الوقت نفسه جماعات المنتفعين في المواقع المختلفة بدورها المعهود في الشرح والتوضيح والتبرير والتسويغ وبيان الحكمة البالغة من اتخاذ مواقف التردي والسقوط فليس ثمة موقف واحد أخطأ فيه، ولا قرار واحد أخطأ فيه، ولا قرار واحد جانبه الصواب، ولا لحظة واحدة اتسمت بالانحراف، أليس من المنطقي أن ينتهي من هذا كله إلى أنه لا فضل لأحد عليه، وبخاصة أنه لم يبادر أحد إلى اختياره، والفضل كله لخصائصه الذاتية وسماته الشخصية ولعبقريته المطلقة، وإذا كانت الجماهير لم تضعه في موقعه فليس من حق الجماهير أن تبعده عن هذا الموقع، أليس من البديهي أن يرى أنه وحده دون غيره

الذي يرى ويسمع ويعرف ويقرر، وأن على غيره أن ينفذ دون تساؤل، وأن يفعل ما يؤمر به من غير تردد ؟ أليس من الطبيعي أن يتحصن في موقعه لا يبرحه أبدا ؟ وكيف يمكن أن يفكر في مغادرته بأي صورة وهو وحده المكان الآمن الذي يحظى فيه بكل ما يريد ويستمتع فيه بكل ما يرغب ؟ فإذا أضيف إلى ذلك أنه بحكم الاستمرار والألفة والسن والخبرة المتكررة ليس بوسعه أن يتجاوز ما كان ؛ لأنه ليس في مقدروه اكتساب خبرة لم تكن من حقه أن يتوهم أنه الأول الذي لا أحد قبله، والأخير الذي لا أحد يعقبه، والمالك الذي لا يشاركه غيره، والمتصرف الذي لا يلحق به سواه، والسادة الذين يدعون أنهم النخبة هم المسئولون عن غرس هذه الأوهام في عقل من يحمله قصوره على تصديق الأحلام، وقعدت به قدرته – حين كان ذا قدرة – عن إدراك مدى ما في الكلام من سخريات جسام.



خطـايـا مركبـة

لم تقف خطيئة النخبة السياسية في هذا الوطن المنكوب بها عند حدود سوء اختيار الحاكم فحسب، ولو أنها وقفت عند هذا الحد لربما كان لها ما يبررها من الظروف المضطرية التي تم فيها إقرار هذا الاختيار، ولكنها مضت إلى أبعد من ذلك، فأتبعت اختيارها السيئ بسلوك أسوأ، اتسم منذ البداية بالخضوع والمذلة والهوان في التعامل مع رجل محدود القدرة، لا يستطيع التفرقة بين خصائص الشخصية وخصائص الكرسي الذي احتله، فيتوهم أن كل ما يقال من عبارات موجهة إلى ذاته، وقدراته، وبخاصة أن تربيته المهنية قد اعتمدت منذ نشأتها الأولى على التقاليد العسكرية الصارمة التي تتلخص في مبدأ واحد، وهو الطاعة الكاملة، يأمره من فوقه فيطيع، ويأمر من دونه فيطاع، فلا مجال لتعدد الآراء وتنوع المواقف واختلاف الاتجاهات. ومن الجلي أن هذه المبدأ قد لقي أرضًا ملائمة لا تعرف التفكير الدائري، ولم تدرك كيف يتم تناول الوقائع والأحداث من خلال تحليل العوامل المؤثرة فيها، والوقوف عند الجوهري والغرض منها، ومن ثم اتخاذ القرارات الملائمة لها.

ولقد كان هذا كله يوجب على النخبة أن تقوم بواجبها في

إعادة توجيهه وتربيته فكريا وسياسيا، ولكن بدلا من ذلك راحت تذكي ميولا استبدادية كانت تملس سبيلها إلى التعبير عن نفسها، واستثمرت في ذلك نصوص دستورية شاذة تمنح الحاكم من السلطات ما لا نظير له في الواقع، وفي التاريخ، وتنافست في هذا السبيل لترضيته باقتراح المزيد من السلطات وتوسيع دائرة ما يصدر عنه من قرارات، مع مواصلة التغني بما يلصقونه به من قدرات تجعل منه الأوحد، والمطلق في الإدراك والتفكير والتوجيه والفهم والذكاء والحكمة، وتتشكل لتحقق هذه الغاية فرق من المنتفعين في جميع المجالات، في الإعلام والثقافة والتعليم والتربية والاقتصاد والسياسة، ويصبح التغني بأمجاد كاذبة للحاكم الوسيلة الوحيدة للاقتراب والتقرب، وتتنافس النخبة في إحياء التقاليد العريقة للأفاقين الأوغاد منذ عهد الأسرات، حتى إنهم لا يجدون حرجا في أن يقرروا أنه حاكم لا نظير له، وأنه لا يوجد من يماثله، وأنه لا يوجد بين الملايين من أبناء هذا الوطن من يصلح لنيابته، أو خلافته.

وهكذا لم تقتصر خطيئة النخبة على سوء الاختيار، بل زادت السوء سوءا بالمواقف التي اتخذتها، ومضيها في تزييف الحقائق وتدليسها، وخلقها تقاليد فاسدة يتنافس فيها المتنافسون، وبدلاً من أن تصبح قوة توجيه وضابط قيادة صارت أداة نفاق رخيص تهدف

إلى تحقيق المصالح الشخصية، وحولت الولاء الوطني ليصبح ولاء شخصيًا. جعلت من الحاكم المحدود القدرة حالة شاذة متفردة في الطغيان والاستبداد والعناد جميعًا .

تتعدد وتتجدد مواقف الأنظمة العربية – وفي طليعتها نظامنا الحاكم – التي تثير الدهشة، وكأن هذه الأنظمة تحرص على أن تذكر شعوبها بخضوعها المطلق وانبطاحها المستفز، واغتنامها أي مناسبة – وأحيانا دون مناسبة – لكي تبدي للولايات المتحدة التزامها الكامل بتنفيذ إرادتها، وفي سبيل ذلك لا مانع لديها من أن تقع في تناقضات شتى، ولكن ما اتخذته من مواقف تجمع على التعبير عن قلقها إزاء البرنامج النووي الإيراني يقدم نموذجًا صارخًا لهذه التناقضات.

فهذه الأنظمة – أولاً – تحرص على استخدام اللغة التي تعبر بها أمريكا، وتتكلم بدورها عن قلق المنطقة تبعًا لقلق المجتمع الدولي تجاه البرنامج النووي الإيراني، وتتحدث عن ضرورة التزام إيران بطلبات هذا المجتمع الدولي، دون أن تتساءل للحظة واحدة عن من يكون هذا المجتمع الدولي، وهل هو أمريكا وحلفاؤها أو الأمم المتحدة، وعن القرارات الدولية التي صدرت باسم هذه المجتمع، دعك من حدوتة الفصل السابع، وهل تم تنفيذ قرار واحد فيها بشأن القضية الفلسطينية، ودون أن تتوقف برهة لتسأل عن الموقف القانوني لمعاهدة حظر الانتشار النووي ؟ وهل تمنع الدول من إقامة برامجها السلمية النووية أو هو على العكس من ذلك يجعل حق هذه

الدول في إقامة هذه البرامج حقا لا مشادة فيه ؟ ومن وضع الأسس الأولى للبرنامج النووي أيام حكم الشاه ؟ وإذا كان هذا البرنامج حقًا للشعب الإيراني في عهد حكم دكتاتوري مستبد كحكم الشاه المخلوع، ألا يكون حقا للشعب الإيراني في عهد حكم هو بالقطع أكثر تحررا وإيجابية ؟

وهذا الأنظمة – ثانيًا - تحرص على تجاهل الحقائق الثابتة في المنطقة والتغافل عنها ، فهي تنام في حضن الترسانة النووية الإسرائيلية التي تؤكد كل المعلومات أنها تجاوزت حاجز الثلاثمائة قنبلة متفاوتة القوة النووية، من بينها أكثر من خمسين قنبلة موجهة بالفعل فوق الصورايخ إلى العواصم العربية والمدن الكبرى في المنطقة العربية، والأنظمة المنبطحة المتخاذلة لا تبدي قلقها إزاء هذه الحقائق ،ولكنها تحرص على إبداء قلقها تجاه مشروع هو – حتى الآن – مجرد بيان لا يزيد، فتخصيب اليورانيوم طبقًا لما نقل عن الخبراء الدوليين في حدود ثلاثة ونصف في المائة، وهو ثمرة عمل ١٦٤ جهازا للطرد المركزي هي كل ما تملكها إيران، أما التخصيب العسكري فلا بد أن يتجاوز تسعين في المائة، ويحتاج عمليًا إلى نحو ثلاثة آلاف من أجهزة الطرد المركزي، وهو عدد لا سبيل إلى بنائه داخليا، ولا وسيلة لشرائه من السوق الدولية إلى بعد مراحل معقدة يستغرقها الإنتاج والاختبار والعمل والتجهيز، وهي جميعا تحتاج إلى

سنوات لا شهور، وهكذا بدلا من أن تتعلم الأنظمة العملية الدرس فتبدأ في الاستفادة السلمية من الطاقة النووية فتحارب الذين كشفوا جبنها وتخاذلها، وتعمل على بقاء الخلل المقيم في قلب المنطقة .



أتعجب من الذين يدافعون عن حاكم لا يستطيع أن يحكم يوما واحدا بدون طوارئ، برغم كل ما يمنحه له الدستور من سلطات ليس لها نظير في دساتير الدنيا، وبرغم ما هو مقرر من مقاليد الدولة المصرية منذ عهد " مينا " إلى اليوم من الخضوع التلقائي لسلطان الحاكم والامتناع المستمر عن إبداء الرأي فيما يصدره من قرارات وما يمليه من اتجاهات وما يفرضه من قوانين. ومصدر هذا العجب أن موقف هؤلاء المدافعين يعني – بشكل مباشر – الاعتراف الواضح بفشل مزدوج، فشل في إدارة شئون الدولة وتحديد أهدافها، فضلا عن الفشل الكامل في تحقيق الأهداف، ويضاف إلى هذين الفشلين فشل ثالث شخصي، وهو العجز عن إدارة مقدرات الوطن في ظل القوانين العادية، مع أن من البديهيات المقررة فقهيًا وقانونيًا أن الأصل هو الالتزام بهذه القوانين وعدم الخروج عليها، وأن يكون تجاوزها والأخذ بالقوانين الاستثنائية مرهونًا بحالة الضرورة القصوى، أما أن يتحول الاستثناء إلى قاعدة، وتصبح البلاد بصورة مستمرة تحت سطوة قانون الطوارئ الذي لم يعد بالفعل طارئًا ، بل مستقرا ومستمرا وثابتا، فهذا دليل عجز لا جدال فيه، وهو دليل يتجدد كل يوم على مدار الساعة طوال أكثر من عشرة آلاف يوم إلى يومنا هذا .

ولو أن الحاكم تمكن من خلال كل هذه السلطات - الممنوحة له في الدستور والمغتصبة بمقتضى القوانين الاستثنائية - أن يحقق للوطن هدفا واحدا لكان للمدافعين عنه مندوحة، لكن أنى تلفت لن تجد سوى الفشل، فقد انهارت بصورة متتابعة مستويات معيشة المواطنين، وزادت معدلات البطالة الحقيقية والمقنّعة، كما انخفضت بصورة حادة معدلات النمو الاقتصادي بحيث لم تعد قادرة على تجاوز نسبة التضخم، وزادت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر حتى تجاوزت سبعين في المائة من المواطنين، طبقا لما هو منشور من إحصائيات، وازدادت أعمال السرقة والنهب المنظم من البنوك، وسرقت جهود النضال الوطني في بناء أسس اقتصادية إنتاجية بواسطة ما يسمى بالخصخصة، وتحول المهلباتية إلى سياسيين ورجال أعمال، مهمتهم الأساسية نزح الثروة الوطنية حتى يتم تدمير إمكانيات الوطن. كل ذلك بفضل العشوائية السياسية البلهاء، التي لا تعرف لها هدفا غير الإصرار على الاستمرار في احتكار السلطة من غير إدراك بأن السلطة مجرد وسيلة لتحقيق أهداف محددة ضمن استراتيجية شاملة.

ولو أن الحاكم فعل كل ذلك واستطاع أن يحافظ على كرامة الوطن وموقعه لكان للدفاع عنه وجه، لكن الذي حدث أن الوطن قد فقد مكانته وضل مكانه وتاه موقعه، فلم يعرف غير

الانبطاح أمام القوى المعادية إقليميًا ودوليًا ،واستخدم أداة مباشرة لتحقيق استراتيجية القوى الإمبريالية، وفرض هيمنتها على هذه المنطقة ضمن محاولة فرض سيطرتها على العالم، فهو لم يكتف بالاستسلام، والخضوع والخنوع والمذلة والهوان، وإنما تجاوز ذلك إلى تجنيد إمكانياته في خدمة الأهداف التاريخية، وهكذا تحولت مصر - بكل ثقلها التاريخي - إلى مجرد ذرة معلقة في الهواء تحركها الإرادة الأمريكية كما تشاء .



يحاول سدنة السلطة من العملاء والمنتفعين دائما الخلط المتعمد بين أمرين شديدي الاختلاف، بينهما من التباعد ما بين السماء والأرض، أولهما هيبة الدولة، وثانيهما هيبة شخص الحاكم، وهم يفترضون سلفا أن بينهما تلازما لا فكاك معه، وترابطا لا خلاص منه، فمناقضة سياسات الحاكم عندهم خروج على اللياقة، ونقد مواقفه. إساءة غير مقبولة ولا مبررة، والتذكير بسلبياته إثارة للرأي العام. أما الحديث عن أشكال القصور فهي جريمة لا تغتفر ؛ لأنها تنال من كرامة الوطن، وتمس هيبة الدولة، وتعرض بنظام الحكم.

وهذا كله هراء ...

فمن السخف الزعم بأن الوطن بكل فئاته وطبقاته وقواه قد تجسد في شخص واحد أيًّا كان هذا الشخص، ومن الجهالة القول بأن الشعب بكل خصائصه الممتدة في أعماق التاريخ قد تمحور حول فرد مهما كان موقعه، فما بالك إذا كانت قدرات هذا الفرد محدودة، وإمكانياته الفكرية معدومة، وخبراته السياسية مشوشة، ومعرفته بحقائق الصراعات وأسبابها لا وجود لها، وإدراكه للقوى المؤثرة فيها والموجهة لها شديد الضحالة بالغة السطحية، إن المطلوب من الحاكم حينئذ، يكتفي بمهمة التنسيق بين القوى على اختلافها دون أن يكون طرفا فيها، لا لأنه لا يملك

دستوريا حق التدخل، بل لأنه لا يملك عمليا الأدوات الفكرية التي تسمح له بهذا التدخل، فلو تجاوز هذا الدور فإن من المؤكد أن ذلك لا بد أن يسلم إلى كارثة؛ لأنه آنئذ تتنازعه القوى المختلفة، ومن الممكن أن تكون بينها قوى خارجية تقوده دون أن يدرك لتحقيق أهدافها، وقوى داخلية تحمله من غير أن يشعر على تبني توجهاتها، ومن المؤكد أن التاريخ الحي خير شاهد على هذا كله، فلقد استطاعت القوى المعادية تاريخيا أن تسيطر سيطرة مطلقة على الحاكم، وأن تحدد له مجال حركته، وهكذا في الوقت الذي أرسل فيه آلاف الجنود ليقاتلوا في صحراء الكويت وليكونوا ضمن ضحايا اليورانيوم المستنفذ الذي استخدمته القوات الأمريكية لا يستطيع أن يحرك جنديا واحدا على أرض سيناء " المحررة " من غير أن يحصل على موافقة صريحة من إسرائيل، ولا يستطيع أن يسمح بعبور المعونات الإنسانية من غذاء ودواء لقطاع غزة المحاصرة غير أن تأذن له بذلك. ومن المؤكد أنه حين يتخذ مثل هذه المواقف المتباينة .. ومنها الكثير طوال ربع قرن جثم فيه على صدر هذا البلد الطيب – يتوهم – أو يوهم – أنه يحقق المصلحة العامة، ولم يسأل نفسه قط أي مصلحة عامة تلك التي يحقق ؟ وهل من مصلحة الوطن أن يتابع انهياره يوما بعد يوم، وساعة إثر ساعة، وأن يصبح المواطنون وقودا لسياسات خرقاء لا تحقق إلى الدمار الاقتصادي، والمهانة الوطنية ؟

أي مصلحة عامة لمصر في تراجعها المستمر أمام المواقف الإسرائيلية المتعنتة ؟ أي مصلحة عامة لها في أن تواصل من جانبها تنفيذ سياسة الحصار على الشعب الفلسطيني، كما تواصل ضغوطها على الموقف السوري، وحلفائه في لبنان. أي مصلحة عامة في أن تقف بشكل مطرد ضد قوى التحرر في المنطقة والعالم. وفي الوقت الذي تحاول فيه قوى عديدة التحرك في مواجهة الهجمة الإمبريالية الشرسة نجد مصر – التي كانت يومًا ضمن طلائع النضال من أجل التحرر – في الجبهة المضادة دون أن تتخلف لحظة واحدة عن اتخاذ موقف يبتعد – ولو إلى قدر محدود – عن متطلبات السياسة الأمريكية ، أليس من البديهي إزاء مثل هذه المواقف المضادة للمصلحة الوطنية أن تكون هناك معارضة تقول له إن هذه المواقف صادرة عن عجز في قراءة الواقع من ناحية ، وحركة التاريخ الإنساني من ناحية أخرى، وهو عجز مرده إلى القصور في تاريخ معرفة أساليب الصراع وإدارته، ومن المنطقي والحتمي أن تصبح المصلحة الوطنية العليا دائرة مع غاية واحدة، تقرر بوضوح أن الحاكم قد قدم ما عنده، وقد أدى إلى كارثة لحقت آثارها بالوطن وبالمواطنين، وقد آن الأوان ليتوقف حتى يحاول غيره إصلاح ما أفسد .



اشتدت في الآونة الأخير دعوة عدد لا بأس به من الطلائع الواعية من النخبة إلى ضرورة القيام بدراسة عملية موضوعية لتحديد مدى صلاحية الحاكم للبقاء في موقعه، وبخاصة وهو يحرص على الاستمساك بسلطاته المطلقة الطبيعية والاستثنائية؛ لأن جمع هذه السلطات في يد واحدة بلا شك مسألة شديدة الخطورة، مع مراعاة ما للحاكم من ألفة امتدت دهرًا وعلاقات استمرت زمنا طويلا جعلت ممن حوله نماذج غير قادرة عمليا على مواجهته بغير ما يحب، وأبسط دليل على ذلك تلك المشكلات المتعاقبة والمتصاعدة التي يتفنن سدنة النظام في اختلاقها وتوريطه فيها، ومن بينهما أزمة الحكم مع القضاء، وهي أزمة صنعت خصيصا بهدف أن يقوم الحاكم بحلها في بعض مراحلها حتى تكون محددة له، وتناسى السدنة أن القضية يمكن اختلاقها لتحقيق أهداف بعينها، لكن لا يمكن السيطرة عليها الأمر الذي يمكن معه أن تتحول عكس اتجاهها، وأن تصبح وبالاً على صانعيها، ومن المؤكد أن ثمة جوانب بعينها شديدة الحساسية، وأن المساس بها يفتح الباب لتداعيات ليس في وسع أحد التصدي لها لكنه الغباء الذي يتوهم مقدرته، وهو العاجز، ويصنع معركة فيفاجأ باستعار لهيبها، وما كان أغناه أصلا عن إشعال نيرانها.

وفي هذا الإطار أخذت ترتفع أصوات كثيرة تطالب الحاكم بالاعتزال، وأنه قد آن أوان التنحي، وهي تستند على تصور أن من المفترض أن المصلحة الوطنية العليا هي هدف الحكم أيا كان شخص الحاكم، وأن من الثابت لدى العقلاء أن الحكم قد أصبح عاجزا تمام عن تحقيق هذه المصلحة، وأن سياساته قد فشلت فشلاً مطلقًا في تحقيق أي نتائج إيجابية طوال ربع قرن، فقد تغول الفساد والتربح، وهو في كثير من جوانبه ليس بمنأى عن الحكم ورجالاته، وأسهم الحكم عمليا في استلاب حقوق الجماهير وسحقها، وتدمير الطبقة الوسطى وتحويلها إلى الفقراء الذين ازدادوا فقرا بقدر ما ازدادوا عداوة، في الوقت الذي تم استئثار فئة محدودة بالثروة عن طريق النهب والتهليب وتدمير القاعدة الإنتاجية، التي عانى الوطن في بنائها نحو ثلاثة أرباع القرن، وطبع العجز الذي أصبح سمة مميزة للحكم علاقات الدولة بالخارج إقليميا ودوليًا، ونتيجة لذلك دمرت مكانة الوطن وأضحى غير قادرة على حماية أمنه القومي، وأسهم هذا كله في تتابع الانهيار في مختلف المجالات: سياسيا واقتصاديًا وفكريًا واجتماعيًا وثقافيًا، ولمجاوزة آثار هذا الانهيار في مختلف المجالات، من المؤكد أنه يمس المستقبل بعجزه عن تقديم شيء نافع للأجيال الجديدة، وحرصه – على العكس من ذلك – على أن يورث الأجيال أسوأ ميراث مستطاع، يجسد الضعف

والعجز والهوان والاستكانة وروح الهزيمة واليأس والاستسلام، ويتصور الداعون إلى اعتزال الحاكم أنه لا بد أن يكون مدركاً لهذه الحقائق كلها مهما كان بعده عن الجماهير، وانعزاله عن المعرفة المباشرة لمشكلاتها، وهم يلجأون إليه لكي يقوم مرة أخرى بعمل مفيد لهذا البلد الذي منحه بغير حدود، وهو أن يعتزل ؛ لأن بقاءه بأي صورة في موقعه كفيل باستمرار التوجهات التي أخذ بها، والتي كانت ثمرتها هذا الانهيار الكامل للوطن والمواطن، ومع التسليم بهذا كله فإني أرى أن التوجه إلى الحاكم لتحقيق هذا الهدف ضرب من الإفلاس وشكل من أشكال الاستسلام، الذي دأبت النخبة على ممارسته؛ لأن هذا التوجه ينطلق من مقولة تحتاج إلى نظر إذ ما هي المصالح التي حرص عليها الحاكم وساندها، ووظف إمكانيات الدولة للدفاع عنها، هل هي مصلحة الوطن في التقدم أو مصلحة المواطنين في الرخاء، أو أن مصلحة أخرى، غير هذه وتلك، هي التي التزم بها، وأحسب أنه لا يماري أحد في أن هذه المصلحة التي يسبغ عليها الحاكم أقصى سمات التقديس تتمثل في شيء واحد، وهو الاستئثار بالسلطة وعدم السماح بوجود أدنى احتمال لتداولها، بل والعمل على أن يستمر هذا الاستئثار في إطار شخصه واختياراته، ومن ثم كان حرصه على أن تظل مفاتيح السيطرة والقمع في قبضته وحده حتى لا تكون ثمة فرصة لتحرك

غير محسوب قد يحمل معه نذر العاصفة. فالتوجه إليه إذن أقرب إلى الدراما الساخرة، إن كانت من قبيل سخرية البشر لا سخرية القدر.



كثير من الناس أولئك الذين يدعون لأنفسهم ما ليس فيهم من صفات، وما يعجزون عنه من قدرات. إنهم بدلا من أن يعملوا ليبلغوا ما يريدون يعدلون عن العمل مكتفين بادعاء صفات تعبر عما يريدون، وفي هذا المجال تجد أعاجيب يشترك فيها أفراد مؤسسات وأنظمة وحكومات، وقادة وزعامات ووزراء ورياسات، تجد منهم دون خجل أنه الأعلم والأفضل، أو الأحكم والأشجع، أو الأذكى والأبرع، أو الأخطر والأسرع، فإذا مسه طائف من تواضع اكتفى بادعاء أنه الأشد صوابا، والأدق فهما، أو الأعمق استيعابا، والأوضح رؤية، أو الأبعد فكرا، والأوعى احتمالا، إلى غير ذلك من صفات يدعيها، وسمات يرتضيها، وخصائص يؤثرها، فإذا كان هذا (الشخص) يحتل موقعا بارزا، فإن من حوله من سدنته يتقربون إليه بما يدعيه والمحيطين به من خدمه وحاشيته يتزلفون إليه بما يؤثره ويرتضيه، وذات هؤلاء وأولئك أن هذه الادعاءات دليل لا يجحد على أن في صاحبها من السلبيات ما لا يجد، وأن مجرد الادعاء مهما كانت صوره يتضمن في التحليل العلمي ما لا حصر له من تمكن القصور وتفشي العجز، فإن كانت الادعاءات صفات في الذات كانت دليلا على فساد الصفات، وإن عبرت عن مواقف وسياسات أضحت مؤشرا على انهيار الإرادات واضمحلال القدرات،

وهي إذا اتصلت بحاكم كانت دلالتها مركبة، إذ تدل على فقدان الأمل واليأس من العمل، وتتضمن قرارا ضمنيا يوشك أن يكون صريحا بأمور :

أولها وأهمها : انعدام الصفات المدعاة ؛ لأن التغني يكون دائما بالرغبات الجائعة لا بالحاجات المشبعة، فإن زعم أنه حريص على الديمقراطية فهو الديكتاتور الأسوأ، وإن ادعى الحكمة فنسبته إلى الخرق أوفق، وإن ادعى شجاعة فألحقه بلا تردد بالخوّارين الجبناء .

وثانيها : الدلالة الحتمية على الجهل بحقائق الأشياء ومقوماتها، والبعد التام عن معرفة أدواتها وأساليبها ؛ لأن المعرفة العلمية ليست أبنية نظرية في فراغ مطلق، فإن تلك هي مادة الفلسفة لا العلم، أما العلم فإنه يدور بالضرورة مع ما هو مدرك وملموس وملاحظ، ومقياسه الجوهري نجاحه في تحقيق النتائج المرجوة، وكم من بناء نظري يبدو محكما فإذا اختبرته بهذا المقياس سقط وانهار، فالمقدمات في العلم لا قيمة لها في ذاتها، وإنما قيمتها في معطياتها، والذين يدعون من الحكام ما لا يحققون يقدمون الأدلة قاطعة على جهالة مركبة، إذ يتآذر فيها الجهل بالعلم والجهل بالعمل، والجهل في الفكر والجهل بالواقع، وهي جميعا مؤشرات على اضطراب العقل وخلل الرؤية وفساد المعرفة بفساد مصادرها

وأدواتها .

في ضوء ذلك كله تكون النتائج العملية والواقعية هي المقياس الوحيد والمقبول للعلم والعمل، فكرًا وواقعًا. ومن الثابت عند الشعوب الحية أن الفشل في تحقيق الأهداف جدير بأن يضع الفاشل مهما كان موقعه في موقع المساءلة، وإذا كان له أن يسوغ فشله بعدم منحة فرصة لتداركه فأي مسوغ يمكن أن يقال؟ وهذا حاكم في أيامنا منح من الفرص ما لم يمنحه حاكم آخر في عصرنا الحديث، ومع ذلك ظل تعدد فرصه مقرونا بفشل مستمر يحالفه، فشل لا يحدده وقت ولا مجال ولا موقف، فالفشل صاحبه وحليفه، طابع مميز له وخصيصة جوهرية في سياساته، الفشل حليفه منذ كان وأغلب الظن أن سيظل حليفه حتى يكون . مع ذلك تجد فرق الأوغاد المنتفعين بما ليس فيه يتغنون، كما تجد بين النخبة من هم ضالون مضلون يتوهمون أنهم بالمناشدة له يؤدون واجبهم، لا يدرون أنهم بما يفعلون ... بيضة الديك يرجون .

عجبي !!!



فمن الناس من يتصور أن تأثير فساد الدكتاتورية مقصور على الجوانب السياسية وحدها، لا يتجاوزها إلى غيرها، إذ هي في تقديرهم المجال الحيوي الذي يهدف الدكتاتور إلى الهيمنة عليه، وتطويعه بما يضمن له السيطرة المباشرة، ومن ثم الديمومة في السلطة والاستقرار في الحكم والقضاء النهائي على كل منافس محتمل، والعمل المستمر على صناعة الظروف التي تؤمن الاستبداد وتفرض على الجماهير التكيف معه، والتعايش المتوافق مع متطلباته، بما في ذلك تربية الأجيال المتتابعة على تقبل الاستبداد باعتباره ظاهرة طبيعية تحكم علاقتها بالدولة والسلطة معًا .

وقد يتصور بعض الناس أن فساد الدكتاتورية يمتد من الجوانب السياسية إلى النواحي الاقتصادية أيضا، وأنها لا تتجاوز هذا القدر، ويعللون ذلك بأن المصالح الاقتصادية هي التي تحرك القوى السياسية، ومن المنطقي أن يحكم الدكتاتور قبضته على القدرات الاقتصادية لتوظيفها بما يحقق مصالحه المباشرة وغير المباشرة، إذ من خلالها يمنح ويمنع، فيعمل على دعم الفئات المؤيدة له، تلك التي يعتبرها ركائز سلطته وأدوات إرادته، كما يقوم بتدمير المصالح الضرورية للطبقات المعارضة لتوجهاته، أو التي يتخيل أنها من الممكن في بعض المواقف أن تكون معارضة له .

وهذا التصور وذاك في التحليل الموضوعي ينقصه الصواب؛ لأنه ينحصر في نطاق رؤية طبقية ومسطحة، ففساد الدكتاتورية لا يقف عند حد، ولا يقتصر على جانب، ولا ينحصر في مجال، بل إن فساد الدكتاتورية يمتد إلى مختلف الجوانب، والمجالات والاتجاهات، إنه فساد يشمل كل شيء مهما بدا بعيدًا عن المصالح المباشرة للحاكم الدكتاتور، إنه فساد يصبغ الأنظمة السياسية والاجتماعية والإدارية والثقافية جميعا، وهو يشكل محاورها وخصائصها وجوهرها، كل شيء مهما بدا في ظاهره بعيدا عن احتمالات المواجهة للدكتاتورية والتصدي لأساليبها هو بالضرورة في مجال الإفساد المباشر والمتعمد للسلطة، ويعود ذلك إلى أن الدكتاتورية تعني بوضوح أنّ بقاءها مرهون بخلق ظروف معادية للتقدم الإنساني، ويعرف الدكتاتور بالضرورة أن نظامه ليس له سند من الحق أو العدل أو المساواة، وأنه مرهون بوجود ظروف يشيع فيه الظلم والجور والاستبداد والطغيان، وأن الخوف من السلطة والاستسلام لها هما المقدم الأساسي لبقائه، واستمراره، ومن هنا كان حرصه الدائم على إشاعة الفساد والقهر معًا، ومهما زعم الدكتاتور من أكاذيب عن الطهارة والعدل فإنه بحكم مصالحه معاد لهما، يتحرى التصدي بكافة الوسائل لتلويثهما وتدمير مقوماتهما .

الدكتاتورية نظام فاسد عرفته البشرية في مراحل الظلام

التاريخي، ولا يعد بالضرورة إلا ما هو فاسد ومنحل ومتعفن، وليس صحيحا في تحليل العقل ما يقرره بعض الأوغاد من سدنة الدكتاتورية من أن المشكلة مع الدكتاتورية هي مشكلة السلطة، وما دام الناس لا يحاولون استرداد سلطتهم المغتصبة من الدكتاتور فإن كل شيء هادئ وطبيعي على كل الجبهات، وكل الأنظمة من اجتماعية وإدارية وثقافية بل واقتصادية يمكن أن تكون صالحة ومنضبطة، وهذا تصور ممعن في الخطأ والجهالة ؛ لأن المجالات المتعددة في المجتمع الإنساني مترابطة بالضرورة، تحكمها منظومة القيم الكلية السائدة، وتحدد معركتها، ومن الثابت أن الحاكم الدكتاتور لا يمسح فقط بوجود نظام في أي مجال خارج دائرة تأثيره المباشر، والزعم بأن من الممكن أن تراعى بعض المجالات المصلحة العامة ما دامت خارج دائرة الصدام المباشر مع السلطة، فرغم تكذيب حقائق التاريخ ومعطيات الواقع، فلم يسمح دكتاتور فقط بأن يفلت مجال خارج نطاق سيطرته المباشرة، ومن الثابت كذلك أنه لا يمكن الجمع بين مصلحة الدكتاتور والمصلحة الوطنية العليا، بل إن الرابطة الوحيدة تستلزم الطهارة والعفة والعدالة والنزاهة والإخلاص والسهر على خدمة المواطنين أرضًا وشعبًا ومصالح، فإن مصالح الدكتاتور على العكس من هذا كله ؛ ولذلك كان النظام الدكتاتوري أهم منتج للفساد والظلم والقهر

والاستبداد والخيانة. والذين يتوجهون إلى الدكتاتور يناشدونه شيئا من العدالة يبتعدون عن فهم الحقائق، وأحسب أنه يحاولون تضليل الجماهير، وإبعادها عن إدراك جوهر الصراع، والالتزام بأدواته، فليس في التاريخ، ولا في الواقع، دكتاتور التزم بمصالح شعبه وحدها، كما أنه ليس في التاريخ، ولا في الواقع، دكتاتور نأى عن استخدام ما جمع في قبضته من قدرات وامتنع عن قهر الجماهير وإذلالها أو حاول التصدي لأعدائها .

لا مفر من صراع يمتد حتى تسقط الدكتاتورية مهما كان الثمن الذي تدفعه الجماهير لإسقاطها، وهذه هي النتيجة الحتمية لدروس التاريخ والواقع معًا .



ياسى كثير من المعنيين باللغة العربية لما أصابها على ألسنة الناطقين والكاتبين من مخالفات كثيرة لضوابطها وقواعدها، ويرون أن ثمة انهيارا حقيقيا قد لحق باللغة في مفرداتها وتراكيبها وجملها ودلالتها وأساليبها، ويشاركهم كثير من المعنيين بالشأن العام، باعتبار أن اللغة أبرز الظواهر الاجتماعية المعبرة عن كيان الأمة، وأنه إذا مست خصائصها كان ذلك إيذانا بالنيل من هذا الكيان وخلخلة مكوناته ؛ لأن اللغة ليست مجرد تعبير عن الحياة اليومية للإنسان، وإنما هو قبل ذلك ومعه أسلوب تفكير وطريقة رؤية ومنهج تفسير، هي أسلوب تفكير؛ لأن الإنسان لا يفكر في الأشياء والأحداث والعلاقات بشكل مجرد، وإنما يلجأ إلى كلمات اللغة وتراكيبها وجملها لتناول هذه الأشياء والأحداث وتحديد علاقاتها من جهة وتحديد موقفه منها من جهة أخرى، فإذا أمكن التشويش على وحدات اللغة وعناصرها فقد آذن ذلك بإزالة محور أساسي من محاول التفكير العلمي وصار من الميسور خلق الاضطراب في التفكير ومحو مقوماته الموضوعية التي يستند إليها في بناء المواقف وتحديد ردود أفعاله .

واللغة طريقة رؤية تتسم بالوضوح الكامل – ولا شيء يضاهي اللغة في قدرتها على الإيضاح الدقيق، بل إن من الممكن القول بأن

الأشياء ذاتها ليس فيها ذلك القدر من الوضوح الذي يوجد في اللغة، والأمر كذلك في الأحداث أيضا، فالحدث يتحول في العقل الإنساني إلى لغة، واللغة هي التي تمنح أحدث خصائصه، وآثاره، وتعطيه أبعاده وعلاقاته وهكذا !!!! اضطربت طريقة الرؤية نتيجة لاضطراب اللغة آذن ذلك بفقد القدرة على الرؤية الصحيحة للأشياء والأحداث، الأمر الذي يحول دون إدراكها بشكل موضوعي يسمح باتخاذ المواقف المناسبة لها، وفضلاً عن هذا وذاك فإن اللغة منهج تفسير للواقع وظواهره، والفكر وأشكاله وسلامة التفسير يستلزم بالضرورة سلامة مستويات الأداء اللغوي، والالتزام بخصائصها البنيوية والتركيبية والدلالية، ولا سبيل إلى اتصاف التغير بالصحة إذا فقدت مقدماه صحتها، ويمكن القول بأن بين سلامة التفسير للواقع والفكر، سلامة اللغة ترابطًا حيويًا، وكل فساد ينال من اللغة ينال بشكل مباشر من مقدرة أصحابها على التفسير الصحيح.

هل لهذا الأسباب صلة بما نراه من محاولة تزييف وعي الإنسان في هذه المنطقة من العالم، واستخدام وسائل متعددة لتدمير العربية، وإهدار مقوماتها، واختلاق خصائص بديلة مغايرة لخصائصها، أحسب أن علينا أن نمعن التفكير لإدراك الصواب دون مبالغة بل، وعلينا - في الوقت نفسه – أن نلاحظ ترابط الظواهر ونستقري معاني هذا الترابط ويكفي في هذه المرحلة أن أشير إلى بعض الأمور

أولاً : إن الهجمة على اللغة العربية مصاحبة للهجمة الشرسة على الوطن والأمة، وأن الحط من قيمة اللغة العربية ومحاولة تشجيع أساليب التعبير المنحطة مقترفة بمحاولة محو شخصية الأمة والوطن، وخلق قيم بديلة يحل فيها الأعداء التاريخيون للجماهير مكانة بارزة تجعل منهم ومن قيمهم مثلاً عليا جديرة بالتقليد والمحاكاة .

ثانيًا : أن أبرز المشاركة في الحملة المعادية للعربية هي القوى المعادية تاريخية للجماهير، وتتمثل في قوى الاستبداد والطغيان متحالفة مع رأس المال الموظف لهدم القيم والقضاء على المقومات الذاتية والنيل منها، ولعل أبرز ما يقوم به في هذا المجال ما ينشره عبر الفضائيات من اللجوء إلى مخاطبة الغرائز بالصورة والصوت، والحركة، في محاولة لتغييب الوعي وتدمير الإرادة .

ثالثًا: أن هذا كله يتضافر مع الخطط العلمية لحصر العربية في مواقع محددة وخلق أجيال جديدة يكون ولاؤها الفكري لغير العربية وقيمها، وليس أمرًا عشوائيًا أن يشهد هذا العهد انفجارا كميا في عدد المدارس المخصصة للتعليم بلغات غير العربية، كما أنه ليس أمرًا اعتباطيًا أن تتعدد الجامعات التي تنتسب إلى الثقافات الغربية من أمريكية وكندية وفرنسية وألمانية، وغيرها في الطريق .

ما دلالة هذه الحقائق ؟ أليس من البديهي القول بأن المنبطحين المستسلمين يعملون على محو ما للعربية من خصائص ليفرضوا عليها بدورها أن تنبطح وتستسلم لعدوها التاريخي، سواء كان من ينتمون – اسميا فقط إليها ، وينتمون عمليا لأعدائها ، أو كان من أعدائها الذين يستخدمون كافة الوسائل للحط منها ، والتهوين من شأنها والسخرية من شعوبها ورجالها ، لكن هؤلاء لا مجال للومهم، فهم يعلمون لصالح بلدانهم، أما أولئك الذين يعملون لصالح أعدائهم فهم الجديرون بالحساب، وما أحسب أن يومه بعيد .



أصبح من المقطوع به عند المتخصصين أن العربية تعاني عناء مزدوجًا ومركبًا من حملة شرسة يشترك فيه كثير من أبنائها وأعدائها معًا، ويتمثل موقف الأعداء في التهوين من شأن العربية، والحط من قيمتها، والعمل على تقليص قدرتها، وإقناع أهلها، - قبل غيرهم - بأنها من الأسباب المباشرة لتخلفهم الفكري وقصورهم الحضاري، وهي اتهامات منطقية ومتسقة مع ما يهدف إليه الأعداء من تدمير مقومات هذا الوطن، وهذه الأمة، وهذا الأمة، بهدف تحقيق النصر النهائي بعد هذه المراحل الطويلة من الصدام التاريخي، تصدر مواقفهم هذه عن يقين بأن ما حققوه في هذه المرحلة من انتصار سياسي وعسكري، واجتماعي واقتصادي ما زال قلقًا، ولن يحقق الاستقرار والاستمرار، إلا إذا قضوا بشكل كامل على كل مراكز المقاومة، وفي القلب منها اللغة العربية؛ لأنها محور الإحساس بالذات، وهي لذلك بذرة قابلة للنمو من أجل تحقيق انتفاضة حقيقية قادرة على تفجير مقاومة شاملة تتصدى للأعداء في كل المجالات.

فأعداؤنا التاريخيون يعون بوضوح ما للعربية من روابط قادرة على جمع ما تفرق، وتنسيق ما اختلف، وشحذ ما وهن من عزائم، ويعود ذلك إلى أمور عدة، يأتي في طليعتها أمور ثلاثة بالغة التأثير

عظيمة الخطر .

الأمر الأول : إن العربية هي اللغة القومية الجامعة لأبناء هذه الأمة، إنها بما تمثله من قيم وما تحمله من مقومات الرباط الذي يشدهم بعضهم إلى بعض من الخليج إلى المحيط، وليست هذه العبارات كلامًا في السياسة، ولا شكلا من أشكال المبالغة، بل هي الحقيقة الموضوعية التي يتضافر على تقريرها الواقع والتاريخ معًا .

إن هذه المنطقة من العالم تعرضت وتتعرض لوسائل التمزيق وعمليات التدمير المادي والمعنوي معا، كما تعرضت وتتعرض في هذا المجال لحملات مستمرة من التجزئة والتمزيق والتشتيت لتحويلها إلى فئات متناثرة لا رابط يربط أجزاءها، فتتنافر ليدور كل منها في أفقه الخاص حتى يذوب ويتلاشى، وهكذا توقظ النبرات المحلية والإقليمية كما تشغل المشاعر الطائفية، وتبذل الجهود المتضافرة لخلق الظروف المناسبة من لغات محلية أيضا تتسم في جملتها بالعجز عن التعبير عن الكيان المشترك الجامع بروابطه الفكرية والثقافية .

إنه ليس هناك أي منطق عقلي يقول : إن لهجة صلالة، أو كركوك أو الصويرة، أو حتى لهجة القاهرة، أو طرابلس، أو تونس، أو الخرطوم، أو غيرها من المدن العربية تستطيع أن تصل في

التوصيل والتواصل إلى المدى القوي الذي تحققه العربية، وإذا كان الانتشار عبر الحدود السياسية، والفواصل الجغرافية صار هدفًا مهمًا في حياتنا المعاصرة، فمن البدهي أن تكون هذه الدعوى فاسدة علميًا وواقعيًا .

الأمر الثاني : أن العربية هي الرابطة التي تربط بين هذه الأمة والمقومات الجوهرية لحضارتهم التاريخية وأصولهم الفكرية وتجعل من هذه المقومات ركائز محورية ينطلقون بها نحو آفاق الواقع والمستقبل، ولا سبيل إلى تصور بناء حضارة معاصرة، متينة الصلة بجذورها التاريخية ؛ لأن الأمم كالإنسان ثمرة طبيعية للخبرات الموروثة والمكتسبة معًا .

وإدراك هذه الحقائق الثابتة علميًا أحد العوامل التي تدفع أعداء هذه الأمة للقضاء على العربية، حتى يتم لهم محو خصائص الأمة، وبذلك يحققون ما يريدون من الهيمنة الحقيقية، التي لا تصدر عن استسلام المهزوم وإنما تنتج عن اقتناع الذي لا يرى له كرامة إلى في محو كرامته ولا يقر لنفسه بقيمة إلا بتفكير سادته.

